الجلسة الواحدة والأربعون

- التاريخ : الأربعاء 24 جمادى الأولى 1419 (1998/09/16)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين والسيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ست ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثالثة وربع بعد الزوال.
- جدول الأعمال :

1 - مواصلة التصويت على القسم الأول من مشروع قانون المالية.

2 - الشروع في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

افتتحت الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

نواصل خلال هذه الجلسة عملية التصويت على الجزء المتعلق بالمداخيل وبداية من المادة 5، هذه المادة لم يرد بشأنها تعديل، إذا لم تكن هنالك ملاحظة الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

المادة 5، السيد الرئيس، أشكر الحكومة على تقبلها لأربع تعديلات تقدمت بها المعارضة، وبالتالي نعلن عن قبول هاته المادة كما عدلتها اللجنة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

إذن، المادة مطروحة على أنظار المجلس، المادة كما عدلتها اللجنة. هل من تدخل؟

أعرض المادة على المجلس.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 5

المادة 6 لم يرد بشأنها تعديل

هل من تدخل، دائما الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

هذه المادة كذلك لم نقدم في شأنها أي تعديل، لكن أردت فقط، أو فرق المعارضة أرادت فقط أن تثير الانتباه أن المادة 6 هي مرتبطة بالمادة 4 التي أدخلت الحكومة تعديلا في شأنها، والتعديل الذي أدخلته الحكومة فيما يخص المادة 4، كان بإمكان المعارضة أن تدلي أو تعتمد على الفصل 51 من الدستور، لكون التعديل الذي قدمته الحكومة مس شيئاً ما التوازن المالي. مس شيئا ما، لماذا قلت مس شيئاً ما؟ لكون التعديل الأصلي الذي كان جاء في الأول إذا تذكرنا جميعاً أن فيما يخص المادة الخام للسكر حولت أو الضريبة «لاتيك» الضريبة على الاستهلاك المحلي عوضت «بتيقيا» «وتيقيا»، نحن كمنتخبين محليين، تعنينا حصة 30%، من هذه الضريبة على القيمة المضافة، الامكانية أو اقتراح الحكومة تأجيل تطبيق مقتضيات التي جاءت في تعديلها إلى ابتداء من فاتح يناير 99 معناه سيقلص شيئا ما مداخيل الجماعات، ولكن بما أن الأمر ليس بحاجة كبيرة، ارتأينا أن نصوت بالاجماع وبالتالي كذلك -السيد الرئيس- فيما يخص هذه المادة تعلن المعارضة أنها ستصوت عليها بالايجاب. شكراً.

* السيد الرئيس :

هل من تدخل آخر؟

أعرض المادة على المجلس.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالإجماع على المادة 6.

المادة 7 لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

كذلك نشكر الحكومة التي تقبلت التعديلين الذي تقدمنا بهما فيما يخص هذه المادة وسنصوت عليها بالإيجاب، شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً، للسيد المستشار، إذا لم تكن هنالك ملاحظة، أعرض المادة كما عدلتها اللجنة.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس على المادة 7 بالاجماع.

المادة 7 المكررة لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار... آه، هل من تدخل؟

أعرض المادة السابعة المكررة على المجلس.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 7 مكررة.

المادة 8 لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

كذلك تقدمنا بتعديلين فيما يخص هاته المادة الحكومة مشكورة قبلتهما نصوت بالايجاب، شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً، هل من تدخل؟ أعرض المادة.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 8.

المادة 9 لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

نفس الشيء السيد الرئيس، تقدمنا بتعديل فيما يخص هذه المادة، الحكومة قبلته، نصوت بالايجاب.

* السيد الرئيس :

إذا لم تكن هنالك ملاحظة أعرض المادة على المجلس.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 9.

المادة 10 لم يرد بشأنها تعديل، هل من ملاحظة؟

المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

نفس الشكل -السيد الرئيس- المادة عدلت على مستوى اللجنة بتعديل تقدمت به المعارضة فسنصوت بالايجاب.

* السيد الرئيس :

هل من تدخل؟

أعرض المادة على المجلس كما صادقت عليها اللجنة أو عدلتها اللجنة.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 10.

المادة 11، لم يرد بشأنها تعديل. هل من تدخل؟

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فيما يخص المادة 11، لم نتقدم بأي تعديل فقط من جديد نثير انتباه الحكومة من ناحية المبدأ نحن متفقين، ولكن دائما هناك مشكل التاريخ، تاريخ سريان مفعول هذه المادة والذي هو فاتح يوليوز 98، علما بأن هناك مبدأ عام هو لا رجعية للقانون ولكن بما أن الأمر يتعلق بورق مستعمل في الصحافة الوطنية فنحن مع المبدأ العام، ونترك للحكومة معالجة هذا الموضوع، موضوع التاريخ. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. هل يمكن طرح المادة على المجلس؟

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس على المادة 11 بالاجماع.

المادة 12 ورد بشأنها تعديلان مشتركان من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الفريق الديمقراطي والعمل، فريق الحركة الشعبية، فريق الاتحاد الدستوري، ربحا للوقت، سنقول فرق المعارضة.

متفقين، طيب، التعديلان.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، المستشار السيد محمد الجوهري.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هذا التعديل يهدف إلى إصلاح وضعية، هذه الوضعية هي المساهمة الضريبية الدنيا، نعلم جميعا أنه في مرحلة من المراحل، كانت وزارة المالية، أعتقد في 94 أو 95، كانت وزارة المالية تقول بأن هناك ضيق مالي، وأن هناك تملص من أداء الضرائب، وأن بعض الاصلاحات الضريبية التي كانت تأتي بها بعض القوانين المالية، كانت إصلاحات جزئية لا توفر للخزينة الامدادات الضرورية.

ومن أجل مشاركة حتى المتملص من الضريبة في أداء الضريبة فرضت المساهمة الدنيا، وبطبيعة الحال بالنسبة للأشخاص، للملزمين الذين تسوى حساباتهم، تقتطع المساهمة الدنيا بعد الحساب، فقلنا بما أن هذه الحكومة الجديدة وهذا التوجه الجديد، وطبقا لما جاء في المذكرة التقديمية، وما جاءت به الحكومة في عروضها، بطبيعة الحال، والحوار والنقاش الذي نحن بصدده، ولا سيما مبدأ التسوية الضريبية قلنا أنه لا داعي لبقاء هذه المساهمة الضريبية الدنيا، فهي لا تقدم ولا تؤخر، حساب، حساب، لا داعي لأن تسبق لي، الملزم يؤدي واجباته الحسابات ستسوى وفقا للقواعد التي لازلنا سنناقشها فيما بعد، في المادة 24 و25، لا داعي للمساهمة الدنيا، كل واحد يبقى مرتاح، وفي وضعية سوية دون زيادة أو نقصان مع الأوضاع القانونية ومع الأوضاع الضريبية. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد.

* السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

لابد أن أذكر بأنه الحد الأدنى للضريبة هو مساهمة تهم جميع المقاولات الخاضعة للضريبة على الشركات من جهة، والخاضعة كذلك للضريبة العامة على الدخل وفق النظام المحاسبة، وذلك بغض النظر عن النتائج المحصل عليها، فلا توجد أية علاقة تماما ما بين الحد الأدنى للضريبة والمقتضيات القانونية المتعلقة بتحسين المناخ أو بالتسوية أو بتشجيع المقاولة، بالعكس، ولكن لابد أن أذكر كذلك بأن الحد الأدنى المذكور لا يطبق إلا بعد مرور 3 سنوات الأولى لشروع المقاولة من مزاولة نشاطها، كما يمكن -أذكر- بأنه يمكن استنزال الحد الأدنى المذكور من الربح الناتج عن السنوات الثلاث الموالية، لكل هذه الاعتبارات التي ذكرت الحكومة لا توافق على هذا التعديل، شكراً.

* السيد الرئيس :

في نطاق مناقشة هذا التعديل، التعديل الأول على المادة 12. هل من تدخل؟

إذن أعرض التعديل الأول المتعلقة بالمساهمة الضريبية الدنيا، أعرضه على المجلس.

الموافقون على التعديل : 60.

المعارضون : 106.

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل بـ 106 مقابل 60 وبدون امتناع إذن التعديل الأول رفض.

التعديل الثاني، الكلمة للمستشار السيد أحمد بنا.

* المستشار السيد أحمد بنا :

شكراً السيد الرئيس،

التعديل رقم 12، هو إنشاء رصيد خاص بالكهرباء القروية، أولا نريد ترخيص للمكتب الوطني للكهرباء إنشاء رصيد معفى من الضريبة على الشركات بهدف تمويل كل المشاريع المتعلقة بالتجهيزات المتعلقة بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية بالأقاليم الصحراوية، تزويد سكان القرى بالكهرباء في إطار برنامج كهربة القروية الشمولي بحيث يهدف هذا التعديل إلى تشجيع عملية الكهربة القروية على غرار التشجيعات الممنوحة الخاصة للصندوق بتزويد سكان القرويين بالماء، وذلك في سياق العناية الحقيقية بالعالم القروي التي ما فتئنا نوليها له قصد النهوض به، وغير خاف على السادة المستشارين ما للكهرباء من دور إيجابي في تدعيم مناخ الاستقرار بالعالم القروي وتحسين معيشة سكان القرويين للارتباط بالكهرباء بما هو يومي وحيوي بالنسبة للسكان.

إذن هذا التعديل يصب في اتجاه تركيز العناية على العالم القروي، وأرجو أن يحظى هذا التعديل بالقبول من طرف المجلس الموقر، ولا سيما وهو يتماشى مع التصريح الحكومي الأخير. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، السيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

أولا أذكر بأن برنامج الكهرباء في العالم القروي هو متابع، اعتباراً للمعطيات المالية والتقنية، وبأن المكتب الوطني للكهرباء المطلوب منه من خلال هذا التعديل إنشاء رصيد خاص بالكهرباء القروية، هو يستفيد الآن -فقط لنعرف هذه الأشياء- من المخصص المرصد للاستثمار، وأذكر بأن نسبة هذا المخصص هي 20% ومن النتيجة الجبائية، وهذا مرتبط بمقتضيات القانون الاستثمار، وراه يمكن للمكتب الوطني انطلاقا من هذا المخصص، يمكنه استعمال هذا المخصص لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالكهربة القروية، هذه وسيلة من الوسائل ومن التسهيلات المعطاة له من أجل دعم الكهربة القروية، ولذلك الحكومة لا يمكنها أن تتفق مع هذا التعديل، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد الوزير، هل من تدخل حول هذه المناقشة، مناقشة التعديل.

الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

التعديل الذي تقدمنا به، هو تعديل انطلقنا من مشروع القانون المالي الذي تقدمت به الحكومة، وانطلقنا من العرض الذي تقدم به السيد وزير الاقتصاد والمالية سواء هنا في الجلسة العامة أو في لجنة المالية، انطلقنا من ماذا؟ انطلقنا أولا أن الحكومة عازمة على الدفع بوثيرة كهربة العالم القروي، فكان هناك برنامج وضعته الحكومات السابقة لكهربة القروى من مدة معينة وبوثيرة معينة، الحكومة، وحقيقة مشكورة لاحظت بأن هاته الوثيرة يمكن ستؤدين إلى سنة 2010 أو 2015 ولم يمكن لنا أن نعمم الكهرباء القروية، من جهة أخرى انطلقنا من وثيقة المشروع القانون المالي الذي فرض على المكتب الوطني للكهرباء ذعيرة، خطية، ابروسي ديال 550 مليون درهم، 55 مليار يعطيها للدولة باش يدعم بها الميزانية التي هي معروضة علينا.

انطلقنا أن المكتب الوطني للكهرباء، يعتبر كسائر الشركات، يؤدي الضريبة على الشركات كالجميع، لذلك قلنا في مقابل 550 مليون درهم لـ 55 مليار التي سيدعم بها الميزانية العامة للدولة، هذا المكتب يحظى، لا نعفيه من أداء الضريبة على الشركات، أبداً، يؤدي الضريبة على الشركات، ولكن هذا المبلغ يجمع كرصيد وبه نوسع عمل الكهربة القروية، فالموضوع ليس موضوع حكوري موضوعنا نحن، ثلاث أخماس منا يمثلون الجماعات المحلية، 1500 وكذا 40 جماعة 200 فقط حضرية، 1300 جماعة قروية معنية بالتعديل، فلكم الاختيار هذا اختيار لا يهم الحكومة، هذا اختيارنا نحن، فكما تقول العامة -التقليد علينا جميعا- فلم نأت نحن بهذا التعديل لنعجز الحكومة، أبداً، أتينا به أولا في إطار التوجه والمنظور الحكومي، في إطار توازن، ولم نأت به لندعم ميزانية المكتب أبداً، ولكن نريد أن نسير في وثيرة التي تريدها الحكومة للعالم القروي، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، هل من تدخل آخر حول هذا...، لا، انتظر، استمعنا إلى خطيب مؤيد لا يمكن التدخل إلا لمعارض للتعديل.

الأمر غير ذلك... آه، الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

في الواقع، بداية، السيد الرئيس النظام الداخلي واضح، ولا يقبل في القانون ولا في المنطق لإعطاء الكلمة للمعارض ثم بعد ذلك تعطى للمؤيد، المنطق هو أنه صاحب التعديل يقدم التعديل، ثم يدافع عن تعديله وبعد ذلك يأتي الذي يعارض، وهذا شيء معروف لا في المنظمات الدولية ولا في قوانين المجالس المشابهة، هذه القضية -السيد الرئيس- يفصل فيها النظام الداخلي، والرئاسة المحترمة طبقت القانون بحذافره عندما أعطت الكلمة للمؤيد، فيما يتعلق بهذا التعديل.

* السيد الرئيس :

السيد المستشار،

أنا معكم القانون الداخلي واضح، ولكن ليس في الاتجاه الذي تقولونه، تفتح المناقشة ولا تعطى الكلمة إلا لمؤيد ولمعارض، متكلم معارض ومؤيد قانون محفوظ.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

إذا سمحتم، في هذه القضية، لم ندخل نحن في الشكل المهم أن هذا التعديل هو جاء فقط بصفة غير موضوعية لأنه ليس هناك أي علاقة بين التعديل وبين الأسباب التي برر بها التعديل، لأن مشكل العالم القروي وكهربة العالم القروي، هذه أسبقية من الأسبقيات التي اعتمدتها الحكومة في التصريح الحكومي، وكذلك بلورتها بصفة عملية في مشروع القانون المالي الذي نحن بصدده.

التعديل ليس له أي تأثير على السير بكهربة العالم القروي، ولهذا لابد أن نوضح هذه النقطة لأن التعديل يرمي فقط إلى قاعدة غير قانونية وهي تختلف مع مبدأ الميزانية، وهو وحدة الميزانية، التعديل غير مقبول، لأنه يريد أن يخصص جزءاً من المداخيل الضرائبية إلى عمل معين، وهذا من الناحية القانونية المحضة، ومن ناحية الميزانية ومن ناحية القانون التنظيمي لا يمكن أن يتم ذلك، هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا طلب لهذا الأمر فتح حساب خاص أو صندوق خاص، فمبدأ وحدة الميزانية يتطلب بأن جميع الاعتمادات التي تنتج عن المداخيل الضرائبية تنصب في الميزانية ككل، وأن الاعتمادات تخصص في شيء آخر، ولهذا أعتقد أن هذا التعديل تنقصه الموضوعية وهو يريد أن يخلق سببا لا علاقة له بالتعديل وهو التكلم عن العالم القروي الذي نحن نتفق جميعا بأن الممارسات السابقة للحكومات السابقة تركت العالم القروي على ما هو عليه، وبصفة خاصة فيما يتعلق بكهربة القرى، وفي كهربة العالم القروي. ولهذا نحن نعارض ليس المبدأ، ولكن نعارض استعمال مبادئ استعمالا خاطئا واستعمالا غير مرتبط بالموضوعية. ولهذا نؤكد أننا مع كهربة العالم القروي ولكن لا مجال للتعديل المقدم الذي يتكلم عن الخوصصة... عن تخصيص اعتماد دون احترام قاعدة وحدة الميزانية، ولهذا أعتقد أنه الأغلبية لها رأي في هذا الموضوع، وهو أن هذا التعديل غير موضوعي وليس من الأجدى أن نسايره، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، انتهت المناقشة حول هذا التعديل، فقط نوضح، والرئاسة تحرم على نفسها التدخل في الجوهر، يعني القانون الداخلي واضح، بالنسبة لأي تعديل يطرح، تفتح مناقشة، صاحب التعديل يقدمه، سواء كانت الحكومة أو مستشار أو نائب من بعد تفتح المناقشة، ولكن المناقشة فيها متكلم معارض ومتكلم مؤيد، وبعدها تنتهي المناقشة، ويعرض التعديل على هذا المجلس، بعد قليل سأعطيكم الرقم، ولكن الفصل عفوا، لم ندخل في مناقشة يا أستاذ، -الله يجازيك-.

المادة 240

عندما يعرض مشروع تعديل ما على المناقشة، لا تعطى الكلمة فيه بعد صاحب المشروع -صاحب المشروع يقدم- سوى للحكومة، لرئيس اللجنة المعنية، بدراسة أو للمقرر. وفي آخر الأمر لمتكلم واحد من كل فريق معارض أو مؤيد لهذا المشروع.

الله يجازيكم، القضية ستطرح لنا عدة مرات، إذا لم يكن هذا الطرح مقبول، سأوقف الجلسة، وتكون استشارة.

أنا أقول هذا البرلمان الرابع في هذه الخطة، صاحب التعديل، الحكومة، رئيس اللجنة أو المقرر بكيفية استثنائية ولكن المناقشة تقتصر على شخصين واحد من المعارضة وواحد من الأغلبية.

الله يجازيكم -السي أحمد- لست مستعداً لفتح مناقشة حول هذا الموضوع، إذا أردتم، وصممتم في تناول الكلمة، أطلب من المجلس أن نوقف الجلسة. أنا مقتنع بهذه القضية، ولست مستعداً لفتح مناقشة حولها، من اختصاص الرئاسة تطبيق القانون الداخلي من اختصاصها.

الكلمة للمستشار المحترم.

* المستشار السيد أحمد القادري :

أشكركم على إعطائي الكلمة، ولكن هذه القضية لابد أن نناقشها بصفة نهائية، لأنها ستتكرر، الفصل 241 الذي قرأتموه، والذي قرأناه على المجلس الموقر، يتكلم، لا نختلف في أنه بعد التعديل يوجد معارض ويوجد مؤيد، ولكن السيد الرئيس الذي نختلف فيه هو طرح تفسير هذا الفصل 241 الذي يقول بأنه يجب أن تعطى الكلمة لمعارض ثم لمؤيد، بينما النص يقول بالضبط الفصل 241 بالأساس : «وفي آخر الأمر لمتكلم واحد من كل فريق معارض أو مؤيد»، الترتيب لم يوجد ليس لفريق معارض ومؤيد... أو مؤيد لهذا المشروع ولهذا الترتيب غير موجود، السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

المستشار، طالب الكلمة، ليس من الممكن، لم أعطيها له، تفضل، لا، لم يمكن، يجب أن نوضح الأمور.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

شكراً السيد الرئيس،

استجابة لطلب رئيس فريق محترم، أتمنى من السيد الرئيس رفع الجلسة إلى غاية البث في هذه النقطة مع رؤساء الفرق. وشكراً.

* السيد الرئيس :

لا، أنا اقترحت رفع الجلسة بكيفية مشروطة، إذا لم يتم الاتفاق، لأن -اسمحوا لي- هذه القضية ستعترضنا بالنسبة لجميع التعديلات، نكون متفقين، التعديلات على الشكل التالي : صاحب التعديل الحكومة، اللهم إذا كانت الحكومة هي صاحب التعديل فالبداية من الحكومة، بكيفية استثنائية رئيس اللجنة والمقرر، هذه نادرة ولكن يمكن، القانون يشير إليها لرئيس اللجنة، هنا لجنة المالية، والمقرر دائما الصلاحية في التدخل، ثم المناقشة تنحصر على شخصين، متكلم معارض ومتكلم مؤيد.

بطبيعة الحال كاينة أو... كاينة.

التدخل لمتكلم معارض أو... له الصلاحية،

متفقين آسيدي.

إذن التدخل السيد عبد السلام بروال في محله، دائما المتكلم المعارض هو الأول.

انتهت بالنسبة للجوهر، انتهت المناقشة.

حضرات السادة

انتهت المناقشة حول هذا التعديل،

نقطة نظام، ولكن أرجوكم أن نتجاوز هذه الإشكالية، إننا نضيع الوقت، تفضلوا.

* السيد المستشار (صاحب نقطة نظام) :

شكراً السيد الرئيس.

أنا مباشرة من بعد الأستاذ القادري طلبت نقطة نظام.

السيد الرئيس،

إذا رجعتم للمادة، تقولون عن كل فريق معارض، وهنا فرق المعارضة -السيد الرئيس- عن كل فريق معارض كاين فرق المعارضة -السيد الرئيس- وخصنا نفسر هذه الإشكالية الله يخليكم -السيد الرئيس-.

* السيد الرئيس :

بالفعل بالنسبة لتحرير الفصل، كاين إلتباس، -ولكن- بالنسبة للفصل كماهو مساق يوجد إلتباس، ولكن الأعراف - هنا الأعراف تلعب دورها، جرت العادة في الولايات السابقة أنه دائما ما تيكون إلا واحد من المعارضة وواحد من الأغلبية - والأعراف والممارسة تكمل.

أعرض التعديل الثاني المتعلق بالكهربة القروية.

أعرضه على المجلس.

الموافقون : 75.

المعارضون : 114.

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل 114 مقابل 75 وبدون امتناع بعد رفض التعديلين، أرجع إلى المادة 12 الأصلية، يعني كما صوتت عليها اللجنة بتعادل الأصوات، وأعرضها على المجلس.

الموافقون : 114.

المعارضون : 75.

الممتنعون : لا أحد.

صادق المجلس على المادة 12 بـ 114 مقابل 75.

المادة 12 المكررة.

لم يرد بشأنها تعديل، هل من تدخل؟

أعرضها على المجلس

الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالإجماع على المادة 12 المكررة.

المادة 13

ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

السيد الرئيس،

في هذه المادة قدمت فرق المعارضة تعديلا، التعديل ينصب على تخفيض النسبة القصوى لسعر الضريبة العامة على الدخل، وللتوضيح أقول بأن الضريبة العامة على الدخل تبتدئ من 18.000 درهم كل إنسان عنده دخل 18.000، يؤدي الضريبة العامة - في العام طبعا، الدخل السنوي عنده الضريبة - ما بين 18.000 درهم و 24.000 درهم يؤدى 14%، كتجيبه بـ 2520 درهم، يعني 50.400 دريال، يعطيها من هذا الدخل السنوي، هذا المقياس، ثم المقاييس الأخرى كاين من 24.000 درهم إلى 36.000 درهم، يؤدي 22%، من 36.000 درهم إلى 60.000 درهم، يؤدي 36%، هي تصاعدية هذه المقاييس، كان معمول بها من 86 وهي مقاييس مرتبطة بالحد الأدنى للأجر، يعني الانسان الذي أجرته

الشهرية 1500 درهم، الآن نقول الحياة تطورت والأسعار ارتفعت وقيمة الدرهم انخفضت، والتكاليف كثرت، فنساير على الأقل هذيك الطبقة الضعيفة، نساير الأمور، ونساير الضعفاء ونرفع، ونقول الذي يربح 2000 درهم في الشهر لم يؤد الضريبة، يعني 24.000 درهم في العام، وبطبيعة الحال، هذه الطبقة ليسوا تجاراً ولا محامون ولا أطباء ولا أغنياء ولا الذين يرثون ثروة ولا شيء، ولكن هم الكادحون، فهذا العمل يخدم الطبقة الكادحة والموظفون الصغار، فقط، بدل من أن ننزع لهم 2520 درهم في السنة من 18.000 درهم الذي يأخذونها، نرفع إلى 24.000 درهم، وسنزول منها كذلك نفس العدد.

فلذلك، هذا أمر واضح، ولم يمكن للإنسان إلا أن يتعاطف معه، هذه المسألة هي بداية أو ترجمة لما تقدمنا به في خطابنا أمس، خطاب المعارضة التي تقول على أنه، والذي يتمشى مع توجهات الحكومة، وهي القضاء من الأعلى على الامتيازات، القضاء أو التخفيض من الأجور العليا، وفسح المجال لنوع من العدالة الضريبية، فقلنا بأن الأمور لا يمكن أن تصلح بين عشية وضحاها، ولا يمكن أن تصلح حتى على المدى المتوسط، يعني على المدى البعيد، ولكن كخطوة من الخطوات التي نطلبها من الحكومة في جرأة تنقول لها ازعمي، ونحن معك، فنحن الآن كمعارضة كنجيب هذه الخطوة ونريد الحكومة ونريد الإخوان كذلك وبالخصوص النقابيين أنهم يتفهموا هذا التعديل ويتعاطفون معه ويؤيدوه، راه ما فيه إلا الخير، ونحن فقط قمنا بواجبنا الذي تفرضه علينا مهمتنا من موقعنا، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

في الواقع، ابتسمت عندما ممثل المعارضة توجه للإخوان النقابيين، لأنه مدة عدة سنوات فرق المعارضة الحالية كانت تعارض هذا الفصل، وفي مجلس النواب لم تتقدم به، بل فسرت لماذا لم تقدم به، أولا من ناحية المعلومات، التغيير الذي حدث بالنسبة للحد الأدنى ليس في 86، آخر تعديل وقع في 94، وقبل منه في 93، وكانت المبادرة في ذلك الوقت من المعارضة السابقة، الآن ظروف هذه السنة لابد أن نعتبرها.

أولاً : القانون المالي لهذه السنة جاء بعدد من الإجراءات الاجتماعية التي تكلمت عليها صباحا.

ثانياً : القانون المالي لهذه السنة على عكس السنوات الفارطة، فيه نقص في مداخيل الجمرك بـ 120 مليار وبالتالي هذا عنصر أساسي.

ثالثاً : طبعا إذا طبقنا هذا التعديل، لا أخفيكم بأن دخل الخزينة سينقص بـ 80 مليار سنتيم، لابد كذلك نعرفها، وأنا لم أرد أن أستعمل الفصل الذي هو معروف في الدستور، ولكن أريد أن أفسر بالأساس، إضافة إلى هذا، إذا بقينا نطبق هذه الطريقة، طريقة الرفع من الحد الأدنى، يجب أن ننتبه بأنه لا يستفيد منها فقط أصحاب المداخيل الدنيا، بل يستفيد منها كذلك أصحاب المداخيل العليا، الكل، تنخلط، لذلك الطريقة التي يجب أن ننتبه إليها مستقبلا هو الحد من الأجور العليا والحد من الامتيازات، وفي السياسة المستقبلية، هذا هو، من خطأ نبدأ نستعمل فقط المنفذ الضريبي لتحسين الأجور أو للتقليل من الفوارق بين الأجور العليا والأجور الدنيا، هذا خطأ كبير، الذي يجب هو توجه إرادي، هو وضع اقتصادي الذي يجعل بأن الأجور والمداخيل بصفة عامة الجد المرتفعة، يوقع نوعاً ما حدها، فلكل هذه الاعتبارات، الحكومة لا يمكنها أن تتفق مع هذا التعديل الذي تستغرب من أنه قدم اليوم. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل، الكلمة للمستشار السيد عبد القادر أزريع.

* المستشار السيد عبد القادر أزريع :

السيد الرئيس،

بخصوص مناقشة هذه المادة والتي بطبيعة الحال كمسؤول نقابي في منظمة يعرف الرأي العام الوطني والعالمي مدى كفاحها ونضالها دفاعا على مطالب الشغيلة، أسجل بأن هذا التعديل بالنسبة لنا كمركزية مرفوض من حيث الشكل، للأسباب التالية :

مرفوض من يحث الشكل، وبالتأكيد أن الذي قدم التعديل لا يعرف الطبقة العاملة، ولا يعرف الملف المطلبي للطبقة العاملة، بل نذكر لعل الذكرى تنفع المومنين، أن مشكلنا كان مع فرق المعارضة ولسنا في حاجة لنذكر ماذا تعرض لنا في 79، وما تعرضنا إليه في 81، لذلك المعارضة تقتضي نوع من الارتقاء، والمعارضة تتأطر فئة لسنا نحن كطبقة عاملة، ربما تتأطر فئة أخرى، تقدم هي بمطالبها وتدافع عنها، من حيث الشكل، هذا المطلب لما تعمل الحد الأدنى فمعناه حتى الذي عنده الحد الأعلى للأجر يستفيد، وهذه هي الخليفة، أرادوا أن يأكلوا التومة باسم الطبقة العاملة، فليس لأحد له الحق، فالتصويت الانتخابات للجن الثنائية أعلى ممثل للكونفدرالية وأعلى ممثل للاتحاد العام للشغالين بينوا بالواضح بأنه بالفعل نحن أصحاب القضية، بخصوص مطالب الطبقة العاملة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

ملف الطبقة العاملة الذي يعرفه جيدا، نهائيا لم يطرحه بكليته هنا، نحن يوجد تصريح مشترك مع الحكومة وهو الإطار الحقيقي للتفاوض حول الزيادة في الحد الأدنى للأجر. والحد الأدنى للأجر الذين لا يعرفون 2000 درهم ما فوقها، نريد أن نرجع إلى 4000 درهم، وهذا شيء مطروح، وطرح في لقاء الذي كان مع السيد الوزير الأول المحترم، وكان مع الحكومة، ومطروح فيه متابعة الحوار، لذلك على كل حال الطبقة العاملة تعرف جيداً من يدافع عنها، ولا داعي لإقحام هذا الموضوع في مزايدة قلت في تفسير التصويت سابقا أنها مزايدة على الوطن، لأن مصير الوطن مرتبط بمصير التغيير، والطبقة العاملة هي صاحبة التغيير، وقلنا للحكومة بالواضح أنه سنلتقي من أجل حوار شامل، أما الفئات ومن عند الذين جلدوا الطبقة العاملة نرفض كطبقة عاملة، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً، الكلمة للمستشار السيد...

* السيد المستشار :

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الإخوة،

أنا أتفاجأ كثيراً، من الذين شرد هذه البلاد؟ من الذي جوعها؟ من الذي جوع المغاربة؟ من هم الذين شحانين؟ المغاربة، من الذي شحن؟ العاملين. من هو الذي سبب في إغلاق المعامل في المغرب؟ يا عجباه، سبحان الله العظيم، في الوقت الذي كانوا يشحنونهم ويقول لهم كنوا ضد المعلمين وعملوا، وصوبوا، وأكثر دليل غير فاس فيها 74 معمل وكل معمل فيه ما بين 300 و400 عائلة التي هي مشردة، كل معمل، سبحان الله العظيم، الآن الإضرابات، إضراب 14 دجنبر، وما أدراك ما دجنبر، فأنا متفائل، جميع الناس، والآن هم ضد مصالح الخدامة، كانوا دائما ضدهم، هم الذين كانوا يحرضونهم وأكثر دليل هم الذين حرضوهم... وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

انتهت مناقشة التعديل، انتهت، أعرض هذا التعديل على المجلس الموقر.

الموافقون على التعديل : 114.

المعارضون : 75.

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل بـ 114 مقابل 75.

أعرض المادة 13.

آه، إذن التعديل رفض، ونحن بصدد المادة 13 كما وردت علينا من اللجنة.

هل من تدخل. الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فيما يخص المادة التي اقترحتها الحكومة، بطبيعة الحال لا يمكن أن نتقبلها على مستوى المعارضة، لكوننا نعتبرها غير مستكملة، -السيد الرئيس- لماذا؟ لكي لا نقع في الخلط، الضريبة العامة على الدخل هي ضريبة يؤديها كل مغربي، مغربي له دخل، كان هذا الدخل، دخل أجير أو دخل عقار أو دخل نشاط تجاري أو إلى غير ذلك، فهو دخل ولا يعني فقط الطبقة العاملة، فالطبقة العاملة هي جزء معنية جزئيا بهذه الضريبة، لذلك عندما تقدمنا بالتعديل لاستكمال المادة التي أتت بها الحكومة، والتي قلنا حقيقة الجزء الأول منها معقول ومنطقي، وهذه شهادة، لكن أردنا أن نكملها، لماذا؟ فقط ليست الطبقة العاملة، نحن سننوب عنها أو ستنوب عنا، الطبقة العاملة لها الناس الممثلين عليها، ولها الناس الذين يدافعون عنها، وهم متواجدين هنا معنا، فنحن، ولو نحن ممثلي الأمة جميعا، فالأسبقية للممثلي العمال، نحن فقط طالبنا، وكما قال السيد وزير الاقتصاد والمالية مشكوراً وذكر بذلك أن الضريبة العامة على الدخل أسست سنة 89، وحينت وأقول حينت من 12.000 درهم كحد أدنى في 89 إلى 18.000 درهم 4 سنوات أو 5، جاء تعديلنا فقط لنحين هذا المبلغ 18.000 درهم الذي كان في عام 93 يساوي 18، في 99 لم يساوي 18 درهم، فقط أردنا 24.000 درهم هي 18.000 درهم التي كانت في 94 و95، حتى لا يقع خلط من يدافع عن الطبقة العاملة، نحن مع الناس الذين... العمال أو الموظفين، المأجورين اختاروا ممثليهم، ولم يمكن لنا نحن... أنا شخصيا لم يمكن لي أن أعوض ممثل...، لذلك يجب أن لا يقع نوع من الخلط، نحن نشكر الحكومة لكونها، وهذا شيء كان لنا تخوف، وتقوم وتظهر الورقة الحمراء، الفصل 51 السيد الوزير مشكوراً، قال عندها انعكاس مالي ولكن لا نلتجأ إلى ظروف أخرى، لكن أؤاخذ السيد وزير المالية والاقتصاد، خصوصا وهو في

مستوى الحسابات، المبلغ ليس هو 80.000 درهم، 80 مليار سنتيم، المبلغ واضح، ماذا نطالب، من 18.000 إلى 24.000 درهم، 6000 درهم، الإضافية التي ستعفي 6000 درهم، كما قال السيد رئيس الفريق 2520 درهم هو امتياز الإعفاء للدولة أو النص القانوني يعطيه للذين لهم أولاد نزول قدى... وإلى غير ذلك، إذن 6000 درهم نحذف منها 2520 درهم، تبقى 3500 درهم، قوموا معي بعملية حسابية جميعا الملزمون المعنيون نصف مليون، 500.000، ضربوا هذا المبلغ ضئيل، 16 أو 17 مليون درهم، ضئيل جداً، ومنا نحن، لما أثرنا موضوع الضريبة العامة على الدخل، وقلنا عندنا انعكاس مالي والجماعات المحلية هل هي الأخرى ستتأثر، لم نرد أن نثير الفصل 51، ولذلك -الإخوان- لم نعرض هذا التعديل لنعجز أوقلنا آودي الحكومة السابقة، بالعكس، السيد وزير الاقتصاد والمالية شهد بأن الحكومات السابقة من 12.000 جابت 18.000، والحكومة الحالية خصها تحذف ذلك المبلغ، لذلك، لم نقل آودي نبتسم، السيد الوزير والحكومة كلها نقدرها، نحن نصفق، نضحك للحكومة، فيما يهم السيد وزير المالية، ولكن نبتسم لهذا التعديل، نحن نواب الأمة، نحن مجلس موقر، ويجب على كل واحد منا يوقر الآخر. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، هل يمكن عرض هذه المادة.

الموافقون : 114.

المعارضون : 75.

الممتنعون : لا أحد.

صادق المجلس على المادة 13 بـ 114 مقابل 75.

المادة 14

ورد بشأنها 4 تعديلات مشتركة من فرق المعارضة الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، ولهم الخيار إما تقديم التعديلات دفعة واحدة أو تعديل بعد تعديل، لهم الاختيار، حسب المواضيع.

الكلمة للسيد المستشار..

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

شكراً السيد الرئيس.

المادة 14 تبتدئ بتعديل رقم 6، تقدمنا السيد الرئيس بهذا التعديل.

* السيد الرئيس :

السيد المستشار، هل ستتقدم بالتعديل الأول أم بجميع التعديلات الأربع... آه، التعديل الأول.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

لا، السيد الرئيس، التعديل رقم 6.

المادة 14 التعديل 6.

التعديل يتعلق بإعفاء الشركات التي تقوم بجميع النفايات المنزلية لفائدة الجماعات المحلية، هذا الاقتراح، عملناه، وهو يتعلق بإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للخدمات المتعلقة بجمع النفايات المنزلية والطبية التي تقوم بها الشركات لصالح الجماعات المحلية ويرمي هذا الإجراء إلى :

1) تشجيع المستثمرين المغاربة للتعاطي لهذا الميدان الذي انفتحت عليه الجماعات المحلية، ومع الأسف أن هذه الجماعات التي أعلن البعض منها عن طلب عروض بخصوص صفقات، وجدت نفسها فقط أمام أجانب.

2) تمكين السكان من خدمات أحسن في إطار تجربة جديدة وتخفيف العبء على الجماعات المحلية سواءاً المادي أو من حيث التسيير.

3) الرفع بعملية التصنيف المواد المستعملة والمستخرجة من النفايات وجمعها وإعادة تصنيعها.

4) تعميم وتنظيم آلاف من العاملين في مطامر النفايات وإدماجهم ضمن عمل مؤطر.

5) التخفيف عن البيئة المغربية مما تعرفه من مشاكل ناتجة عن النفايات، سيما تلك التي ليست «نيودروم ديكراطابل» استسمح على «لوتيرن» شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، حول التعديل الأول.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

نعم السيد الرئيس، الآن دخلنا بالفعل للتعديلات التي كانت الحكومة لها... التي قدمت في مجلس النواب من طرف المعارضة في مجلس النواب والتي تقدم الآن في مجلس المستشارين، وهذه من التعديلات التي لم تتفق عليها الحكومة.

أولا، هذا الإعفاء من الضريبة على بعض الشركات التي عادت بدأت الآن، وليس معروف حتى ماذا ستعطي، لم نر ماهي قيمته، ولكن مع ذلك ربما حتى أصحاب الذين قدموا هذا التعديل المستشارين المحترمين، ربما لم يدرسوا جيداً هذا التعديل، لأن هذا الإعفاء إذا طبق، لم يمكن أولا لتلك المقاولات من خصم الضريبة المؤداة عند اقتناء المواد المستهلكة، كما أنه سيحرمها -سيحرم المقاولات المعنية- من إعفاء الآليات والمعدات التجهيزية من الضريبة على القيمة المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، فيعني أولا من الناحية النظرية العامة للمالية العامة لم يمكن لنا أن نقبله، وربما حتى من الناحية هذه المقاولات راه ليس من الضرورة ستستفيد منه. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل الأول؟ طيب، أطرحه على المجلس.

الموافقون على التعديل الأول، حول، المتعلق بالنفايات المنزلية لفائدة الجماعات المحلية.

الموافقون : نفس العدد.

المعارضون : نفس العدد.

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل بـ 114 مقابل 75.

التعديل الثاني، إعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة، الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، الكلمة للسيد المستشار.

* السيد المستشار (صاحب التعديل) :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

تقدمنا بهذا التعديل، وسعينا من خلاله إلى إعفاء الخدمات الطبية المقدمة من طرف مؤسسات العلاج من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك من أجل تخفيف تكلفة التطبيب على المرضى، علما بأن الحكومة السابقة كانت قد دعت إلى حذف 14% من الضريبة على القيمة المضافة إيمانا منها بأنه إذا كان المريض يتألم، فكيف يعقل أن تعاقبه الدولة بإضافة هذه الضريبة التي لا توفر مثيلا لها في العالم وباتفاق مع السادة النواب، تم الاتفاق على تحديد هذه الضريبة في 7%، بالنسبة للأطباء الذين لا يستفيدون منها، بل الدولة هي المستفيدة، علما بأن مهنة التطبيب ليست مهنة تجارية، من المنطق ومن الناحية الانسانية خذف 7%، لنكون فعلا في مستوى التضامن مع المريض، مع العلم أن غلاء أثمنة الدواء ووسائل العلاج وعدم توفر الضمان الصحي للأغلبية الساحقة من المواطنين في الظروف الراهنة أصبحت تثقل كاهل المرضى، ولهذا على الحكومة من خلال مشروع القانون المالي الاستجابة لقبول هذا التعديل الذي نعتقد أنه لا يؤثر على مداخيل الميزانية العامة من جهة، وفيه مصلحة اجتماعية كبيرة لفئة عريضة من المجتمع، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الرئيس، اسمحوا راه الإنارة غير كافية في المقاعد الخلفية، السيد المستشار، الإسم العزيز، آه، آيت امبارك، معذرة، السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

لابد نعمل بعض التوضيحات أولا، لأن بالنسبة لهذا المطلب في البرلمان السابق هما قبلوا، كانت نقاشات، وكان بالفعل الضريبة بالنسبة للخدمات الطبية كانت 12%، ونزلت إلى 7%، أي الحد الأدنى من هذه الضريبة الذي هو خاص بالمواد الحيوية، مع العلم أن الضريبة على القيمة المضافة سعرها العادي هو 20%، ولما تطرحت هذه القضية، تطرحت بالنسبة لهذه المهنة، مهنة الأطباء، ولكن طرحت كذلك بالنسبة لمهن حرة أخرى ليس داعي لذكرها كاملة، ووقع نوع من الخلط، لكن من بعد هذا التخفيض، قامت دراسة من طرف وزارة الصحة ومعها وزارة المكلفة بالمالية، وظهر بأنه بعدها هذا التخفيض، لم يستفيد المرضى من هذا التخفيض، وهذه نقطة أساسية، سيقع التخفيض في الجمرك أحيانا، يقع التخفيض من الضرائب أحيانا، وفي آخر الأمر المستهدف من التخفيض لا يستفيد، ولذلك الذي يجب بالنسبة للمستقبل، ووزارة الصحة تفكر في هذه الأشياء، أنه يقع اتفاق مع العاملين في قطاع الطب حتى إذا ما التزمنا بتخفيض معين، نعرف بأن ذلك التخفيض يمشي لصالح المرضى، ومن المؤكد -السيد الرئيس- أن ما حدث في 92، مع الأسف لم يستفد منه المرضى، ومعنى هذا، لهذه الاعتبارات، نحن لم يمكن أن نبقى نسير في قرارات التي يصبح لها طابع اعتباطي في آخر الأمر قد يكون هدفها حسنا، ولكن مفعولها لم يستفد منه المرضى أبداً، ولذلك يجب أن نعمل خطة

أخرى، لنرى كيف أن المرضى يبدأون في الاستفادة أكثر من التخفيضات الضريبية. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل؟ الكلمة للمستشار السيد خليفة.

* السيد المستشار خليفة :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

لا يفوتني هنا إلا أن أشكر السيد الوزير على تدخله في هذا الموضوع، والذي هو موضوع حساس، ولابد أن نقول فيه كلمة تنصف المرضى المصابين بالأمراض المزمنة. كما قال السيد الوزير في البرلمان السابق حقيقة كان هناك 20%، انخفضت إلى 12%، وأصبحت 7%، ولكن الذي وقع هو أنه كثيراً من المرضى لا يستفيدون من هذا التخفيض، وهذا ما جعل ارتباك لا في وزارة الاقتصاد ولا كذلك في وزارة الصحة، فهناك لجنة للتفكير في هذا الموضوع، إلا أنه في الواقع اليومي يمكن أن نقول في هذه القبة الموقرة، بأن هناك ناس يموتون من الفقر، يموتون لأن ليس لهم ما يشترون به دواء، إن لم يشتروه فقد ماتوا، وهذا يمكن أن أقوله وأن أؤكد عليه، لابد أن نرحم ضعفاؤنا، لأن إذا تجردنا من إنسانيتنا وتجردنا من عطفنا وقلنا بأن هذه مسألة مجرد أنه كان تخفيض وقد وقع تلاعب أو وقع ما وقع ويجب كيف أن نفكر في الثقافة الجديدة وهذا موضوع مهم، تكلم عنه السيد الوزير في الصباح، ثقافة جديدة لعقلية جديدة، أنه لا يمكن أن تكون الوزارة قد خصصت هذا التخفيض لصالح الضعفاء، ويمكن أن يستغله شركات الدواء وهي شركات إما متعددة الجنسيات وإما لها نفوذ كبير وتختص بذلك الدواء، فحتى لا أطيل على الإخوان، وهذا موضوع مهم جداً، ونقاسي منه يومياً، فهناك من يموت لأن ليس له بما يشتري به الدواء، وهو له قصور كلوي، وهذا تعرفونه. ومنهم من شافهم الله من السرطان وليس له بما يشتري به ذلك الدواء، وذاك الدواء يكلف أموال باهضة، وليس له ما يشتري به، وأعرف أنا في نواحي مراكش بأنه هناك اثنان، واحد له قصور كليوي قد توفي في الأسبوع الماضي لأن ليس له بما يشتري به الدواء، فلا بد أن لا نتكلم على الأرقام فقط ولكن نرى المشكل من الناحية الانسانية، وكلنا فينا إنسانية، ولابد أن نعمل جميعا ما في وسعنا، وهنا أترجى السيد الوزير أن يعمل كل ما في وسعه حتى يبلغ الهدف الذي قد رسمه في 7%، إذا كان من الممكن لبعض الأمراض المزمنة كما قلت قصور الكلوي والسرطان وأمراض الربو وأمراض القلب ومرض الشرايين هذه من الأمراض المزمنة وليست كلها، لأن هناك 42 مرض مزمن، فعلى الأقل هذه الأمراض، لا نرى في الجريدة يوم أو بعد يوم أن هناك إنسان توفي لأن ليس له بما يشتري به دواء، هذا يعني شيء على عاتقنا وإنني أنشد في السيد الوزير إنسانيته، ويتطرق للمشكل لا من الناحية المادية فقط، ولكن من الناحية الانسانية. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، هل من تدخل؟

أعرض التعديل الذي يتعلق بإعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة.

الموافقون : 114.

المعارضون : 75.

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل بنفس الأعداد.

أعرض التعديل الثالث وهو يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة دائما التعديلات على المادة 14، التعديل الثالث حول الضريبة على القيمة المضافة.

الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

التعديل رقم 7 على المادة 14، أكيد وأنا متيقن أنه سيحظى بنفس الجواب الأولي للسيد وزير الاقتصاد والمالية، كون هذا التعديل تقنيا ليس في المستوى، كما قال فيما يخص التعديل الذي قدمه الزميل خليفة أنا أشهد بهذا، نحن المستشارين يا الله في 6 الأشهر الأولى ديالنا، ليست لنا تقنيات، ليست لنا أعراف وتقاليد، فيما يخص وضع التعديلات، فاللي أعطى الله هو هذا، لكن الزملاء الذين تابعوا النقاش مشروع المالي على مستوى اللجنة المالية يتذكرون أن السيد وزير الاقتصاد والمالية وعدنا جميعا بأنه سيضع إدارته رهن إشارة السادة المستشارين المحترمين الراغبين في تقديم التعديلات، وضع إدارته رهن هؤلاء لتحرير من الناحية التقنية هاته التعديلات، وفعلا نحن المعارضة صفقنا للرغبة أو للموقف الذي عبر عنه السيد الوزير،

علما بأن هذا الفتح فتحه كذلك للسادة النواب في مجلس النواب، لكن في صباح الغد، هذا الشيء كان يوم الأربعاء، يوم الخميس ربطنا الاتصال عن طريق رئاسة لجنة المالية بمصالح وزارة المالية وطلبنا منهم النجدة وطالبنا منهم أن يعدونا بيد المساعدة فيما يخص التحرير التقني للتعديلات، وانتظرنا مساء الخميس كله وجددنا الطلب يوم الجمعة وانتظرنا حتى للثالثة علما بأن التوقيت الأسبوع الفارط كان توقيتا مستمراً، ولماذا انتظرنا إلى الثالثة زوالا؟ لكوننا مقيدين فيما يخص التعديلات الجديدة أن نقدمها لرئاسة الجلسة 4 أيام قبل عقد الجلسة، معناه كنا مرغمين أن نقدم تعديلاتنا يوم الجمعة في 3 زوالا، لذلك نتأسف للطريقة التي وضعنا بها هذه التعديلات، حقيقة من الناحية التقنية على قد الحال، ولكن نتأسف كذلك لكون إدارة المالية للسيد الوزير يشرف عليها يمكن لظروف، يمكن كان عندهم شيء من.... الوقت لم يكن كافي، ولكن كما كان الحال، نحن نسجل بأن تعديلاتنا من الناحية التقنية ليست في المستوى، ولكن كذلك نسجل بأن الوعد الذي قطعه السيد وزير المالية والاقتصاد على نفسه لم يتمكن، لا أقول، لم يتمكن من... لا داعي لأتمم الجملة.

فيما يخص التعديل في حد ذاته بسيط، سيارة الاقتصادية، سيارة أونو، سيارة سيينا، السيارة المسماة الاقتصادية التي هي رهن إشارة المواطن الذي هو على قد الحال، سبق أن حدد نسبة الضريبة على القيمة المضافة في 7%، في الشهر المقبل أو آخر هذا الشهر ستخرج نفس سيارة أونو أو سيينا ولكن ليست سيارة عادية «كوندويت أنتريور» ستكون سيارة نفعية كذلك السيد وزير التجارة هو حاضر معنا في إحدى اللقاءات صرح بأن الحكومة عازمة على خروج دراجة نارية التي هي كذلك تسمى دراجة نارية اقتصادية، فالمشكل المطروح في مشروع التي أتت به لنا الحكومة، «لاكوندويت أنتريور» السيارة الاقتصادية التي لها «كوندويت أنتريور» 7% من القيمة المضافة، السيارة النفعية وبالخصوص الموتور الذي يخدموه العمال، الشواش، الناس الذين على قد الحال، هذه الأشياء الحكومة فرضت 14%، الضعف، تعديلنا بسيط نقول أودي الله يخليكم هؤلاء الضعفاء وحدوهم واعملوا لهم سعر موحد، علما بأن قانون الإطار أو قانون الاستثمار هو بنفسه يحث الجميع على التقليص من عدد النسب، أكيد بأن النسب في الضريبة على القيمة المضافة كانوا 19% وكانوا 16% و14% و10% و7% حاليا يتقلصون، نقول لا داعي لهذه 14 هذا الموتور وهذه السيارة النفعية الاقتصادية نطبق عليها 7%، فهذا الموضوع أظن الزملاء المستشارين لا يهم الحكومة، ماذا نمثل نحن؟ واش اعباد الله حتى صاحب الموتور نعمل له الدويل؟ صاحب سيارة «كوندويت أنتريور» 7%، وصاحب الموتور مسكين نعمل له 14%، فرجاؤنا أن نتفهم جميعا هو أن كما قال الدكتور أن نلتمس من الحكومة إيجاد حل لهذا الموضوع، نصوت معها، فقط تعدنا أنها ستحل هذه الإشكالية. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية. لا، انتظر، الأسبقية... آه، طيب، الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية السيد صالح الحمزاوي.

* السيد رئيس لجنة المالية :

شكراً للسيد الرئيس.

فيما يخص حقيقة تحضير هذا التعديل، اتصلت بمسؤولين في وزارة المالية، ووقع فعلا اتصال ما بين مسؤولين على التعديل وما بين موظف وزارة المالية، ولكن لا أدري ما حدث بعد هذا، هذا هو الذي أريد قوله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد رئيس اللجنة، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

أولا، والذي هو مهم من هذا هو أريد أن أؤكد الوعد الذي أخذت به وطبق بالنسبة لكون أنه أي فريق من الفرق البرلمانية بالمجلسين إدارة الاقتصاد والمالية هي رهن إشارتهم من أجل الدراسة التقنية وأقول التقنية لكل المبادرات التشريعية أو التعديلات التي يمكن له القيام بها، وهذا قلته في اللجنة وأؤكده الآن، الآن من بعد هذا الاتصال الذي تكلم عليه السيد الرئيس لست أدري هل وقع عدم التفهم بأنه الطلب لم يكن متعلق بدراسة تقنية للتعديل، أما إذا كان الأمر يتعلق بالدراسة التقنية للتعديل، فالإدارة هي رهن إشارة كل الفرق، سواء كانت في المعارضة أو كانت في الأغلبية، والمعارضة هي الأولى في هذه القضية، ويمكن أن أقول من ناحية الدراسة التقنية حتى المسؤولين في الإدارة غير مطالبين بإخبار الوزير، أقولها بكامل الوضوح، لأنها تكون مسألة هم رهن إشارة الفرق، هذه من الناحية. وإذا لم يقع الوضوح بالنسبة لهذه الفترة، بالنسبة للمستقبل أنا أؤكدها، لأنه أردنا أن نخلق تقاليد جديدة في هذا المضمار بالنسبة للموضوع، موضوع التعديل أولا، التخفيض في عام 97 فقط أي منذ سنتين فقط،... سنة، سنة عمليا، سنة ونصف، وقع هذه الدراجات كانوا يؤدون 20%، وأصبحوا يؤدون 14%، وعاد بدأنا في هذه التجربة، للآن ستنتقل كذلك للدراجات النارية ولكن لم ننس بأنه تصنيع هذه الدراجات النارية والدراجات

النفعية الاقتصادية بجانب السيارات النفعية الاقتصادية عندهم تفضيلات، ليس فقط هذا التفضيل هذا، مجموعة كبيرة من التفضيلات أعطيت حتى نتمكن من خلق هذا القطاع الحمد لله الآن راه هو يتطور، وهدفنا هو معدل الاندماج يتزايد من الناحية الصناعية، وبجانبي الآن السيد وزير التجارة والصناعة المتتبع لهذا القطاع أكثر مني، ولذلك لا نرى أنه مباشرة، نحن عاد بدأنا في تجربة مع المقاولات بطبيعة الحال في إطار تعاقد مع هذه المقاولات، لأن الأمر لا يتعلق فقط بمستهلك، ولكن حتى بالمقاولات أنهم الآن يوقع تخفيض آخر، نحن نريد أن التجربة تتقدم، ونريد كذلك الالتزامات من الجهتين تحترم، ونحن متتبعينها، لأن هدفنا هو العمل على تشجيع تصنيع السيارة النفعية الاقتصادية، وتصنيع الدراجات والدراجات النارية المسماة حاليا بالدراجة الاقتصادية، شكراً السيد الرئيس، لذلك نحن لا نتفق على هذا التعديل.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد الوزير، هل من يتدخل حول هذا التعديل؟ متكلم المعارض المستشار السيد أحمد القادري، تفضلوا.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نريد أن نسجل ملاحظة أساسية، لابد أن نقف عندها وهو أننا لا نقبل في أن تكون التعامل في هذا الإطار يمس بالمبادئ الدستورية، لابد أن نذكر بأن هناك مبدأ استقلال السلط وفصل السلط داخل الدستور المغربي، ولا يمكن أن نطلب من الحكومة أو من الإدارة التي هي تحت إشراف الحكومة أن تصوغ صياغة قانونية أو صياغة تقنية لتعديلات ذات أبعاد سياسية، هذا شيء منافي للدستور ومنافي لاستقلال... لمبدأ استقلال السلط، وعلى المعارضة التي نسجل تواضعها أن تعرف أن دور المعارضة يجب أن تكون لديها الوسائل التي هي موضوعة وهي وسائل الدراسات واستجماع المعلومات، وهذا يمكنها أن تجمع المعلومات من أي إدارة شاءت، ولكن أن تطلب من الحكومة ومن الإدارة التي هي تحت إشراف الحكومة وتحت مسؤولية الوزير الأول أن تقوم بدورها في الصياغة، والصياغة مرتبطة بالجوهر، لأن هي التي تعطي البعد ولها أبعاد سياسية، فهذا نعتبره مسا بالدستور، ونحن نسجل أنه قبل قليل كنا نسمع أن الجميع يجب أن يحتكم للدستور، ويجب أن يحتكم للقانون، ولهذا نذكر بأننا يجب أن نتمسك فعلا باحترام الدستور واحترام القانون، وهذا في نظري يمكن للذين تدخلوا في هذا الشكل أن يسجلوا أن المعارضة لم تستطع أن تصيغ موسورها صياغة، وتتلتمس من الحكومة أن تساعدها في الصياغة السياسية وهذا نرفضه، لأنه يمس بمبدأ استقلال السلط، وبالعمل السياسي كما ترتب عليه السوابق داخل البرلمانات وداخل الديمقراطيات في العالم. وشكراً.

* السيد الرئيس :

على كل موضوع التعديل مطروح على المجلس وسنقدمه، ولكن بالنسبة للإشكالية التي أثيرت الرئاسة لا ترى أي مس بالدستور، ففي بعض الأحيان يكون التعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وهذا يدخل في... يمكنه أن يدخل في ميدان التشريع أو في ميدان المراقبة، حقيقة الرئاسة هذا ليس بالجوهر، لم أتدخل في الجوهر، ولكن الإشكالية التي طرحت لا أرى أي تعارض أو أي مس بالدستور، والنية التي عبر عنها السيد الوزير نية طيبة، وحقيقة من المستحسن أن يكون هذا التعاون في نطاق بطبيعة الحال الضوابط التي تحكم الميدان التشريعي الذي هو من اختصاص المجلس والمراقبة التي يقوم بها المجلس إلى غير ذلك.

أنهينا المناقشة وأطرح التعديل على المجلس.

الموافقون : 114

المعارضون : 75

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل بـ 114 مقابل 75.

التعديل الرابع والأخير على المادة 14 يتعلق بتخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الخدمات السياحية.

الكلمة للمستشار السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكراً السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

تقدمنا السيد الرئيس بهذا التعديل في المادة 14 والذي يرمي إلى تخفيض السعر على الضريبة للقيمة المضافة التي تشمل جميع الخدمات السياحية التي تقدمها جميع المؤسسات السياحية، ونحن نعرف -السيد الرئيس- أن الفنادق وكذلك النقل وهناك مطاعم توجد في المدن ولكن غير مصنفة، ولكن يجلب عدداً كبيراً من السواح، فكلنا نعرف أن لما نتناول الماء سيدي علي يعطى لنا بـ 25 درهم في بعض

الأحيان فهذا لم يشجع بالكل السائح الأجنبي الذي يزور بلادنا في الوقت الذي كنا ننادي وكنا نمشي في نفس النهج ليمكن لنا أن ننمي السياحة في بلادنا، ونعرف أن المستقبل السياحي في بلادنا هو ابتداءاً من عملة الأورو، الذي سيتضرر منها اسبانيا والذي سنكون نحن في المستقبل المستفيذين من هذا النوع من العملة كذلك أننا نعرف السياحة، الدور الذي تلعبه وكذلك الدور الذي تقوم به في ميدان التشغيل، وكذلك العملة التي تذيرها على الخزينة العامة، فإذا كنا نرى بالمستقبل الذي يبشر بدون شك بالازدهار إن شاء الله في ظل الحكومة الحالية، فنتمنى أن هذه القيمة المضافة، لأننا نعرف أن الإنسان لما يريد أن يسافر يؤدي 20% في تذكرة السفر، وهذا الشيء الذي يجعل أن الدول الأوربية اللي تيجيبو من فرنسا بـ 2800 فرنك فرنسي أو 3500 فرنك فرنسي، سائح لأكادير تيدوز بها 10 أيام أو 12 اليوم، لماذا؟ لأن عندهم مسائل مدروسة ويحاولون أنه يستغلون الظروف التي هي عندنا ولهذا تقدمنا بهذا التعديل -السيد الرئيس- ليشمل كذلك هذه الفعاليات المتدخلة في الميدان السياحي. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيدتان والسادة المستشارين،

الحكومة ليست متفقة على هذا التعديل، لعدة اعتبارات أولا، الاعتبار الأول مرتبط بالإجراء الأخير الذي وقع في السنة الفارطة في القانون المالي 97-98، لسعر القيمة المضافة المطبق على المؤسسات السياحية خفض بأربع نقط، كان 14%، أصبح الآن 10%.

ولكن الاعتبار، هو أهم، طبعا الآن نعيش، نحمد الله نوع من الانتعاش للوضع السياحي في بلادنا، من بعد نوع من الكبوة، ولكن يجب أن لا نغتر، القطاع السياحي، يجب أن نتحكم في مشاكل البنيوية العميقة، والحكومة لا تعتبر بأنه تغيير الضريبة على القيمة المضافة هو الذي سيزيد أولا ينقص من مشاكل هذا القطاع، ولذلك خصنا نظرة شمولية والذي نتمناه هو تحل مشاكل الأراضي العقارية المخصصة، التي لم تحل لمدة عدة سنوات للسياحة، الذي نتمناه هو أن المقاولات العاملة في القطاع السياحي تتحمل كذلك مسؤوليتها باش الجاذبية ديال المغرب من الناحية السياحية تتحسن.

الذي نتمناه كذلك أن من كل قطاعات التجارية وقطاعات الوساطا التي تلعب دور، تلعب الدور كذلك.

فلذلك نحن مطالبين كنا بتحضير توجه شمولي لتقوية القطاع السياحي، لأن عنده أهمية كبيرة بالنسبة للتشغيل، وبالنسبة للعملة بالأساس، ولكن بالنسبة للتشغيل أكثر، ولا نعتبر بأنه سيكون من الخطأ أن إجراء صغيريهم الضريبة على القيمة المضافة بعد الإجراء الذي حدث في السنة الفارطة، هو الذي سيحل أو سيساعدنا على حل المشاكل، فلذلك، فلنواجه مشكل السياحة مواجهة شمولية، الدولة، شركة الطيران، وسائل النقل، المؤسسات العاملة في هذا القطاع كلها اليد في اليد، يجب أن نتعامل من أجل الدفع بهذا القطاع الوعيد، ولذلك لهذه الاعتبارات الحكومة لا تتفق مع هذا التعديل. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد الوزير، الكلمة في نطاق مناقشة التعديل المعارض، المؤيد، الكلمة للمستشار السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير المحترم،

فإذا تقدمنا بهذا التعديل، إذا تقدمت به فرق المعارضة لماذا؟ لأن يلاحظ أن الأسعار هي جد مرتفعة وكذلك خلقناه لتشجيع السياحة الداخلية، حيث أن السائح المغربي، كلنا نعرف أن الآن يمكن له أن يذهب إلى أكادير هو وأبنائه، ويمكن له إذا ذهب لاسبانيا يمكن له يخسر 50%، ولهذا، ما دام أن هذه الضريبة على القيمة المضافة حتى هي تزيد من الفاتورة أو من إعلاء هذه الفاتورة، تقدمنا بهذا التعديل لأن سنكون إذا خسرنا، خسرت الحكومة واحد المدخول على القيمة المضافة من جهة، يمكن لها تربح من جهة أخرى ألا وهي السياحة الداخلية الذي سيستعملها المواطن المغربي بكثرة وبكثف.

ولهذا، ليس من أجل باب الاستهلاك السياسي، وإنما من أجل إنارة انتباه الحكومة على أنها ربما أغفلت هذا القطاع السياحي، ونريد من الحكومة تمكين هذا القطاع بإجراءات تحفيزية للنهوض بالسياحة بهذا البلد، وفي الأخير أريد أن نسجل تأسفنا على عدم قبول هذا المقترح التعديلي، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، يمكن طرح التعديل على المجلس :

الموافقون : 114

المعارضون : 75

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل.

نرجع إلى المادة الأصلية، المادة 14 كما أحيلت علينا من اللجنة.

الموافقون : 114

المعارضون : 75

الممتنعون : لا أحد.

إذن صادق المجلس على المادة 14 بـ 114 مقابل 75.

المادة 15 : ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة، تعديل واحد.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل.

* المستشار السيد إدريس مارون :

بسم الله الرحمان الرحيم

التعديل يهم تطبيق الإعفاءات من الضريبة المهنية على الاستثمارات الإضافية في إطار توسيع المؤسسات. ذلك أننا نعرف أن المؤسسات لما تنشأ من جديد تعفى لمدة 5 سنوات من «لا بطانطا» ولكن توسيعها والاضافة في استثمارها لا يخضع إلى هذا الإعفاء، فنطالب باش الاستثمار الإضافي يخضع كذلك للإعفاء حتى لا يلجأ المستثمرون إلى التحايل على القانون وخلق شركات موازية باسم آخر هربا من أداء الضرائب، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار السيد ادريس الماروني، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

الحكومة لا تتفق على هذا التعديل، لأنه المبالغة في الاعفاءات كذلك ليس من المعقول، لأنه أذكر بأن من بين المبادئ التي يرتكز عليها ميثاق الاستثمار يوجد مبدأ تشجيع المقاولات على خلق وحدات إنتاجية جديدة، وأذكر في هذا بأنه تم إعفاء هذه المؤسسات من الضريبة المهنية أي من البطانطا لمدة 5 سنوات ابتداءاً من تاريخ شروع عملها بمزاولة نشاطها، ويدخل هذا المنظور الذي يستثنى منه إعفاء الاستثمارات الإضافية في نطاق عقلنة وترشيد الإعفاءات الضريبية بغية المساهمة في توسيع الوعاء الضريبي، لأنه كلنا نتكلم على ضرورة توسيع الوعاء الضريبي فما خصنا شاي نجيب إجراءات جديدة التي ستؤدي إلى تقليص هذا الوعاء، ولكن لابد أن أذكر بأنه إذا أخذنا بهذا التعديل ونحن الآن في مجلس المستشارين هذا التعديل سيؤثر على الموارد التي تمشى من ضريبة بطانطا لفائدة الجماعات المحلية وعلى الموارد التي تمشي كذلك للغرف المهنية، ولذلك كذلك دفاعاً على الجماعات المحلية ودفاعاً على الغرف المهنية لا يمكن لنا أن نقبل هذا التعديل، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير. هل من تدخل. الكلمة للسيد المستشار إدريس مارون.

* المستشار السيد إدريس مارون :

نعتقد فقط هو محاولة بعث هذه الثقافة الجديدة ديال الوضوح وديال الأمور تكون باينة، على كل حال، عملناه أو لم نعمله، الناس لما يأتون لاستعمال استثمار إضافي، كيعرف أن ليس لهم حق في الإعفاء، فيأتي باسم آخر ويعمل بها شركة أخرى ويعمل استثماره. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

يمكن طرح التعديل على المجلس.

الموافقون : 75

المعارضون : 114

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل

أطرح المادة كما جاءت، كما أحيلت على المجلس :

الموافقون : 114

المعارضون : 75

الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس على المادة 15.

المادة 16 : لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

نريد أن أشكر الحكومة على قبولها للتعديل الذي تقدمت به المعارضة ونعلن أننا سنصوت بالايجاب على هاته المادة.

* السيد الرئيس :

إذن، يمكن طرح هذه المادة كما عدلتها اللجنة :

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 16.

المادة 17 : لم يرد بشأنها تعديل.

يمكن طرحها على المجلس.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 17.

ورد تعديل مشترك من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 17 مكرر وهذا التعديل موضوعه إعفاء المنعشين العقاريين المتدخلين في إطار السكن الاجتماعي وبرنامج 200.000 سكن من الضرائب.

الكلمة للمستشار السيد أحمد بنا.

* المستشار السيد أحمد بنا :

شكراً السيد الرئيس،

الهدف من هذا التعديل جاء انطلاقا من معاينة واقع هذا القطاع حيث أن هناك خصاصاً واضحا في مجال السكن مع ما يرافق ذلك من انتشار وزحف دور الصفيح والسكن الغير اللائق من جهة، ومن جهة أخرى فشل سياسة المؤسسات العمومية في هذا القطاع.

إن حجم هذه المشاكل وانعكاساتها السلبية جعلتنا نؤمن بالدور الذي سيلعبه القطاع الخاص في هذا المجال إذا كانت هناك حوافز، لذا، فهدف من وراء هذا التعديل إلى تعميم وإعفاء المنعشين العقاريين الذين ينجزون مشاريع كبرى في السكن الاجتماعي والتي تدخل في إطار : إنجاز مشروع 200.000 سكن، من الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب التي تثقل كاهل هؤلاء المنعشين، ولسنا بحاجة إلى إظهار البعد الاجتماعي لهذا التعديل، خصوصا وأن المواطنين ذوي الدخل المحدود هم المستفيدون من هذا الإجراء باعتبار أن هذا الإجراء الذي يهدف إليه التعديل سيساهم في خفض تكلفة البناء.

لذا، فإن هذا التعديل هو تعديل ذو أبعاد اجتماعية كثيرة، آمل بأن تحظى بالقبول من طرف المجلس المحترم لا سيما وأنه يتماشى والتصريح الحكومي، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

بالفعل الاهتمام بالسكن الاجتماعي يتمشى مع التصريح الحكومي، ولذلك الحكومة الآن بصدد تحديد منظور جديد للتقليل من كلفة المساكن الاجتماعية، خاصة بتحضير أراضي مجهزة ستخصص للسكن الاجتماعي ليمكن لنا أن نقوم بإنجاز برامج 200.000 سكن وما بعدها إن شاء الله.

ولكن لا يجب علينا أن نربط هذه الأشياء فقط مثل العادة بالاعفاءات الضريبية، لأن هذه الاعفاءات الضريبية لا يمكن لها أن تكون إلا استثنائية، ولم يمكن لها أن تكون عامة دائما، طبعا، تطبقت كما اقترح في هذا القانون على مشروع نسيم، طبقت بالنسبة لمشروع سلا الجديدة من قبل، ولكن خصنا نرى أنفسنا أين نسير وتكون عندنا سياسة عامة وواعدة ودافعة لقطاع السكن الاجتماعي، مع العلم كذلك أن السكن الاجتماعي بصفة عامة يستفيد الآن بصفة عامة من عدة تشجيعات ضريبية وخاصة الإعفاء مع حق الخصم من الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى تخفيض رسوم التسجيل إلى 1,25%، لكل هذه الاعتبارات الحكومة لم تتفق على هذا التعديل. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، في نطاق مناقشة هذا التعديل الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

السيد الرئيس،

في إطار مناقشة هذا التعديل يعني المعارضة والإخوان في المعارضة الذين تقدموا بهذا التعديل هم منعشون عقاريون، أنا متفق... نحن متفقون إنه نفس الجواب قدمه السيد الوزير في لجنة المالية وفعلا يعني تبرير معقول وتبرير عنده بعد النظر للمستقبل البعيد، لكن الآن، هنا لما نطالب ببعض الامتيازات التي أعطيت لسلا الجديدة، لسنا ضد سلا الجديدة، بل بالعكس، ففي كل مدينة فيها سلا جديدة، وفي كل دوار سلا جديدة وفي كل مركز سلا جديدة، أي بنايات جديدة ومدن جديدة، المشكل المعماري في المغرب -السيد الرئيس- مشكل عميق وعويص لا يمكن أن يحل إلا على المدى البعيد، ولكن نقول لنخطو بعض الخطوات الأولية منها أننا نرسخ فكرة، ليس كل إنسان مغربي الآن له هاجس نبني داري، كاين اللي كيجري على هذيك

الدار طول عمره، من النهار الذي يتوظف فيه 21 سنة إلى 60 سنة عاد يسكن، يقول الله راه أنا ساكن، بينما في دول أخرى هناك منظور آخر، لم يقم الانسان يعمل هو داره ولكن توجد مجموعات، توجد شركات كبيرة، تكون بناءات مجموعات سكنية أحياء جميلة، منظور جميل، منظر جميل وغيره فقط، يسكن هو ذاك، قيمة الكراء يبدأ يعطيه ومن بعد تصبح الدار داره، ولم يصبح هاجس ديال دار، هو عند الانسان تموت الفكرة ديالو، ابتكاره، حيويته، طول حياته لأنه يفكر فقط أين يسكن، لهذا، فالناس الذين لهم النقود وسيستثمرون نخفض من التكلفة ونهيئ للطبقات الأخرى، للناس الآخرين الموسرين والمعسرين وغيرهم والمتوسطين كل واحد على حساب جهده لنتمكن من توفير ولا سيما أن مسألة السكن كما قال جلالة الملك في عدة مرات وكما نتفق جميعا على أنه لا من الناحية الجمالية ولا من الناحية الهندسية ولا... طغى وفات الامكانيات حتى ديال الحكومة وفات تفكير مجموعة من الناس لا السياسيين وغيرهم. فقلنا بأن هذه خطوة من الخطوات التي يمكن أن نساهم بها. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، يمكن طرح التعديل على المجلس :

الموافقون : 75

المعارضون : 114

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل.

ورد تعديل آخر من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 17 مكرر مرتين، وموضوع هذا التعديل تخفيض سعر واجب التضامن الوطني عن الأراضي الغير المبنية.

الكلمة للمستشار السيد أحمد بنا.

* المستشار السيد أحمد بنا :

شكراً السيد الرئيس.

هذا التخفيض الذي نطلبه، هو فيما يخص الأراضي الغير المبنية، كلنا جميعا نعرف داخل المدار الحضري على أنه توجد بعض البقع الأرضية الغير المبنية لعدة سنوات، وهذه الأراضي يؤدى عليها 10% من القيمة الإجمالية للعقار، فلما نأتي الآن بعد مرور 10 سنوات يوجب عن هذه الأرض أنها تؤدى ثمن شرائها والجميع يعلم بأنه العقار الآن، لا أظن أنه المستثمرين أصبحوا يدخرون في العقار، لأنه العقار تراجع بنسبة 35%، لا المجهز ولا الغير المجهز، إذن، لتسهيل المأمورية وتشجيع المواطن على إمكانيات الحصول على قطعة أرضية، نطلب من الحكومة أن ترد هذه الضريبة على هذه الأراضي الغير المبنية إلى حدود 5%، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

غير فقط سأعيد التفسير لماذا نحن غير متفقين مع هذا التعديل، لأنه الذي يهدف إلى تخفيض الواجب التضامن الوطني على الأراضي الغير المبنية، نحن نعتبر بأن هذا التعديل يتعارض مع هدف هذا الواجب الذي هو في آخر الأمر لا يجب أن ننساه محاربة المضاربات العقارية، لأنه حتى المضاربات العقارية راه أطرت كثيراً في بلادنا، ولكن بالرغم من جانب هذا نذكر بأنه قانون المالية 96-97، تم الإعفاء من واجب التضامن الوطني على الأراضي الغير المبنية لمدة 3 سنوات ابتداءاً من تاريخ تسليم رخصة التجزئة أو البناء، شريطة أن تتم هذه العمليات داخل هذه الفترة من أجل تشجيع عملية البناء، ولهذه الاعتبارات فنحن لنا تحفظ بالنسبة لهذا التعديل. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، هل يمكن عرض هذا التعديل على المجلس؟

الموافقون : 75

المعارضون : 114

الممتنعون : لا أحد.

رفض التعديل

وننتقل إلى المادة 18 لم يرد بشأنها تعديل...

* السيد الأمين :

التصويت على المادة كما وردت.

* السيد الرئيس :

لا، المادة كما وردت صوتنا عليها هذه مواد إضافية مكرر ومكرر مرتين، أما المادة الأصلية... أعتقد أننا صوتنا عليها، نعم صوتنا عليها.

المادة 18 : لم يرد بشأنها تعديل أعرضها على المجلس.

الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 18.

المادة 19، ورد بشأنها تعديل من الحكومة فالكلمة للسيد الوزير، وزير العلاقات مع البرلمان حقيقة السيد الوزير مع تقديرنا للكفاءة ولكن بعد أن يكون السيد الوزير المختص حاضر فله الأسبقية، لأن الحوار... يعني السيد الوزير نقدره والكفاءة وكل شيء، ولكن المبدأ الحوار مع الوزير المختص بالقطاع، هذا هو، ولكن بكيفية استثنائية، اسمحوا لي، توجد بعض الأعراف التي يجب علينا أن نحتفظ بها، الحوار مع الوزراء المختصين بالقطاع، ولكن بكيفية استثنائية.

أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لتقديم أعتقد التعديلين، لأن هذا التعديل يهدف إلى تغيير المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية. الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير الملكف بالعلاقات مع البرلمان :

قلت السيد الرئيس بدون أن أعلق على الملاحظة، لأنه الحكومة متضامنة، هناك تعديل ورد على المادة 19، هو في الواقع هو تصحيح للصياغة التي كانت من قبل، الصياغة التي وردت في النص الوارد من مجلس النواب كانت تقضي بأن تلغى الذعائر التي فرضت على من خسر طلب النقد بمقتضى القانون المالي 97-98، لكن نظراً إلى أنه بعد مراجعة النصوص سواء النص المتعلق بالمسطرة المدنية أو المسطرة الجنائية، تبين بأنه الأمر أولا، لا يتعلق بذعائر ولكن يتعلق بغرامة مدنية أي بغرامة وليست ذعيرة، وهنا لابد من تصحيح هذه النقطة.

ثانيا : أنه لا يمكن أن نكتفي فقط بالقول بأن تلغى الذعائر أو الغرامات، ولكن لابد أن يرفق التعديل بالنصوص التي أقرت هاته الغرامات، ولهذا جاء التعديل في المادة 19 مكرر، تلغى الفقرة الثانية من الفصل 376 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم كذا رقم 1-74-447 الصادر في 11 رمضان 1394 الموافق 28 شتنبر 1974، بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، ثم كذلك المادة 19 مكرر مرتين : تلغى الفقرة الثانية من الفصل 600 من الظهير الشريف رقم 1-58-261 بتاريخ فاتح شعبان 1378 الموافق 10 يبراير 1959 بمثابة قانون المسطرة الجنائية. فإذن هذين هما التعديلين اللذين تقدمت بهما الحكومة، وطبعا هذا يتضمن إلغاء البند الثاني من هذه المادة، فأعتقد جدوى التعديل معروف من طرف السادة المستشارين، وهذا يعني الفلسفة من هذا التعديل وهو أنه كانت هناك الشخص الذي يتقدم بطلب النقد أمام المجلس الأعلى، إذا خسر النقد يكون للمجلس الحق في أن يحكم عليه بأداء غرامة، اعتبر السادة النواب وكذلك الحكومة من بعد مناقشتها لهذا النص، على أن في هذا النوع من الحد من ممارسة الحق في اللجوء أمام المجلس الأعلى، ولهذا يعني حتى يمكن أن يعطى هذا الحق لكي يمارسه كل شخص بدون أن يكون معرضا إلى ذعيرة أو غرامة، فأعتقد بأنه من حسن سير العدالة وكذلك احتراما لحقوق الناس في التقاضي في جميع مراحل المحاكم، أنه يلغى هذا النص، وهذا هو ما أتى به هذا التعديل، شكراً السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في نطاق مناقشة هذا التعديل الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

شكراً السيد الرئيس.

فعلا نحن نقدم كامل الشكر للحكومة، التي أتت بهذا التدقيق، وهو تدقيق في محله، لأنه عند قراءة التعديل الذي قدمه مجلس النواب للمشروع هو : تلغى الذعائر التي فرضت على من خسر طلب النقد بمقتضى قانون المالي 97-98، فعلا كما شرح السيد الوزير المحترم، وزير العلاقات مع البرلمان، إن يدعو إلى كثير من الغموض بالإضافة إلى مفهوم الذعائر ليس هو المقصود، كذلك يدعو إلى كثير من الإلتباس، بالاضافة إلى ذلك فإنه لابد من حيث الصياغة الفنية الإتيان بنص المادة 600 من قانون المسطرة الجنائية والمادة 376 من قانون المسطرة المدنية، تماما كما وقع سنة في القانون المالي للسنة الماضية المنشور بالجريدة الرسمية 4495 بتاريخ 30 يونيه 1997، حيث أنه جاءت المادة بالشكل والإطار التقني الصحيح، وبالتالي فالعملية التقنية هي إلغاء المادة كما جاء في مقترح الحكومة، فلها كامل الشكر، هنا نربط.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذه الواقعة، وهي واقعة مادية، يعني جاءت في وقتها، نربطها بدور مجلس المستشارين، ها نحن قد وصلنا إلى تصحيح خطأ مجلس النواب، ونستدرك ما فات مجلس النواب بعمق الدراسة والتمحيص والفحص، لا فقط من طرف المستشارين، ولكن أيضا من طرف الحكومة، فالمسألة، فمجلس المستشارين ليس تكراراً لمجلس النواب، ولا يضيع الوقت، بل بالعكس يعمق الدراسة ويعمق النظر، لأن التشريع لا يمكن أن يصدر عن طريق السرعة، أكثر من هذا أننا نستدرك حتى ما كنا قد وقعنا فيه من خطأ ونحن أغلبية، صوتنا على هذا المقتضى في السنة الماضية، فكان فعلا، كانت هناك ضغوط وهو نفس الموقع

الذي لا يحسد عليه الأغلبية الحالية ولا يحسد عليه السيد وزير المالية الحالي، نعم كل في موقعه يقوم بنفس الدور وبنفس العملية، وهناك تعاون بطبيعة الحال، ولذلك لا داعي، لأنه جرحني السيد وزير المالية عندما قال ابتسم لا يبتسم يعني كما قال السيد عبد السلام بروال نحن سنحترم بعضنا، ولكن سنتبادل في هذه الدورة كثيراً من الابتسامات وكثير من هذا حتى نتفاهم أكثر في الدورة المقبلة إن شاء الله، وشكراً.

* السيد الرئيس :

الخلاصة وهي أن السيد المستشار على صواب والحكومة على صواب، فلهذا أطرح التعديل وأعتقد أنه سيحظى بالاجماع.

الموافقون : بالاجماع.

صادق المجلس بالاجماع على التعديل المقدم من طرف الحكومة على المادة 19.

أطرح المادة 19 كما عدلها المجلس قبل قليل.

الموافقون : الاجماع.

صادق المجلس على المادة 19 كما عدلها.

أعتقد بأن هنالك تعديل... آه، ربما هنالك تعديل آخر من الحكومة يقضي بإضافة مادة جديدة تحمل رقم 19 مكرر على المسطرة... تعديل على المسطرة المدنية ومكرر مرتين على المسطرة الجنائية، طيب، انتهى الأمر، وننتقل إلى المادة 20. لم يرد بشأنها تعديل، هل يمكن طرحها على المجلس.

المادة 20.

إذا كان الأمر كذلك.

الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 20.

المادة 21، لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للسيد المستشار السيد بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

فقط -السيد الرئيس- لأشكر الحكومة لاستجابتها على التعديلين الذي قدمتهما المعارضة واستجابة لهما الحكومة، المعارضة تصوب بالايجاب.

* السيد الرئيس :

بالنسبة للمادة 21.

إذن أعرض المادة 21 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالاجماع

المادة 22 : نفس الشيء

أعرض المادة 22

صادق المجلس بالاجماع

المادة 23 : لم يرد بشأنها تعديل الاجماع كذلك.

ورد تعديل مشترك من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 23 مكرر، الموضوع تخصيص نسبة من حصيلة الضرائب لفائدة الجهة، هذا تعديل مهم، يحمل رقم 23 مكرر، الكلمة للسيد صالح الحمزاوي رئيس لجنة المالية.

* السيد المستشار صالح الحمزاوي :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

هذا التعديل يتعلق بتخصيص نسبة من حصيلة الضرائب لفائدة الجهة. للتذكير، فكرة الجهة -السيد الرئيس- أصبحت حقيقة ملموسة ومكسب مهم، ولهذا يجب علينا أن نحافظ عليه، وندعمه عمليا ونقويه، وأن يبقى راسخا ضمن توجهاتنا لنستحضر حوادث 1968 بفرنسا المتعلقة بإرساء اللامركزية من طرف الجنرال دوكول، عندنا في المغرب الحمد لله وبفضل حكمة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وبعد النظر أصبحنا نتوفر على مؤسسة دستورية ترمي إلى المساهمة في دعم اللامركزية وعدم التمركز، أظن أن الكل متفق على أهمية الجهة، والكل متفق بأن الجهة هي المستقبل والركيزة الأساسية للتنمية الجهوية وبالتالي لتنمية الاقتصاد الوطني، وهذا ما أكده صبيحة اليوم السيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

القانون المنظم للجهات حدد لها اختصاصات، كما حدد لها موارد لتغطية نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة، هذا هو جوهر التعديل.

إذن، تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون رقم 47-96، المتعلق بالجهات فإننا نؤكد التعديل المتعلق بمادة 23 مكرر، مادة إضافية الذي يهدف إلى تمكين الجهات من الحصول على الموارد المنصوص عليها في هذا القانون، وبالأخص الاستفادة من حصة الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل بنسبة 0,40، وقد فكرنا في صيغة تعديل تساهم في تسهيل مهمة الحكومة، هذه الصيغة.

أولاً، تأخذ بعين الاعتبار التوازنات.

ثانياً، تأخذ بعين الاعتبار الغلاف المسجل في الميزانية والذي يبلغ 80 مليون درهم، هذا المبلغ كان كافي أو غير كافي، ليس هذا المقصود، المهم وهو الاتفاق حول الشروع في تطبيق القانون.

ثالثاً، هذه الصيغة تأخذ بعين الاعتبار التطبيق التدريجي للقانون، كما أكد ذلك السيد وزير المالية والاقتصاد عدة مرات، متيقنين على الجانب التدريجي بحيث 0,40 لحصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بعيد، لم نطلب 10% أو 5% أو 6%، لأن حقيقة نعلم بأن هذا القدر أو هذا المبلغ مهم للغاية 18 مليار درهم، لم يمكن لنا في الحالة الراهنة أن نطلبها للحكومة.

رابعاً، حيث أن الجهة أصبحت كفضاء للتعاون بين الدولة والجهة، وقصد العمل على التوازن بين مختلف الجهات، حتى هذا السيد الوزير راه ذكره صباحاً تكلم على الشمال، ولكن راه يوجد الجنوب ويوجد الداخل، يمكن أن نستفيد من التجارب عرفتها بعض البلدان أخرى تعمل بما يسمى بمخطط عقد برنامج «كونترا دوا بروكرام» يوظف الوسائل المتوفرة للجهة والوسائل التي تتوفر عليها القطاعات الادارية الجهوية، أخذاً بعين الاعتبار أولويات كل جهة وطبيعات متطلبات المواطنين، راه لا يمكن أن نسير الكل من المركز، من الرباط.

انطلاقا من هذه المعطيات نعتبر أن الاقتراح التعديل الذي تقدمنا به يتماشى مع توجهات وتصريحات الحكومة فيما يخص الجهة، ولا يتعارض فيها ولا يتعارض معها، ولهذا لنا الأمل بأن الحكومة ستقبل هذ التعديل وبدون شك، أستسمحكم -السيد الرئيس- إذا أطلت، كلمة الختام، للإشارة تلبية لنداء صاحب الجلالة، توجهت العديد من الأطر لتساهم في دعم ونشاط المؤسسات المحلية، نتمنى أن لا تخيب آمال هذه الفعاليات، ورد السيد الوزير صباح اليوم يعطي أملا كبيراً في تدعيم مؤسسات الجهة. وشكراً للسيد الرئيس وشكراً للجميع.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار رئيس لجنة المالية، بطبيعة الحال رئاسة المجلس عليها أن تلازم الحياد، ولكن نظراً لكون هذه المبادرة هي في صميم تركيبات هذا المجلس، نتمنى أن يجد هذا التعديل التفهم من طرف السيد الوزير فليتفضل.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

أنا دائما أتفهم حيادكم كرئيس، المهم، في الواقع النقاش الذي كان فيما بيننا داخل اللجنة واليوم وهذا التدخل، تدخل السيد رئيس اللجنة، لجنة المالية هو نقاش مفيد، ومن ناحية المبادئ نحن متفقين أنه لابد أن نعمل على دعم الجهة، ولكن في نفس الوقت يجب أن نتحكم في وثيرة التطور، وبما أنه السيد المستشار رئيس لجنة المالية الذي قدم هذا التعديل، يتذكر بمثال فرنسا أنا سأقول حقيقة بأنه مثال لا بأس به وإن كان ليس هو المغرب هي فرنسا، فكل بلاد وحدها، معنى هذا أنه حتى الفرنسيون من نهاية الستينات وهم غاديين كاين مد وكاين زجر، في التعامل مع الجهة، كانت الأحداث، مشي دوكول جاء ميتيرون، جاؤوا الاشتراكيين، جاء دوفير، جاء القانون وهما غاديين بالتي هي أحسن، لأن حتى هما عندهم من ناحية التنظيم الاداري المركزية، والذي يعرف التجربة الفرنسية يفهم بأنه كلما تطورت المهام كلما واكب ذلك التطور المعطيات كذلك تطور المعطيات المالية، في هذا الاتجاه يجب أن نكون باش نمشيو وباش نعطيو لهذه الجهة واحد الإمكانية ديال التطور، بالاضافة إلى هذا قانون الجهة، لم يحدد فقط وسيلة التمويل، ولكن يحدد كذلك مبدأ أساسي وهو ضرورة خلق نوع من آلية الموازنة «لابيك كونسيون» ما بين الجهات المهمشة والضعيفة والجهات لها الوسائل، هنا كذلك باقي لم نحدد الآلية والتقنية، في هذا الاعتبار نعتبر بأنه ما دمنا في هذا الإطار من الأحسن في البداية تبقى موارد الجهة كما كانت في السنة الفارطة أي وصلت إلى 159 مليون درهم منها 79 مليون درهم من مداخيل الجبايات المحلية ومنها 80 مليون درهم كإمداد للميزانية العامة، إذن مقاربة الإمداد هي التي يجب علينا الآن أن نرتبط بها، ولكن نحن سائرين إن شاء الله، نتطور مع التطور الديمقراطي والتطور الجهوي لبلادنا، وهذا سيجعلنا إن شاء الله بأن في وقت من الأوقات سنجد الحلول الضرورية في هذا الاتجاه إنما من الناحية الواقعية يجب علينا أن نبقى في هذه المستوى حاليا، ولذلك، نحن نتأسف على عدم قبولنا لهذا التعديل. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، باب المناقشة مفتوح، هل... الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

أجد نفسي مثلي مثلكم مضطراً لأخذ الكلمة لكوني مستشار عضو في هذا المجلس، ولكن كذلك معني مباشرة بموضوع الجهة، كوني مثلكم مثل السيد الرئيس لجنة المالية رئيس لإحدى الجهات، -السيد الرئيس- وكذلك من الأشخاص المحظوظين إلى جانب زميل هو متواجد معنا هنا كذلك رئيس جهة الذي شاركنا وساهمنا في مناقشة وإثراء الحوار وإغناء النص المتعلق بالجهة، شاركنا كممثلين لهيئات سياسية شاركنا كبرلمانيين وبالتالي -السيد الرئيس- لا داعي لأذكركم أن قانون الجهة وقلتها في المرة السابقة هو من القوانين التي حقيقة انفردت بخاصيتها كون المشروع سلم مباشرة من الأيادي الكريمة لصاحب الجلالة إلى السادة ممثلي الهيآت السياسية، والسيد الرئيس وقع إجماع فيما يخص مشروع، وقع إجماع فيما يخص تمويل الجهة، وقع إجماع فيما يخص الاختصاصات، وطرح موضوع الاختصاصات للتداول، وكانت هناك اجتهادات واجتهادات كثيرة، كان البعض الذي أراد أن نسير بسرعة، لكون الجهات تعوض الدولة في كل عمل جهوي، كان البعض الذي أراد للجهة أن تبقى في إطار جهوية استشارية كما كان لمعبوده في إطار الظهير 71، لكن في آخر المطاف تم حل وسط، وخولت للجهات اختصاصات مرحلية، اختصاصات ذاتية متواضعة، اختصاصات منقولة من طرف الدولة في مرحلة لاحقة، ثم اختصاصات في المدى الطويل يمكن للمجالس الجهوية أن تطلبها في إطار ملتمسات وتوصيات، وبالتالي : -السيد الرئيس- المشرع كانت له نظرة، فلا داعي -السيد الرئيس- أن يقال لنا بأن آودي يجب علينا أن نسير تدريجيا، فالنص بحد ذاته الذي وافقنا عليه بالاجماع هو كذلك يفرض علينا وثيرة المشي تدريجيا، لذلك -السيد الرئيس- التعديل الذي نقدمه نحن والذي نقدمه كمجلس المستشارين هو أكيد تعديل مقدم من طرف مجلس النواب، وحقيقة أنا أتأسف لجواب السيد وزير الاقتصاد والمالية عندما قال بأن التعديلات... بعض التعديلات هي مكررة، وكانت قد قدمت بمجلس النواب ونكررها، أبداً السيد الوزير، وزير الاقتصاد والمالية، أقول لكم أن التعديلات التي أتينا بها والتي تقدم بها زملائنا في مجلس النواب تدارسناها بالعمق وآمنا بها وعدلناها ونقحناها، الدليل -السيد الرئيس- العديد من التعديلات التي قدمت في مجلس النواب ولم تقبلها الحكومة، العديد من هذه التعديلات لم نقدمها لكوننا كمستشارين لم نومن بها، لذلك -السيد الرئيس- تعديلنا مختلف تماما مع التعديل الذي قدم في مجلس النواب، مختلف لماذا؟ انطلقنا من مشروع الذي تقدمت به الحكومة انطلقنا من المشروع الذي صودق بمجلس النواب انطلقنا من خطاب السيد وزير المالية كما قلت لك الجلسة العامة وليست لجنة المالية، والسيد وزير المالية صرح لنا بالمبلغ المالي الذي سيفوض أو ستمد به الجهات والمبلغ هو كذلك هو المبلغ الذي كرره السيد وزير المالية عند رده على التعديل لما تقدم به السيد رئيس لجنة المالية، هذا المبلغ قارناه مع المبلغ الاجمالي لهذه الضريبتين، الضريبة العامة على الدخل الذي المقدار المتوقع هو 10 مليار و494 مليون هو المبلغ المدرج في مشروع القانون المالي، قارناه مع مبلغ الضريبة على الشركات الذي هو 7 مليار و664 مليون درهم، المبلغ الاجمالي لهذه الضريبتين الاثنتين كما قال السيد رئيس لجنة المالية هو 18 مليار، لماذا أخذنا 0,4% ولم نأخذ 2% الذي قدمها مجلس النواب، اخترنا 0,4% لماذا؟ بلش نطيح بالضبط في المبلغ الذي الحكومة تريد أن تمد به الجهات، لا نطلب الزيادة أو النقصان، نطلب فقط تطبيق القانون المنظم للجهات، لا نريد امداد الجهات، لا نريد حقنا طبقا للقانون، نريد 0,4%، التي تعطي نفس المبلغ المخصص في عنوان آخر، ما هو هذا العنوان؟ هو العنوان المتعلق بالمصاريف الطارئة، هل الجهات موضوع طارئ؟ هل الجهات لم يمكن لعنوانها أن يبرز؟ هل نخجل من أنفسنا؟ هذا قانون، جلالة الملك في إحدى الخطب، وعندما تطرق إلى الجهات وكان موضوع «ليسيتينگ» الذي لم أعرف أين يوجد، في جهة معينة، وقال لو كانت الجهات محدثة ما كان هؤلاء راغبين في الشغل، هذا الشباب يتوجه إلى العاصمة، كانوا يمشون للجهات، لذلك أقول -السيد الرئيس- المعتصمين هنا في الباب أمامنا، المعتصمين في الوزارات لو الحكومة طبقت القانون كما قال السيد رئيس لجنة المالية بدون مس التوازن ما هؤلاء الواقفين في باب مجلس النواب والمحاصرين في العديد من الجهات ما كانوا يكونون هنا، كانوا سيكونون في الجهات.

السيد الرئيس،

أثير موضوع صندوق الموازنة، أصحح -السيد الرئيس- أصحح، فموضوع الصندوق الموازنة هو كذلك مدرج في قانون الجهة، ولكن لا علاقة له بتاتا بالموارد الذاتية للجهة، الموارد الذاتية نصها عليها القانون المتعلق بالضرائب ورسوم الجماعات المحلية، القانون 89 والذي يقول من بين حصيلة الضرائب والرسوم والأتاوى التي تستفيد منها الجهة هناك حصيلة الضرائب أو حصص ضرائب الدولة المخصصة لها بمقتضى قوانين المالية، وهذا هو الوقت المناسب- ولا سيما فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على العامة والضريبة الاضافية على الضريبة السنوية الخاصة على العربات وذات المحرك «لا طاكس سيبلومونتير على الڤينييط»، فهذا قانون الضرائب المحلية هو الذي ينص على هذا، أما صندوق الموازنة موضوع آخر بالاضافة إلى هذه المبالغ الذي يجب على الدولة أن توفرها لنا، نطالب بإحداث صندوق الموازنة، والدولة يجب عليها أن تساهم في هذا الصندوق بالإضافة إلى الجهات فيما بينها وبالإضافة إلى أطراف أخرى، لذلك -السيد الرئيس- نحن آسفون أن يقال لنا -«الشوية، بالشوية»- هل الجهات -السيد الرئيس- وأنتم رئيس لها والسيد رئيس لجنة المالية رئيس، والسيد الرئيس وهو متواجد معنا وهذا العبد الضعيف، هل نحن انطلقنا من فراغ؟ أبداً، الجهات -السيد الرئيس- لا تنطلق من فراغ، الجهات انطلقت من ممثلين جماعيين، العديد منهم عندهم الأقدمية من 76 إلى يومنا هذا، العديد من رؤساء الجهات -السيد الرئيس- هم وزراء سابقين، وزراء حاليين، هم برلمانيين، هم مؤطرين، هم مسؤولين في هيأة سياسية لذلك السيد الرئيس.

نحن آسفون على الموقف، كنت السيد الرئيس، وحبت أن يجيبنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لماذا؟ لكونه حضر معنا في لجنة المالية، أثناء التطرق لهذا الموضوع، ولامسنا في السيد الوزير استعداده وأنا شخصيا رأيته يلمح، يريد أن يقبل، وهو عضو في الحكومة خصوصا وأن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نعرفه كثير المعرفة، كونه منتخب محلي، ساهم من 76 إلى يومنا هذا، شارك في العديد من الملتقيات، يعرف الجماعة المحلية، من الجماعة الصغرى القروية أو الحضرية إلى الجماعة الكبرى للجهة، لكن مع الأسف الشديد لم نحظ بهاته الإجابة. أغتنم -السيد الرئيس- هذه الفرصة لأذكر، وإن الذكرى تنفع المومنين هنا كذلك قانون الجهات ينص على أن الحكومة من الواجب عليها أن تتخذ العديد من المراسيم، مراسيم تطبيقية لا علاقة لها بالقانون، مرسوم يتعلق بتطبيق المادة 210 كما قلت من القانون المنظم للضرائب المستحقة للجماعات المحلية والمتعلق بالرسم السنوي على الكميات الاضافية من موارد المنجمية المستخرجة، فالقانون المنظم للجبايات المحلية ينص في المادة 210 على أن الحكومة لابد لها أن تتخذ مرسوم لتحديد النسبة أو سعر كلفة الموارد المنجمية الذي على كل منتج منجمي يجب عليه أن يؤديها للدولة، فهذا مدخول مهماً جداً، عندما كان الأمر يتعلق بموارد الدولة لاحظنا في مشروع القانون المالية أن الحكومة فرضت على «لوسيبي» أتاوى، عندما تعلق الأمر بجبايات محلية كان هناك سكوت، كذلك -السيد الرئيس- نذكر الحكومة بضرورة اتخاد المراسيم فيما يتعلق بتوظيف أو تشغيل الأطر العليا للجهة، فهذا موضوع لا يلزم الحكومة بأي مصروف، هو إجراء إداري، فنحن -السيد الرئيس- كما تعلمون، نحن «مجيفين» لم نعمل شيء، لكون الأطر، الكاتب العام والمكلفون بالمهام أو المكلفون بالدراسة، هؤلاء الأطر، لابد من مرسوم يحدد طريقة توظيفهم، وبطبيعة الحال يحدد أجرهم، لذلك -السيد الرئيس- نظن في المعارضة، وإن بعض الظن إثم، ماشي بعيد، نظن بأن الحكومة لها موقف من الجهات، عندما نقول الحكومة، خصصتي لنا هذا المبلغ معين، نحن متفقين معك، الله يخليك فقط عوض أن تمديه لي بهذه اليد، مديه لي بهذه اليد، والحكومة لا تستجيب، نظن بأنه موقف الحكومة من الجهات لا داعي لشرح هذا الموقف، هل هو سلبي؟ هل هو إيجابي؟ ولكن -السيد الرئيس- نتأسف كثير الأسف فيما يخص هذا الموضوع. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

غير ملاحظة بالنسبة للتدخل الأخير، يعني افتراض حسن النية، الحكومة لها موقف، ولكن نعتبر أنه موقف مساند للجهة، وأظن أنه يكون من الحكمة أن نؤجل التصويت على هذا التعديل إلى نهاية الجلسة، هذا اقتراح من الرئاسة، إذا كنتم متفقين، نأجله إلى نهاية الجلسة، ربما من باب الحكمة أننا في بعض التفكير، إذن، نؤجل التصويت فقط التصويت على التعديل، نعتبر بأن المناقشة قيل ما يكفي، ولكن نؤجل التصويت إلى نهاية الجلسة.

المادة 24، لم يرد بشأنها تعديل

أعرضها على المجلس

المادة 24،

صادق المجلس بالاجماع.

المادة 25 ورد بشأنها عشر تعديلات من فرق المعارضة، تحمل الأرقام من 13 إلى 22 هل يمكن تقديم هذه التعديلات دفعة واحدة أو تعديل بعد تعديل. أطرح عليكم السؤال.

تسهيلا للمأمورية أطلب من السادة المستشارين تقديم هذه التعديلات دفعة واحدة، ونطلب من السيد الوزير أن يجيب على جميع التعديلات العشر.

الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فيما يخص التعديل الأول على المادة 25، تعديل رقم 13 بصفة موجزة يتعلق بالاختيار في المساهمة الابرائية هذه العبارة، عبارة المساهمة الابرائية نرفضها فقط لكونها واردة في مشروع القانون المالي واحتراما للمشروع. أما المصطلح الذي نتداوله نحن في المعارضة فهو العفو الضريبي، قلت الموضوع يتعلق باختيار المساهمة الابرائية في إحدى الضرائب المشار إليها في المادة 25 وهي طويلة، وهذا الاختيار هو مشروط، كون، قلت هذا الاختيار هو مشروط بإخضاع الملزمين بهذه الضرائب في إطار 4 سنوات التي هي قبل طلب المكتوب المشار إليه في الفقرة 1 رومانية، السطر «أ»، تعديلنا بسيط جداً، في مشروع الحكومة تتكلم عن الأربع سنوات التقادم، نحن أتينا بتعديل نتكلم عن التقادم، والتقادم هو منصوص عليه في قوانين وأنظمة أخرى، فقط لكون يمكن مستقبلا النص المتعلق بالتقادم يمكن أن يتغير يصبح 5 سنوات وبالتالي لا داعي وقت آخر نوليو نعدل هذه المادة 24، لذلك التعديل في حد ذاته لم ينقص، لم يزد، مشروع الحكومة يتكلم عن تقادم 4 سنوات، ويسمى 4 سنوات، نحن نتكلم على تقادم، ونعرف التقادم هو منصوص عليه في قوانين أخرى. وشكراً.

* السيد الرئيس :

بالنسبة للتعديلات الأخرى. الكلمة للسيد المستشار.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

شكراً السيد الرئيس.

التعديل الثاني الذي هو رقم 14، الهدف منه هو تحويل تاريخ من فاتح يوليوز إلى 30 أبريل 1998، والهدف وراء هذا التعديل، الأسباب التي أدت إلى هذا التعديل، هدفين اللذين هما أساسيين، الهدف الأول هو جعل عدد من المؤسسات التي هي في فترة خاضعة للمراقبة الضريبية، حتى هي نعطيه إمكانيات المشاركة في هذه المساهمة الابرائية وتمتيع هذه الشركات وهذه المقاولات بهذا الإجراء.

ثم فيما يخص هذا التاريخ، راه كنا تكلمنا عليه في لجنة المالية هو أنه في 30 يونيه عارفين، أي الإدارة عارفة على أنه القانون المالي راه غادي يجيب واحد العدد من الإجراءات فيما يخص هذه الإعفاءات الضريبية التي منها هذه الإجراءات التي هي المساهمات الإبرائية وهي تسوية الوضعية المحاسبية، إذن الإدارة على علم بهذه المسألة، ودرءاً لكل اتفاق ما بين الإدارات التي هي مسؤولة عن تجميع هذه الضرائب أو أثناء التفتيش أو أثناء المراقبة الضريبية حتى لا يكون أي اتفاق، نحن لم نتهم أي أحد، لم يكن اتفاق ما بين الملزمين وما بين الإدارات التي هي دورها في مراقبة في ذلك الوقت تراقب تلك المؤسسات، نؤخره إلى 30 أبريل علاش منين نقول في تلك الساعة الناس ما زال ما في راسهم شاي آش غادي يجيب هذا القانون المالي فيما يخص هذه الإجراءات إذن حافظا أولا على مصداقية العلاقة ما بين الملزم وبين إدارة الضريبة، وحفاظا كذلك إذا زدنا هذه المسألة يمكن تؤدي إلى تلاعبات فيما يخص هذه العملية، ثم يوجد تعديل رقم 16 وهو إلغاء الاعتمادات القابلة للترحيل بالنسبة لمساهمة الابرائية، هذا التعديل لماذا وضحنا هذا التعديل أي أننا نحذف الفقرة 2 من 2 رومانية أي نطلب بحذفها في التعديل لماذا؟ لأننا نعتبر أن الاعتمادات القابلة للترحيل أو الإرجاء فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، فهي بمثابة تسبيقات أدتها هذه المؤسسات إلى الخزينة العامة هذه من الناحية، ثم من ناحية أخرى أننا في مساعدة عدد من الشركات وعدد من المؤسسات بالاستفادة من هذا الإجراء، لم نضغط عليهم ضريبيا، لم يمكن أن تسمح مثلا للشركات التي هي تصدر بدون «تيڤيا» إذن كتسال «تيڤيا» ديالها، لم يمكن أن نطلب منها المشراكة، باش تشارك في هذه العملية، خصها تسامح في ذلك المسائل ديال «تيڤيا» ديالها اللي كتسالها. إذن، باش نشجعهم، ثم باش نشجع، ولم نظن على أن عندما نطلب من الشركات التي هي تصدر أن تسمح في «تيڤيا ديالها» باش يمكن لها تشارك في هذه المساهمة الابرائية على أننا نشجع هذه الشركات في المشاركة، وعلى أننا نشجع هذا القطاع، قطاع التصدير، ثم نخفف العبء الضريبي على هذه الشركات، وراه جاء في كلام عدد من السادة المستشارين على أنهم أمرهم يخلصوا واحد من هذا... هذه سيولة ستدخل في الشركات، إذن، باش ما خفضنا سيكون تخفيض من العبء الضريبي على هذه الشركات، ثم عندنا تعديل رقم

14 وهو... تعديل رقم 15 على ما أظن، هو تخفيض سعر المساهمة الابرائية، هذا التخفيض نطلب أن يمس الشركات والأشخاص الطبيعيين، حيث أننا نطلب باش ينزل من 0,25 إلى 0,20 عن كل 16 شهر، بالنسبة للشركات والأشخاص الطبيعيين وبالنسبة للمشغلين فيما يخص كل 12 شهر تخفيضه من 0,40% كان في 0,50 وبالنسبة للملزمين بالضريبة على القيمة المضافة كذلك تخفيضه إلى 0,30% عوض 0,40 الذي كان فيه في البداية وهذه 0,40 فيما يخص «ستيفر دافير» تبرير هذا التعديل هو ماذا؟ هو أنه يهدف بالأساس إلى تخفيف العبء الضريبي كما قلت في البداية على مالية المنشآت والملزمين، خصوصا وأنهم طلب منهم أن يتخلوا أو أن يلتزموا بإلغاء العجز على الاستهلاك وكذا الاعتمادات التي هي كما ذكرت سابقا القابلة للترحيل وطلبات الإرجاء. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد إدريس مارون.

* المستشار السيد إدريس مارون :

فيما يخص المادة 17 -أعفيك السيد الرئيس من الاسم- فيما يخص المادة 17، فهي تهم... فيما يخص التعديل رقم 17 الذي يهم المادة 25 الفقرة «ح» فهي تتعلق بتعامل مع الشركات لأن هما قبل 1 يونيه جاءهم المفتشين وحددوا معهم حالتهم، تتعاملهم بطريقة مغايرة للناس، لأن لم يجيئوا عندهم مفتشين قبل هذا التاريخ، وبالتالي تفرض عليهم نوع من الضرائب، فنحن نطلب على أن هذه الفقرة تحذف ويتعامل جميع الناس لأن عندهم الشركات بنفس الطريقة وبنفس المعيار، كذلك هذا هو التعديل رقم 17 الذي يهمني. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، هنالك تعديلات أخرى 18 وما يلي.

* المستشار السيد إدريس مارون :

18 كذلك، أعتذر، فيما يخص تعديل رقم 18 وهو يهم توسيع مجال المساهمة الابرائية، فبهذا يهدف هذا التعديل إلى :

1) خفض قيمة المساهمة الابرائية من 40 إلى 30 في المائة من كلفة البناية، على اعتبار أن هذا الأمر يدخل في الإطار الاجتماعي الذي يرمي من التخفيف على السكان.

2) توسيع المساهمة الابرائية إلى كل الذين شيدوا منازل لهم وسلموها لأنفسهم ولم يصرحوا بذلك اعتقاداً منا أن هذا الأمر يهم بالخصوص البسطاء الذين لا يعرفون المساطير وحدث لهم ذلك عن حسن نية، كما أن من شأنه أن يرفع من مداخل الخزينة العامة. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، آخر التعديلات الكلمة للسيد المستشار مولاي عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فيما يخص التعديل رقم 19، دائما في إطار المساهمة الابرائية أو العفو الضريبي، والذي يتعلق بضريبة التضامن الوطني على الأراضي الغير المبنية، فعلى مستوى مجلس النواب، تم تقديم تعديل وقبول فيما يتعلق بواجب التضامن الوطني عن الأراضي الغير المبنية والذي حدد في نسبة 10% من مبلغ الضريبة الناتج عن إقرار المصرح به السنوات الغير المشمولة بالتقادم، فهذا التعديل، حقيقة، في محله، ونتمناه، لكن نعتبره في المعارضة غير متكامل لذلك تقدمنا بتعديل رقم 19 وهو فقرة «زمكرر» تتعلق بنفس الموضوع، الضريبة على التضامن الوطني، أي المساهمة الابرائية، ولكن الأمر لا يتعلق بالضريبة الناتج عن الإقرار، ولكن الأمر يتعلق بالخاضعين للضريبة، وهؤلاء الخاضعين نطلب باش مبلغ المساهمة الابرائية يكون في مستوى 5%، من مبلغ الضريبة المؤداة. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار بالنسبة للتعديل 20 و21 و22.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

لا، 20 فقط -السيد الرئيس- سأكون موجز وهو توسيع الإعفاء من المراقبة والمساهمة الابرائية فالمشروع الذي توصلنا به من مجلس النواب يحدد مبلغ 40.000 درهم، 4 مليون سنتيم فيما يخص المستفيدين من الدخول المهنية، ويحدد مبلغ 300.000 درهم فيما يخص المدنيين بالضريبة على القيمة المضافة، في إطار توسيع مجال هذا الإعفاء وحتى يتمكن الجميع من الاستفادة منه خصوصا الملزمين الذين لهم أنشطة متوسطة ونشاط تجاري على قد الحال، أن يخفض المبلغ... آه، أن يرفع المبلغ من

40.000 درهم إلى 60.000 درهم، والمبلغ الثاني فيما يخص المدينين بالضريبة على القيمة المضافة من 200.000 درهم إلى 300.000 درهم. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، أظن بأن السادة المستشارين قدموا جميع التعديلات. الكلمة للسيد المستشار.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

التعديل 22 ويهم المساهمة الابرائية لإدماج الأشخاص الذين يسلمون البنايات لأنفسهم، هذا التعديل يأتي تكميلا للتعديل المقترح رقم 18، والمتعلق بما يسلمه الشخص لنفسه من بنايات، ويهم عدم تعرض الأشخاص المعنيين بعدم التصريح بما سلموه لأنفسهم من بنايات من العلاوات والغرامات والإجراءات المترتبة عن التأخير بتصريحهم، وذلك بعد مشاركتهم في المساهمة الابرائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، السيد الوزير بالنسبة للمادة 25 هنالك مجموعة من التعديلات، ربما تتبعتم عرضها فلكم الكلمة.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

تتبعت باهتمام بطبيعة الحال -السيد الرئيس- سأجيب بالجملة، لأنه يوجب 10 تعديلات متكاملة ولكن سأتكلم على كل تعديل بطبيعة الحال، متكاملة أولاً تبين أن المعارضة اهتمت كثيراً بهذا الفصل 25 الذي هو المساهمة الابرائية بطبيعة الحال، وكيف قلت في الصباح، نحن أخذنا هذه المبادرة لإعطاء نوع من الثقة، ولكن على أساس ربط هذا الفصل بالمادة 24 تسوية وضعية المحاسبات المنشآت، لكن نعتبر بأنه هذه التعديلات مشات شيئا ما بعيدة، مشات بعيداً كثيراً، ولذلك لتكون العملية لها نوع من المصداقية ويتحمل كل واحد مسؤوليته، وتبقى كذلك العلاقات تتسم بنوع من المعقول ما بين المقاولة والإدارة، أحسن نبقى في المعطيات التي قدمتها الحكومة، بالنسبة -السيد الرئيس- الآن سأدخل بتعديل، بتعديل، تعديل رقم 13، نحن الذي نريد قوله بأنه المراد هنا بأربع سنوات هي المدة القصوى التي يشملها الإجراء المتعلق بالمساهمة الابرائية، أما بالنسبة للسنوات التي خضعت للمراقبة الجبائية وتم فيها تصحيح الضرائب بصفة نهائية، فهي بطبيعة الحال مشمولة بالتقادم الوارد في التشريع الجبائي الجاري به العمل، ولذلك هذا التعديل، نحن لم نتفق عليه.

بالنسبة للتعديل رقم 14، أي التعديل 2 التاريخ الوارد في هذا التعديل المقترح وهو 30 أبريل 98، أعتقد، من طرف أحزاب المعارضة، نحن نعتبر بأن هذا التاريخ لا يرتكز على معطيات موضوعية، في حين أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار التاريخ المتوقع لتطبيق القانون المالي من بعد المصادقة عليه، ومن جهة أخرى لا يوجد أي مبرر لتقديم التاريخ المذكور، لأن إعداد مشروع القانون المالي ما وقع إلا في أواخر يونيه 98، وما كان أي واحد عنده علم أبداً بالمقتضيات التي ستأتي في القانون المالي قبل ما قدم إلى البرلمان يوم أعتقد 28 يونيه 98.

بالنسبة للتعديل رقم 15، هذا التعديل ربما الأساسي الذي يهدف إلى تغيير الأسعار بالنسبة لتخفيف العبء الضريبي على مالية المنشآت والملزمين، نحن نعتبر بأن الأسعار التي وردت في المشروع هي أسعار معقولة مضبوطة من بعد دراسة من المعطيات التي أظهرت بأن هذا أدنى ما يمكن أن يعمل في هذا الباب، وكذلك يجب التذكير بأن هذه الأسعار هي التي تم العمل بها في عام 1990 وإن كانت عام 1990، ما كانت شاي تسوية وضعية محاسبة المنشآت.

بالنسبة -السيد الرئيس- للتعديل رقم 16 الذي يهدف إلى إلغاء الاعتمادات القابلة للترحيل بالنسبة للمساهمة الابرائية، الحكومة لم تتفق كذلك، لأن تحديد أسعار المساهمة الابرائية تم مراعاة الإلغاء المبالغ المذكورة في هذه المادة. كذلك فالاحتفاظ بهذه المبالغ لا يمكن من مراقبتها نظراً لأن السنوات التي ترتبط بها قد يشملها التقادم نتيجة تطبيق المساهمة الابرائية.

بالنسبة للتعديل 17 الذي يهدف إلى إلغاء الفقرة حاء، إلغاء هذه الفقرة يتعارض مع مضمون المساهمة الابرائية الذي يجب أن تميز بين الاقرارات التي تم تصحيحها تلقائيا من لدن الملزم في إطار تسوية وضعية المحاسبية وبين التصحيحات الناتجة عن المراقبة الضريبية التي لا يمكن إغفالها، كذلك يجب التذكير بأن أسس المساهمة الابرائية في كلتا الحالتين تختلف حيث يطبق سعر المساهمة الابرائية في الحالة الأولى على رقم الأعمال في حين أن سعر 50% يطبق في الحالة الثانية على الضرائب والرسوم الناتجة على عملية التصحيح.

بالنسبة للتعديل رقم 18، حول توسيع مجال المساهمة الابرائية، المساهمة الابرائية نعتبرها مبنية على قاعدة موحدة، تستثني في نطاق تطبيق هذا الإجراء الملزمين الذين لم يقدموا الاقرارات الجبائية طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

بالنسبة للتعديل رقم 19 والذي يهدف إلى تخفيض سعر المساهمة الابرائية، نحن نعتبر بأن هذا السعر المقترح يعد منخفضا مقارنة مع أسعار المساهمة الابرائية المتعلقة بالضرائب الأخرى. هنا يتعلق الأمر بتخفيض سعر المساهمة بضريبة التضامن الوطني على الأراضي الغير المبنية من 10 إلى 5 في المائة.

بالنسبة للتعديل 20، هدفه هو الإعفاء التلقائي من مراقبة الضريبية دون أداء المساهمة الابرائية، نحن نعتبر بأن الحدود القصوى التي جاء بها المشروع بالنسبة للإعفاء التلقائي من المراقبة دون أداء بمساهمة إبرائية تم وضعها على أساس الأرقام التي تحدد الصيغة التي تخص صغار الملزمين، وإن تفاوت هذه الحدود أو تجاوز هذه الحدود من شأنه أن يخل بمفعول الإجراء المذكور.

أما فيما يخص الإعفاء التلقائي من المراقبة الضريبية بدون أداء مساهمة إبرائية بالنسبة للعقود المسجلة دون اعتبار تاريخ 31 ديسمبر 97، والتي لا تتعدى قيمتها 300.000 درهم، فإنه لا يتلاءم أبداً مع مفهوم هذه المقتضيات التي تتميز بالصبغة الانتقالية حيث أنه من الضروري حصر هذا الامتياز في ظرف معين كما جاء ذلك في نص المشروع المقدم من طرف الحكومة، وكما جاء... خرج به كذلك مجلس النواب.

بالنسبة للتعديل 21، الذي يقترح تغيير التاريخ، التاريخ يرجع كذلك هنا بتاريخ 30 أبريل 98، من جديد نقول بأن التاريخ، لأن هذا التعديل يشبه تعديل سابق، هذا التاريخ هو الوارد في تعديل المقترح لا يرتكز على معطيات موضوعية، في حين أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار التاريخ المرتبط بتطبيق القانون المالي والذي هو تاريخ موضوعي يفرض نفسه على الجميع.

أخيراً، بالنسبة للتعديل رقم 22، المتعلق بإلغاء العلاوات والغرامات والجزاءات بالنسبة للملزمين بالضريبة على القيمة المضافة المفروضة على ما يسلمه الأشخاص لأنفسهم من بنايات، هنا هذا التعديل نعتبره لا يواكب الإجراءات المقترحة والمتعلقة بالمساهمة الابرائية التي لا تهم الملزمين الذين لم يدلوا بإقراراتهم الجبائية طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في التشريع الجبائي الجاري به العمل، هذه الاعتبارات التي ذكرت -السيد الرئيس- هي التي تبين لماذا الحكومة لم تتفق مع التعديلات المقدمة من طرف فرق المعارضة. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير هل من تدخل حول مجموع هذه التعديلات؟

إذا لم يكن هنالك تدخل، أعرضها على المجلس

التعديل الأول :

الموافقون :

يعني نعتبر بأن التعديلات رفضت بنفس الأعداد.

ونعرض المادة 25 للتصويت كما أحيلت على المجلس

الموافقون :

المعارضون :

الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس على المادة 25

المادة 26، لم يرد بشأنها تعديل.

الكلمة للسيد المستشار مولاي عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

لم نتقدم بأي تعديل في هذه المادة، وسنصادق عليها فقط أريد أن أذكر السيد الوزير المحترم فيما يخص موضوع يتعلق بالضرائب الجماعية، الضريبة على الحضرية ورسم النظافة، فالإجراءات فيما يخص إلغاء الديون المتعلقة بضرائب ورسوم الدولة والتي مبالغها تقل عن 1000 درهم، والتي هي مفروضة قبل فاتح يناير 95، هذا النوع من الضرائب والرسوم ستلغى بالإضافة أو موازاة مع ضرائب الدولة، هناك كذلك الضريبة الحضرية ورسم عن النظافة اللذين هما الاثنين إذا كان مبلغهما يساوي 1000 درهم، وتحصيلهم، كان خص يكون قبل فاتح يناير 95، هما كذلك يلغيان، من ناحية المبدأ نحن مع الاقتراح الحكومي، فقط نذكر أن هناك بعض الحالات تكون فقط الضريبة الحضرية، لا تكون فقط رسم عن النظافة وما كيكون شاي الضريبة الحضرية، لم تكن إما في إطار إعفاء 5 سنوات، إما في إطار إنسان اللي كاري داره لم يخلص الضريبة الحضرية، بالعكس كيخلص الضريبة العامة على الدخل، لذلك يوجد بعض الملزمين الذين يمكن رسم النظافة يكون عندهم 90.000 فرنك، 900 درهم ولكن ما كيخلص شاي الضريبة الحضرية، أو العكس لذلك طالبنا من السيد الوزير المحترم باش يصدر دورية التي ستشرح للقباض أو الناس ديال الضرائب على مستوى الأقاليم باش هذا الإعفاء كذلك يشمل مجموع 1000 درهم كان فيه الضريبة الحضرية أو رسم النظافة أو واحد منهم، وشكراً، فهذا ملتمس إلى الحكومة فقط.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، إذا لم تكن هنالك ملاحظة أعرض هذه المادة على المجلس.

الموافقون :

المعارضون :

أه، الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 26.

المادة 27 ورد بشأنها تعديل مشترك الكلمة للسيد المستشار العلج.

* المستشار السيد العلج :

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

التعديل الذي أتشرف بتقديمه يهم الفقرة الثانية من المادة 27 من مشروع القانون المالي الذي يقتضي إلغاء العلاوات والغرامات والجزاءات من فاتح يناير 1995 إلى 30 يونيه 1997، التعديل يقتضي تعويض تاريخ فاتح يونيه 95 إلى 30 يونيه 97، بتاريخ فاتح يناير 95 إلى 31 دجنبر 97، ذلك أن الحكومة بإقرارها هذا التاريخ أخذت بعين الاعتبار السنة المالية دون اعتبار السنة الجبائية التي هي أساس العمل بالنسبة للملزمين بالضرائب، لذا، نقترح العدول عن هذا التاريخ، لأنه يشكل صعوبة بالنسبة للملزمين ويجعل الإبراء الضريبي في حدود السنوات 95-96 فقط، بعدما أن الإعفاء لا يهم إلا نصف سنة 1997. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

الحكومة لم تتفق على هذا التعديل، لأن التاريخ هي 30 يونيه 97 كما جاء في المشروع، هو يطابق تاريخ اختتام السنة المالية، كماهي الآن نتعامل معها، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير. هل من تدخل حول هذا التعديل.

أعرضه على المجلس.

الموافقون : نفس العدد.

إذن رفض التعديل : وأعرض المادة 27

الموافقون : نفس العدد

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 27

المادة 28، لم يرد بشأنها تعديل

هل من تدخل، مولاي عبد السلام.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

فيما يخص المادة 28 فقط نثير انتباه الحكومة وهذا شيء قلناها لها في لجنة المالية فيما يخص الضرائب والرسوم والأتاوات والمساهمات المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، نقول بأننا بصدد الدراسة والتحكم في ضرائب الدولة، أما ضرائب الجماعات المحلية فلها قانونها وعندها إطارها الآخر، كذلك لنا مشروع قانون تقدمت به الحكومة، فيما يخص إعادة النظر في رسم أو إلغاء بعض الغرامات والتأخيرات على رسم النظافة، هذا المشروع -السيد الرئيس- إلى حد الآن لن يحسم فيه، ولذلك على مستوى اللجنة قلنا بأنه لا بد من ملائمة مشروع القانون الذي لا زال يدرس في اللجنة، لجنة الداخلية، والمقتضيات التي أتت بها الحكومة، فقط نريد أن نثير انتباه الحكومة، فالمشروع المقبل الذي يدرس حاليا على مستوى لجنة الداخلية، أن لا يقال لنا بأنه وقع ما وقع وقد صادقتم على مشروع القانون، وبالتالي مشروع الذي هو في الداخلية خص لابد يخضع لمقتضيات القانون المالي. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً، يمكن عرض المادة

الموافقون : بالاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 28

المادة 29، لم يرد بشأنها تعديل

الموافقون : بالاجماع

المادة 30 لم يرد بشأنها تعديل

بالاجماع

قبل عرض الباب الأول من القسم الأول للتصويت، لابد لنا من الرجوع إلى التعديل يعني أعتقد أنه لا يمكن أن يؤجل أكثر من... لأنه بالتصويت على الباب الأول الأول من القسم الأول الباب سيقفل أظن.

لا، هذا التعديل ينصب على الباب الأول من القسم الأول، أظن.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

قبل إنهاء القسم الأول، باقي مواد أخرى، باش نمشيو للقسم الثاني.

* السيد الرئيس :

يعني يمكن أن ننتظر إلى أي مستوى، يعني يمكن إدراج بعد المادة 33... آه، 32، بعد المادة 32 طيب، إذن سنتعرض للتعديل بعد... مباشرة بعد مناقشة المادة 32 أو 33، فعلا، يعني قبل الباب الثاني من القسم الأول، شكراً.

أعرض الباب الأول من القسم الأول للتصويت

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : لا أحد.

صادق المجلس على الباب الأول من القسم الأول بـ 114 مقابل 75.

حضرات السيدات والسادة،

ننتقل الآن للتصويت على مواد الباب الثاني من القسم الأول.

أحكام تتعلق بتوازن الموارد والتكاليف المادة 31، ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة. الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

لست متضلعا في تطبيق النظام الداخلي للمجلس، ولكن أظن ودائما إن بعض الظن إثم، أظن بأن المادة 31 يجب إرجاؤها إلى آخر التصويت على المصاريف لكونها تتعلق بموارد ومصاريف. فإذا صوتنا عليها الآن معناه سنصوت على المصاريف برمتها، ولذلك أظن بأننا، نترك المادة 31 إلى آخر المطاف، ونصوت على المادة 32 و33، لكون المادة 31 فيها الموارد والمصاريف وفيها «لا بالونس»، التوازن المالي، تبقى آخر، أنا لست متضلعا، ولكن غير على حساب قراءة الجدول، تتعلق بالموارد والتكاليف.

* السيد الرئيس :

يعني تأجيل التصويت، ولو أن التعديل ينصب على المادة 30... آه، على الجدول. يعني ينصب على جدول «أ» التابع للمادة 30، بالفعل.

إذن، يمكن تأجيل هذا التصويت أو هذا التعديل إلى مابعد المادة 33، متفقين.

هل يمكن عرض المادة 31 على المجلس.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

أكرر وأستسمح، المادة 31 عنوانها، أحكام تتعلق بالتوازن الموارد والتكاليف والجدول في 2 كولون، الموارد والمصاريف وبالتالي إلى حد الآن لا زلنا لم نتطرق إلى المصاريف، والمصاريف تنطلق من المادة 33 إلى آخر مادة، وبالتالي المادة جرت تصوت على المواد 32 و33 ونتوقف فيما يخص الموارد ونستأنف الميزانيات الملحقة، ولما تنتهي الميزانيات الملحقة... آه الميزانيات الفرعية، نبدأ في التصويت على المصاريف، ونختم بالمادة 31، أظن، هذا «ليشابون كومان».

* السيد الرئيس :

لا، بالفعل، كان هنالك ارتباك، بالفعل هذا التعديل يهم الموارد والتكالف في نفس الوقت، فيجب الانتقال إلى المادة 32.

المادة 32، لم يرد بشأنها تعديل هل من تدخل.

بالاجماع

المادة 33 لم يرد بشأنها تعديل بالاجماع كذلك.

بعد المادة 33 وصلنا إلى الباب الثاني من القسم الأول، فعليه لابد من عرض التعديل أعتقد لأننا في آخر المطاف.

هل من ملاحظة. أظن بأننا أنهينا المناقشة على هذا الأساس أعرض هذا التعديل على المجلس.

الموافقون : نفس العدد 75

المعارضون : نفس العدد 114

الممتنعون : لا أحد

إذن رفض التعديل بنفس العدد،

اسمحوا لي في كلمة، يعني نتفهم الإرهاصات الناتجة عن التوازنات، ولكن الفكرة، فكرة هذا التعديل وتخصيص نسبة من مداخيل سواء الضريبة على الدخل أو العام أو على الشركات، نعتقد بأن هذه الفكرة ستفرض نفسها في وقت قريب، البعض منا يتذكر في الولايات السابقة نتذكر التوجيهات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله عندما أوصى بتخصيص نسبة 30% على الأقل 30% من الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية، وإذا تذكرنا كذلك الأهمية القصوى التي يعلقها صاحب الجلالة على الجهات، فإننا... فعلينا أن نبقى متفائلين وإن شاء الله سيعنى الجهات ستحظى بعناية خاصة من طرف صاحب الجلالة، فلهذا ننتقل إلى النقطة الموالية، ونهنئ السادة الذين تقدموا بهذا التعديل وفي طليعتهم السيد رئيس لجنة المالية وأعتقد بأن في الجوهر جميع السادة المستشارين سواء كانوا في المعارضة أو في الأغلبية يشاطرونه الرأي، والخير أمام، كما يقولون.

أعرض للتصويت الباب الثاني من القسم الأول نبقى في التسلسل، نسبق المادة 31.

المادة 31 تتضمن المصاريف

إذن نعرض للتصويت الباب الثاني من القسم الأول ونستثني المادة 31.

الموافقون : نفس العدد 114

المعارضون : نفس العدد 75

الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس بالأغلبية على الباب الثاني من القسم الأول.

نعرض على المجلس القسم الأول من مشروع القانون المالي

الموافقون : نفس العدد

المعارضون : نفس العدد

الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس

حضرات السيدات والسادة،

سنرجئ التصويت على مواد القسم الثاني من مشروع القانون المالي إلى ما بعد دراسة الميزانيات الفرعية المرصودة لمختلف الوزارات، يعني هذا الإرجاء فرض نفسه.

نمر الآن، آه، يعني آخر نقطة وهي التعديل المتعلق بالمادة 31.

... آه، نسجل في المحضر بأن التصويت على التعديل المتعلق بالمادة 31 سيؤجل إلى حين، بعد مناقشة المواد القسم الثاني.

حضرات السيدات والسادة.

الكلمة للسيد المستشار عبد الله الشرقاوي.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

31 يشتمل على الموارد، المادة 31 تشتمل على الموارد وعلى المصاريف، لا أعتقد أنا أن لا شيء يمنع من التصويت على الموارد لحالها ومن بعد نصوت على الشق الثاني، لا زال النقاش مطروحا.

* السيد الرئيس :

لا، ولكنها تتعرض في نفس الوقت إلى الموارد وإلى المصاريف.

* السيد الأمين :

كلامك معقول في محله.

السيد الرئيس،

المادة 31 فيها المداخيل والمصاريف، الذي يقال هو أنه الشق المتعلق بالمداخيل كان في الإمكان نصوت عليه، يعني بنفس العدد ونرجئ الشق المتعلق بالمصاريف إلي حين المصادقة على المناقشة ديال المصاريف.

* السيد الرئيس :

لا، ولكن أصحاب التعديل، قدموه في شكل جدول يتضمن في شطر المداخيل والشطر الآخر المصاريف، فلهذا أظن أننا نؤجل التعديل.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

أظن نحن أنهينا كل ما يتعلق بالمداخيل، وأنهينا كذلك الأرقام والمبالغ في حدود 118 مليار و378 مليون و567، هذا هم المداخيل صادقنا عليها وعلى جميع الأحكام المتعلقة بالموارد.

يبقى الشطر المتعلق بالمصاريف لابد من دراسة الميزانيات الفرعية، ماشي بعيد، مجلس ارتئى، هناك موضوع مطروح لبعض الوزارات، يمكن هذا نزيده هنا أو هذا... وبالتالي المداخيل انهيناها، فيما يخص المبلغ الذي هو وارد في مشروع القانون المالي.

* السيد الرئيس :

أظن بأن الأمور واضحة، مرة أخرى أنهينا مناقشة القسم الأول، ونؤجل الباقي، الآن، إذا سمحتم نتعرض إلى مشاريع الميزانيات الفرعية، أطلب من المجلس الموقر أن نصوت على القوائم المدنية، ومخصصات السيادة والبلاط الملكي بجميع أبوابه، أظن أن المجلس يصادق بالاجماع على مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي بجميع أبوابه مستشار من القاعة ألقى كلمة.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار. وأظن أن هذه المبادرة في محلها لأننا كلنا نتذكر العناية الخاصة التي يحظى بها هذا المجلس مجلس المستشارين من طرف صاحب الجلالة حفظه الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة الوزراء والمستشارون نتابع كما جرت العادة مناقشة الميزانيات الفرعية وأقترح عليكم أن نتعرض في البداية بعد المصادقة على ميزانية البلاط الملكي، أن نتعرض لميزانية الدفاع الوطني ثم ميزانية الوزارة الأولى، ثم ميزانية وزارة الخارجية، وبطبيعة الحال بعد هذه الميزانيات هنالك لائحة لمختلف الميزانيات الفرعية.

في البداية، وهذه الميزانية تدخل في نفس الوقت في اختصاص لجنة المالية بالنسبة لبعض الميزانيات ولجنة الخارجية بالنسبة للميزانيات الأخرى، الدفاع الوطني ميزانية من اختصاص لجنة الخارجية، الوزارة الأولى : من اختصاص لجنة المالية.

وزارة الخارجية : لجنة الخارجية.

إدارة الدفاع الوطني : هنالك مجموعة من السادة المستشارين سجلوا، يعني قاموا بتسجيل أنفسهم للتدخل في هذه... بالنسبة لهذه الميزانية أول مستشار مسجل وهو السيد شكاف سداتي هل يوجد بالقاعة، لا يوجد بالقاعة.

بالنسبة لبعض الميزانيات، جرت العادة أنها تمر بالاجماع.

أظن بالنسبة للدفاع الوطني نعتبر بأن... إذن، المجلس صادق بالإجماع على ميزانية الدفاع الوطني بجميع أبوابها وبالتصفيق مع شيء من التساهل، نعطي الكلمة للسادة المسجلين بالنسبة للدفاع الوطني، ولكن بالنسبة بطبيعة الحال للميزانيات الأخرى ننتظر أن يوزع التقرير على السادة المستشارين والسيدات المستشارات لما أقول السادة يعني راه بالمفرد... يعني بالمذكر والمؤنث... وهذا هو الصحيح في اللغة العربية، الكلمة السيد شكاف السداتي، تدخل في ميزانية الدفاع الوطني، التي صادق عليها المجلس بالاجماع.

* المستشار السيد شكاف السداتي :

شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

الإخوة، أطلب من الإخوة ألا يغادروا المجلس، أقول المجلس، يمكن مغادرة القاعة لبعض اللحظات ولكن أمامنا برنامج أطلب منكم وأرجوكم أن نلتزم به. نقطة نظام للمستشار السيد بوزكري الصوالحي.

* المستشار السيد بوزكري الصوالحي :

يجب عليكم أن تقرؤوا علينا اللائحة، لائحة المتدخلين لنعرف اللائحة والترتيب.

* السيد الرئيس :

- اللائحة بالنسبة للدفاع الوطني المستشارون السادة :

شكاف السداتي،

عادل المعطي،

محمد بورقية،

أوالحسين الحداوي،

الصوالحي بوزكري،

أحمد القادري،

عبد اللطيف استنبولي

محمد القادري

محمد بوملين

مولاي المهدي الدرقاوي

- هذه هي لائحة المتدخلين بالنسبة للدفاع الوطني بالنسبة لوزارة الأولى :

السيد ادريس الراضي

السيد المفضل بن علوش

السيد عمر الادريسي

- قطاع الخارجية :

السيد أحمد البكار

السيد ابراهيم اللوعبان

السيد عادل المعطي

السيد محمد بورقية

السيد الصوالحي بوزكري

السيد عبد اللطيف استنبولي

السيد محمد القادري

السيد محمد أوحلو

السيد أحمد احصايني

هذوا هما اللوائح، أعتقد بأنه لم يقع إغفال أي مستشار.

الكلمة للسيد المستشار شكاف السداتي.

* المستشار السيد شكاف السداتي :

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية برسم 1998-1999.

السيد الرئيس،

بعد مناقشة مستفيضة وجادة وبناءة داخل اللجنة المختصة، تبين لنا بأن ميزانية هذه الوزارة هزيلة جداً، ولا تتماشى مع أهمية الاستراتيجية والدور الريادي الذي تقوم به، ولا تواكب التطلعات التي نسعى إليها في هذا القطاع الحيوي الهام، الذي يتحمل مسؤولية التمثيلية المغربية بالخارج، ويعتبر المرآة التي تعكس شموخنا الحضاري وتألقنا التاريخي، وأود في البداية أن أعبر عن موقف فريقي بخصوص مسألة تستأثر باهتمامنا وتشكل قناعتنا ويتعلق الأمر بقضية الصحراء المغربية التي تعتبر من أولى الأولويات بالنسبة لجميع المغاربة، وقد تابعنا مشروعات القانون المالي والسياسة التي يرسمها في السنة المالية الموالية، حيث نجد أنه قد ركز على الإستماتة في تجسيد الإجماع الوطني الراسخ تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رعاه الله، في استكمال وحدتنا الترابية والذود عنها بكل ما يستدعي ذلك من تضحيات ومعارك وإجراءات ديبلوماسية ومبادرات سلمية، وفي هذا التوجه ننبه أن سياسة ربح الوقت التي يمارسها الإنفصاليون ومن يحركهم تجعلنا نطالب الحكومة بضرورة قيامها بإجراءات ديبلوماسية مكثفة على الحملات المغرضة التي يقوم بها الإنفصاليون في مختلف المحافل الدولية للتشكيك في مخطط التسوية الأممي والحيلولة دون إجراء الإستفتاء التأكيدي.

أما بالنسبة لقضية سبتة ومليلية نطالب الحكومة بتطبيق التعليمات المولوية السامية، وذلك بتشكيل خلية التفكير مع العمل على التعجيل بها وفض هذا المشكل الذي طال أمده، مطالبين الحكومة كذلك بالتدخل من أجل وضع حد للمعاناة التي يكابدها المواطنون المغاربة القاطنين في هذه الجيوب المستعمرة.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

بالنظر للإهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله للجالية المقيمة بالخارج، واعتبارا كذلك للدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة، فنرى ضرورة إيلاء هذه الفئة العناية الفائقة والاهتمام البالغ على جميع المستويات وخاصة مستوى تعليم اللغة العربية والتأطير الديني من أجل استمرار ارتباطهم بحضارتهم وإنسيتهم المغربية.

أما فيما يخص التأشيرات نذكر الحكومة أن المشاهد التي أصبحت مألوفة يوميا أمام أبواب السفارات والقنصليات الأور الأمريكية المعتمدة بالمغرب، أصبحت تستدعي إعادة النظر في هذا المشكل، وبالتالي التدخل لدى الجهات المختصة لحل هذا المشكل.

السيد الرئيس،

لقد شكل اللقاء التاريخي لرؤساء دول المغرب العربي بقيادة صاحب الجلالة نصره الله، لبنة هامة في بناء هذا الصرح الهام، وندعوا الحكومة اليوم إلى تفعيل معاهدة المغرب العربي، نظراً لما يكتسيه هذا التكتل من أهمية بالغة وإيجاد أرضية صلبة لتصدي التحديات والرهانات المطروحة.

أما بالنسبة لعلاقتنا مع أوربا وخاصة أننا مقبلون على تنفيذ أهم بنود اتفاقية الشراكة وأعني السوق الحرة، تجدر الإشارة إلى ضرورة الاستعداد لنكون في الموعد.

السيد الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة لأثمن جهود جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله رئيس لجنة القدس المتواصلة من أجل نصرة القضية الفلسطينية وتقرير مصير الشعب الفلسطيني على أرضه، للحصول على حريته واستقلاله وسيادته على دولة فلسطين عاصمتها القدس الشريف، وهو ما يشهد به ممثلي الدول العربية والإسلامية التي شاركت في الدورة السابعة عشرة للجنة القدس، والتي حالفها النجاح والتوفيق بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة رئيس لجنة القدس، وهو اعتراف لدور المغرب الأصيل في تصديه للدفاع عن قضايا العروبة والإسلام، نتمنى أن يترجم ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية توصيات البيان الختامي، الصادر عن لجنة القدس، إلى قرارات سياسية لمواجهة التحديات الاسرائيلية، ومحاولتها المتكررة لتهويد القدس وطمس معالم الحضارة الاسلامية والهوية الفلسطينية.

السيد الرئيس،

في الختام، لا يسعني إلا أن أتطرق إلى مشاكل موظفي هذا القطاع، وخاصة منهم الذين يعملون خارج الوطن مطالبين بتسوية وضعيتهم المادية والإدارية تقديراً للجهود الحميدة التي بذلوها اتجاه وطنهم.

أما بخصوص ميزانية الفرعية لوزارة الدفاع الوطني أود في البداية أن أقدم التهاني للسيد الوزير على الثقة المولوية التي حظي بها والشكر الجزيل على عرضه القيم والبينات المتعلقة بهذه الميزانية وعن الصورة العامةللقوات المسلحة الملكية، وأستغل هذه المناسبة قبل الخوض في المناقشة لأقدم تحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية والجنود المرابطين في الصحراء، وعلى طول الحدود وعلى رأسهم القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله ونصره.

بخصوص هذه الميزانية والإعتمادات المرصودة لها فنحن في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية نلاحظ تقشفا ملموسا في جل بنودها، الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل ويدفعنا أيضا إلى المطالبة بالرفع من الإعتمادات لهذا القطاع، واستثنائيا بصفة خاصة اعتباراً لما له من دور فعال في توفير الطمأنينة والأمان في نفوس المواطنين، والسهر الدائم على راحتهم، وذلك بفضل يقظة الجنود والأبطال، وأود أن أتطرق إلى الجانب الإجتماعي للقوات المسلحة الملكية، فرغم ما تبذله وزارة الدفاع الوطني من مجهودات في المجال الإجتماعي، سواء تعلق الأمر بأبناء الشهداء وأراملهم فإنها لا زالت لم تصل بعد إلى الهدف المنشود، وبالتالي يجب على المصالح الإجتماعية العسكرية أن تتكب على دراسة إمكانية إرضاء جميع ذوي الحقوق في أقرب الآجال، وبتصفية الملفات المتعلقة بأبناء الشهداء والأرامل، كما نطالب بإصلاح الثكنات العسكرية المتواجدة في كل أقاليم المملكة اعتباراً للدور الاجتماعي الذي تلعبه، أؤكد أن تحسين ظروف عيش الجنود والضباط وضباط الصف ورجال الدرك الملكي، لا يمكن إلا أن يزيدهم شحنة للسهر على استقرار الأمن داخل هذا الوطن، وفي هذا الصدد وارتباطا بالموضوع الإجتماعي سبق للجنة أن تقدمت بطلب زيارة ميدانية إلى الأقاليم الجنوبية، وذلك من أجل الرفع من معنويات قواتنا المسلحة الملكية في عين المكان، وأؤكد اليوم أن رغبتنا في هذه الزيارة لا زالت قائمة، وبخصوص التصويت حول هذه الميزانية، فكعادتنا سنصوت بالإجماع، ونساند كل ما من شأنه أن يفيد جنودنا وقواتنا، وفي الأخير نتمنى للسيد الوزير كامل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد المعطي عادل. فليتفضل. لم يكن حاضراً، إذن الكلمة الآن للسيد محمد بورقية أو السيد الحسين الحداوي.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية المتعلقة بالوزارة المنتدبة لدى الوزارة الأولى المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة 1998، إن مناقشة الميزانية الفرعية للدفاع الوطني تصادف هذه المرة انتداب وزارة لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني، وهي مناسبة أخرى للإشادة بحرارة الدور الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية الباسلة، ومختلف قوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة والمهابة الملك الحسن الثاني نصره الله، القائد الأعلى لقواتنا المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة. وإننا في فريق الإتحاد الدستوري إسوة بجميع مكونات مجلسنا الموقر إلى جانب كافة شرائح المجتمع المغربي، لا يسعنا إلا أن نذكر مجدداً بأن مؤسسة الدفاع الوطني تبقى فوق أية اعتبارات مالية مهما تكون الظروف، وبالتالي واعتباراً للتحديات المطروحة على بلادنا، وأمام

التطورات الجديدة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية، فإننا نطالب بتمكين هذه المؤسسة العتيدة من كافة الوسائل والموارد التي تحتاجها للاطلاع بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقها ونظراً للعناية الفائقة التي ما فتئ القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة يوليها للجانب الإجتماعي لهذه القوات، فإننا ننوه بالمجهودات الجليلة التي تبذلها المصالح الإجتماعية لهذه الفئات العزيزة علينا جميعا، وقد أبانت القوات المسلحة الملكية كما حاقت ببلادنا الأخطار وفي مختلف التحديات عن روح عالية بالإرتباط والمسؤولية وعن يقظة وكفاءتين هائلتين في التحكم في التكنولوجية العسكرية الحديثة بشكل تثير معه الإعجاب والإحترام، ومساهمة منها في مناصرة القضايا العربية والإسلامية والإفريقية، فقد أبانت قواتنا المسلحة الملكية البلاء الحسن في الصحراء المغربية وصحراء سيناء ومعها مرتفعات الجولان، تبقى شاهدة على الدماء الزكية من أرواح جنودنا الأبطال، كما ساهمت هذه القوات في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وكما حدث في الصومال وقريباً في البوسنة والهرسك، وفي الختام نجدد إشادتنا بدور قواتنا المرابطة في تخوم صحرائنا المسترجعة ونحني إكباراً وإجلالا أمام أرواح شهداء وحدتنا الترابية من قوات مسلحة ودرك ملكي وقوات مساعدة ورجال الأمن، كما ننوه عاليا بحنكة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الصوالحي بوزكري. فليتفضل.

* المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

باسم فريق الحركة الشعبية، يشرفني أن أغتنم فرصة عرض الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني على أنظار مجلسنا الموقر لأنقل إلى مختلف وحدات قواتنا العتيدة أنبل مشاعر الثقة والتقدير وعلى رأسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله القائد الأعلى لأركان الحرب العامة، وفي هذا السياق أشير إلى أن ما جاءت به ميزانية قواتنا من اعتمادات نعتبره فوق كل محاسبة أو نقاش أو موقع سياسي، إيمانا منا أن كل ما يرصد لهذه القوات من أموال هو تدعيم لقدراتها الدفاعية وأدائها الميداني حتى تبقى في مستوى القيام بمهامها الوطنية على الوجه المطلوب حفاظا على تفوقها في وقت تطورت فيه التكنولوجية العسكرية وتغيرت الأساليب التقليدية وأصبحت فيه التجهيزات التقنية المتقدمة ودرجة استيعابها نقطة الحسم في المعارك والمواجهات. إن المغرب الذي يتعرض إلى المناورات والمضايقات بخصوص وحدته الترابية، هذه المناورات التي تأتي بدافع الهيمنة وغرور التفوق، لابد وأن يكون على استعداد لمواجهة جميع الإحتمالات وهو دور قواتنا العتيدة التي برهنت في كل المناسبات عن وطنيتها وقدرتها، فكانت على الدوام سيدة الموقف ولم تعرف الهزيمة أو التراجع، بل كانت قوة ودفاعا في مستوى الأحداث، وهذا ما يؤرخه سجلها الحافل بالانتصارات والتصديات ولم تكن أبداً قوة عدوان أو تخريب أو تجاوزات، فكان الانضباط والتضحية وتقدير المسؤولية والإيمان الراسخ بالوحدة الوطنية هي الصفات الأساسية لمختلف الوحدات والرتب العسكرية، وتأتي هذه الأصول والمميزات كثمرات لما تربت عليه قواتنا من حسن التوجيه وأنبل التربية داخل المدرسة الوطنية الشاملة لأبناء هذا الشعب الذي هو شعب حضارة وقيم ومبادئ وشعب ارتباط وتلاحم بالمقدسات وتشبث بالمرتكزات والكل لا زال أمام صور البطولة التي جسدها الجندي المغربي المتميز داخل المغرب وخارجه، كلما جاء دوره، فمن تصد إلى العدوان والإنفصال بأقاليمنا الصحراوية إلى المشاركة في حروب قومية دفاعا عن الإسلام أو تحديا لمؤامرات اغتصاب الأراضي وإذلال الشعوب العربية والإسلامية، حيث كانت قواتنا محل تنويه من لدن المؤطرين والمراقبين، وهذا ما جعل دورها الوطني والإسلامي والعربي والإنساني يكتب بمداد الفخر والإعتزاز الشيء الذي جعل من المغرب قلعة صامدة وحصنا منيعا ضد كل عدوان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إنها فرصة ثمينة لمجلسنا الفتي، وهو يتشرف لأول مرة باستشارة حول ميزانية الدفاع الوطني ولا نريد أن تمر هذه المناسبة دون تأكيدنا ونحن منحدرون عن طاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية بالبلاد على مساندتنا المطلقة لكل ما يرصد لهذه القوات التي برهنت في زمن السلم والحرب والكوارث الطبيعية على سلامة مسارها، كما أن إقبال الشباب اليوم على اختلاف مستوياته الجامعية والتعليمية ومن الجنسين على الإنخراط في صفوف قواتنا الملكية المسلحة وداخل مختلف

وحدات الجوية والبحرية والبرية وفي جميع التخصصات والتقنيات، هذا الإقبال يجسد الثقة فيما تتوفر عليه قواتنا من ميادين لاستثمار الطاقات الفكرية والعلمية لأبنائنا وهو إقبال يرتبط بالثقة في التكوين والجدية في البناء داخل مختلف أوراش قواتنا، ولا ننسى القطاع الصحي العسكري الذي يلعب دوراً موازياً ومدعما للقطاع العام في خدمة أسر أفراد قواتنا الملكية المسلحة والذي يتوفر على تخصصات وتجهيزات وتكوين جعل من هذا القطاع مصدر مساعدة وعون لشريحة عريضة من المغاربة كما لا ننسى الدور التنموي الذي قامت به قواتنا في إطار تعمير وتنمية أقاليمنا الجنوبية، حيث تحول الجندي إلى مساهم في البناء والتشييد إلى جانب الدفاع والمراقبة ورد العدوان، وفي الأخير أوجه تحية إكبار وإجلال إلى جميع أفراد قواتنا الملكية المسلحة تحت إمرة جلالة الملك الحسن الثاني القائد العام لأركان الحرب العامة، وإلى قوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة على الثغور والقائمة بمهامها مبتهلين إلى الله تعالى أن يتغمد شهداءنا الأبرار من أجل استقلال البلاد واستكمال وحدتها الترابية إنه على كل شيء قدير وبالاستجابة جدير. ومن طبيعة الحال فإن فريقنا سيصوت بالإجماع على ميزانية إدارة الدفاع الوطني، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف استنبولي، فليتفضل.

معذرة، غير فقط تصحيح، بالنسبة للبرنامج اتضح وهذا أقفلنا عليه أن لجنة المالية لم تصوت بعد على مختلف الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصاتها وفي طليعتها ميزانية السيد الوزير الأول، اللجنة مدعوة غداً أظن صباحا الساعة العاشرة للقيام بهذه العملية، فلهذا يصعب، نحن في الأول شفنا غير ترتيب البرتوكولي الوزير الأول، وزير الخارجية... إلخ، ولكن غفلنا على هذه النقطة، فمعذرة، نحن ملزمين بتأجيل الميزانيات المتعلقة بلجنة المالية، السيد الوزير ومختلف الميزانيات، ولهذا بالنسبة لهذا المساء، سيقتصر المناقشة على الدفاع الوطني ووزارة الخارجية، لأن اللجنة صادقت على هذا... يعني صوتت على هذه الميزانيات، أقول الدفاع الوطني، يعني سنواصل التدخلات بالنسبة للدفاع الوطني ومباشرة من بعد قطاع الخارجية ونؤجل الوزارة الأولى إلى يوم الغد، يعني ننتظر التصويت داخل لجنة المالية.

التعديل الوحيد وهو الوزارة الأولى وكل ما تعلق بلجنة المالية يؤجل إلى يوم الغد، الكلمة للسيد المستشار السي عبد اللطيف اسطمبولي.

* المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وستكون مداخلتي جد قصيرة، ليس فقط لأن هذه الميزانية حظيت وتحظى عبر الدوام بالإجماع شأنها في ذلك شأن الإجماع الحاصل حول وحدتنا الترابية، ولكن بالأساس، لأن إدارة الدفاع الوطني تحظى تعنى بالعناية الفائقة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وإشراكه لفلذات كبده في إشراف على هذا القطاع الذي له علاقة مباشرة بالسيادة الوطنية ونزيد من خلال هذه المداخلة التأكيد من جديد على التوابث الراسخة التي حكمت وتحكم عملنا داخل الحركة الوطنية الشعبية ويأتي في مقدمتها التشبث بالملكية الدستورية الضامنة الوحيدة للوحدة الوطنية، الدفاع على المقدسات العليا للبلاد تحت شعارنا الخالد الله - الوطن - الملك وبالمناسبة نشيد ببسالة قواتنا المسلحة الملكية ويقظتها في الدفاع عن وحدتنا الترابية وعلى أمن واستقرار البلاد ونسجل المجهودات الكبيرة التي تبذل لبلورة استراتيجية محكمة لتطوير عتادنا وعصرنة تجهيزاتنا وإدخال تقنيات تكنولوجية حديثة لمسايرة الركب العالمي في هذا الميدان ونحن معتزون بقواتنا المسلحة الملكية وحنكة وتبصرة مبدع المسيرة الخضراء موحد البلاد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

السيد الرئيس،

إنما فيما يخص قطاع الخارجية والتعاون فإضافة إلى ما عبر عنه إخواننا في مجلس النواب وفي إطار انسجام الذي اتخذناه كمنهجية لعملنا البرلماني، وعلما منا بالمسؤولية التمثيلية التي نطلع بها، واعتباراً كذلك للثوابت التي تحكم أهداف هيأتنا، فإننا نسجل بكل فخر واعتزاز الخطوات الهامة والثابتة التي قطعتها وزارة الخارجية

والتعاون منذ حوالي 10 سنوات في اتجاه تمكين سفاراتنا وقنصلياتنا بالخارج من الوسائل المادية التي تمكنها من القيام بعملها على الوجه المطلوب، ويبقى طموحنا في هذا المجال بالذات يتمثل على الدوام في حث ممثلي المغرب في الخارج على كل المستويات، على الرقي الذي يحظى به صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، في كل المحافل الدولية، ناهيك عن الاحترام والتقدير الخاصين اللذين يحظى بهما جلالته من مختلف قادات وزعماء دول العالم، وهذا بالذات ما يدفعنا ومن باب الموضوعية وغيرتنا على ديبلوماسيتنا، التأكيد على بذل المزيد من المجهودات ليس في مجال الدفاع عن قضيتنا الأم فحسب، ولكن كذلك في مجال الإقتصاد والاستثمار ومعالجة المديونية باعتبار أننا في الحركة الوطنية الشعبية نعتقد جازمين أن هذا التحكم المنظور السياسي في الجوانب الاقتصادية والمالية قد ولى وأصبحت المؤشرات الاقتصادية والديناميكية عجلة النمو ونسبة السيولة وبنيات استقبال الاستثمار، وكذا قدرات اقتصاديات الدول على التنافسية هي الآليات والمرجعيات التي تحكم العلاقات النيابية والجهوية والدولية.

ومن هذا المنطلق فإننا في الحركة الوطنية الشعبية نلح على إعادة توجيه الآليات الديبلوماسية المغربية نحو مراكز الاهتمام السالفة الذكر، وقد طالبنا ولا نزال بهذا التوجه الذي نسجل قد لقي ترحابا وتجاوبا من طرف وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الذي نعرف تمام المعرفة حنكته وخبرته وغيرته على الوطن، والشيء بالشيء يذكر، فما أكدناه بالنسبة لضرورة إلصاق آلياتنا الديبلوماسية باهتمامات حكومة التغيير وعزمها الأكيد الأكبر على تخطي العوائق المالية والمسطرية التي تعترض ميزانيتنا بما فيها من ثقل المديونية وضخامة كلفة التأهيل الشامل، ينطبق تماما على آليات التعاون الثنائي والمتعددة الأطراف وهذا ما يجعل المسؤولية، وكتابة الدولة المكلفة بالتعاون مسؤولية جد جسيمة، وتنتظرها مهام كبيرة بتحويل مسالك التعاون نحو الأهداف الأساسية التي نطمح لتحقيقها جميعا، والتي من شأنها تسريع وثيرة التنمية الاقتصادية وكذا الاستثمارات الخارجية و الاستفادة من الثورة التكنولوجية الخاصة من خلال علاقتنا مع أوربا والعالم العربي بصفة عامة، دون إغفال محيطنا العربي الإسلامي والإفريقي، حيث ينتظرنا أن نلعب دوراً أكثر فعالية في تمتين علاقة التعاون وتبادل الخبرات والاطلاع بدور أساسي في دعم قضية الشعب الفلسطيني العادلة واحترام دولته وعاصمته القدس ورفع الحصار الجائر على الشقيقتين ليبيا والعراق وبسط ثقافة السلم والسلام في قارتنا الإفريقية التي أصبحت تعيش ظروف صعبة للغاية حيث الحروب الأهلية والتطاحنات، ناهيك عن الفقر والمجاعة وتدني شروط الكرامة والإنسانية. وفيما يخص الدول المغاربية، لقد سبق لهيأتنا أن أعربت بكل صدق عن أسفها العميق للطريقة الإنفرادية التي تعاملت بها في منظومة الشراكة مع الإتحاد الأوربي، حيث سجلنا أن هذه الدول اعتباراً لوحدة اللغة والدين والتاريخ المشترك كفيلة بأن تصبح عنصر توازن حول حوض البحر الأبيض المتوسط وسجلنا كذلك أن المصالح المشتركة بين المغرب والجزائر ومبادرة المغرب للتعاون الإقتصادي والثقافي مع جيراننا لكفيل بتخطي كل العراقيل وخاصة منها الوهمية التي نعتبرها في الحركة الوطنية الشعبية من مخلفات الاستعمار البائد، وإننا إذ نؤكد على هذا البعد المغاربي الاستراتيجي، ونربطه دوما بضرورة التزام الأطراف الأخرى بأحقية المغرب في استرجاع أراضيه المغتصبة، ومشروعيته في الشتبث بوحدته الترابية من طنجة إلى الكويرة، ونسجل في ذات الوقت أن الاستفتاء التنكيدي المزمع إجراؤه بأقاليمنا الجنوبية لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال ما لم يتم قبول كل أبناء قبائلنا الصحراوية وتمتيعهم بحقهم في التعبير عن وطنيتهم من خلال مشاركتهم في الاستفتاء.

وبخصوص المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما نسجل باعتزاز المقاربة الجديدة التي تبنتها حكومة التناوب بخصوص حثّ جيراننا الإسبان على إعادة النظر لاحتيالهم اللامشروع لأجزاء من ترابنا الوطني، ولا يمكن أن أختم هذه المداخلة المتواضعة دون الإشارة بما تلعبه جاليتنا المغربية بالخارج من دور رائد التعريف بقضية وحدتنا الترابية بمساهمتهم الأكيدة في الاقتصاد الوطني وهو ما يستوجب إيلائهم مزيداً من العناية والاهتمام أكثر بأبنائهم حتى يبقوا في ارتباط وثيق بالوطن الأم المغرب.

وفقنا الله لما فيه خير هذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لرمز الأمة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للدفاع الوطني. أعطي الكلمة للسيد أحمد القادري المستشار المحترم، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يغتنم فرصة مناسبة مناقشة ميزانية الدفاع الوطني ليؤكد موقفه الذي عبر عنه بصفة ثابتة منذ الفترات التشريعية السابقة سواء من موقع المعارضة أو من موقع المشاركة في الحكومة، هذا الموقف الذي يتجلى في الدعم المطلق لقواتنا المسلحة الملكية بكل فصائلها ونقول، إننا نعتبر هذه المناسبة ليست مناسبة للمحاسبة ولا للمراقبة، ولكنها مناسبة لإبراز اعتزازنا وافتخارنا وإجلالنا لقواتنا المسلحة الملكية ولقائدها الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، لما بذلته وما تبذله من بطولات واستماتة في الذود عن حياض وطني وعن وحدته الترابية، وكيف لا وقواتنا الملكية المسلحة نجحت فيما فشلت فيه جيوش دول عظمى، لقد توفقت بفضل استراتيجيتها العسكرية الحديثة المتمثلة في إبداع خطة الأحزمة الأمنية إلى أن تقضي على مناوشات خصوم وحدتنا الترابية الذين أرادوا جر المغرب إلى حرب عصابات تستنزف قوته وتضعف اقتصاده وتشل مسيرة تنميته، وحققت الانتصارات الحاسمة سواء في أمكالا أو بئر الحلو أو غيرهما من المواقع التي جعلت منا الوحدة الترابية في أقاليمنا الجنوبية واقعا ملموسا ونهائيا لا رجعة فيه، وقضت بذلك على أسطورة الأرض المحررة التي كان يتغنى بها خصوم وحدتنا الترابية، وأثبتت أن كل ذرة من رمالنا في أقاليمنا الجنوبية هي فعلا تحت السيادة المغربية.

وبهذه المناسبة نقف وقفة ترحم وإجلال لشهداء وحدتنا الترابية من مدنيين وعسكريين ولا يفوتنا كذلك في هذه المناسبة أن نسجل باعتزاز دور قواتنا الملكية المسلحة في المساهمة الفعالة في بناء التجهيزات الأساسية وتحقيق النهوض بأقاليمنا الجنوبية المسترجعة التي تركها الاستعمار مهملة لا تنمية فيها. لقد نجحت قواتنا المسلحة كذلك في ولوج أحدث التكنولوجيات العلمية، ورفعت من المستوى العلمي والتقني لأطرها ولضباطها بفضل السياسة الحازمة في التكوين في مدارسها وأكاديمياتها والرفع من عطائها على جميع المستويات، الشيء الذي ضمن لها احترام المؤسسات الدولية، وجعلت منظمة الأمم المتحدة تسند لها مهام جسيمة في المحافظة على الأمن ومساندة الشرعية سواء في الصومال أو في البوسنة، إننا في الفريق الاستقلالي نؤيد كل المبادرات التي يتخذها المغرب من أجل تطوير وتحديث وتقوية قواتنا المسلحة الملكية، ذلك الدرع الذي يصون هذا الوطن ويصون أبناءه ويحافظ على كرامته وكذلك نريد أن نقول أن هذه القوات هي عاملا كذلك للاستقرار في المنطقة ولتحقيق التقدم الملموس الذي ينشده الشعب المغربي، ولهذا نكرر من جديد دعمنا المطلق وتأييدنا المطلق وتصويتنا الإيجابي لهذه الميزانية، وندعو كذلك إلى إعطاء كل التسهيلات وكل الإمكانات من أجل جعل هذه المؤسسات التي هي من الشعب وإلى الشعب أن تقوم بدورها الذي يريده جميع المواطنين وفي مقدمتهم جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار عادل المعطي، فليتفضل.

* المستشار السيد عادل المعطي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الديمقراطي والعمل أتشرف بتناول الكلمة في إطار مناقشة ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 1998-1999، وإنها لمناسبة تاريخية تتاح للسادة المستشارين لاستيراد ما تقدمه قواتنا المسلحة الملكية من تضحيات بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، في الدفاع عن حوزة الوطن، وإذ أغتنم هذه الفرصة للترحم على شهدائنا الأبرار الذين استشهدوا دفاعا عن وحدتنا الترابية، وحماية وسلامة المواطنين أو على المستوى الدولي المتمثل في الدفاع عن السلم والقومية العربية والقيم والهوية الإسلامية والشرعية الدولية، كما نثمن الدور الطلائعي الذي يقوم به الدرك الملكي حفاظا على أمن المواطنين وممتلكاتهم وتبليغ الأحكام والبحث عن المجرمين وتحرير المحاضر، فهذه الأعمال البطولية الموكولة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي تقتضي منا أن نقف وقفة إجلال وإكبار في حقهم والبحث عن صياغة التكريم لكل الصامدين بصحرائنا العزيزة، خصوصا في هذا الظرف الدقيق الذي تمر منه قضيتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الديمقراطي والعمل نقدم تعازينا لأسر الشهداء الذين قدموا أرواحهم في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن، لذلك نطالب بهذه المناسبة السيد الوزير المحترم الاعتناء بأبنائهم وأراملهم، كما نؤكد على ضرورة تفعيل الجانب الاجتماعي لقواتنا المسلحة الملكية وإعادة النظر في معاشات الجنود المتقاعدين الذين لم يستفيدوا من إصلاح المعاشات العسكرية، وبالطبع نحن في الفريق الديمقراطي والعمل نصوت لصالح ميزانية الدفاع الوطني، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار محمد القادري.

* المستشار السيد محمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة ميزانيتي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وميزانية إدارة الدفاع الوطني، في البداية لابد أن نقف بإجلال وإكبار أمام أرواح شهداء الوحدة الترابية الذين استرخصوا حياتهم من أجل الدفاع عن الوطن، كما نعبر عن اعتزازنا بالقوات المسلحة الملكية ونقدم تحياتنا الكبرى لها ولقائدها الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني أيده الله، الراعي الأمين لصيانة وحدة الوطن وسيادته. إن مناقشة ميزانية إدارة الدفاع الوطني مرتبطة بالأساس في رأينا بالدور الرائد الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي سواء بالدفاع عن الوطن وحمايته أو بتدخلها أثناء الطوارئ والكوارث الطبيعية، كما أنها مرتبطة أيضا بالبطولات وما تتركه من أصداء تشرف الوطن أثناء المساندة التي يقدمها المغرب للدول الصديقة والشقيقة، لهذا كله وحفاظا على مستواها الدفاعي الذي نعتز به فإن الضرورة تدعو إلى العناية الكاملة برجالها ضباطا وضباط صف وجنوداً وكذا العمل على تطوير العتاد وعصرنته ليساير تطورات التكنولوجية الحديثة، لذلك فكيفما كانت الأرقام المخصصة لإدارة الدفاع الوطني في هذه الميزانية فإنها تبقى ضئيلة بالقياس إلى جسامة المسؤولية وحجم التضحيات، وأخيراً فإننا في الفريق الاشتراكي بقدر ما ننوه بالجهود المبذولة في مجال تحسين الأوضاع والخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، فإننا نطلب بذل المزيد من هذه الجهود في المستقبل حتى نفي هذه الفئة المخلصة لوطنها وملكها ما تستحق من الاهتمام والرعاية، وقد صوتنا مسبقا على هذه الميزانية.

السيد الرئيس،

إن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم والتفاعلات المتعددة العناصر التي تعرفها الساحة الدولية وما ينتج عنها من توجهات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، تدعونا إلى التفكير في أساليب جديدة لتدبير آلياتنا الديبلوماسية من أجل مسايرة التطورات الراهنة. لذلك ففي ظل حكومة التناوب برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي التي لقيت ارتياحا كبيراً في الأوساط الدولية وانسجاما مع تطلعاتها الواردة في التصريح الحكومي أصبح من المؤكد أن تعرف ديبلوماسيتنا أعباء ومسؤوليات جديدة الأمر الذي يدعونا إلى استثمار هذا التحول الإيجابي من أجل تركيز رصيد بلادنا وإشعاعها الحضاري ومصداقية حضورها الدولي.

إن المكتسبات التي حققناها في إطار علاقتنا الدولية والمكانة التي يحظى بها المغرب داخل المنتديات والمنظمات الدولية بفضل مواقفه إزاء القضايا العادلة في العالم وتمسكه الدائم بالشرعية الدولية ليدفعنا إلى التأكيد على ضرورة دعم هذه المكتسبات وبلورة توجه جديد لديناميكية أجهزتنا الديبلوماسية، ملاءمة للتحولات التي يعرفها المغرب في انطلاقة تجربته الديمقراطية الراهنة، ويتجلى ذلك في :

1) الانفتاح على أوساط الرأي العام ومؤسسة المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين وأوساط الاستثمار في مختلف الدول والمجموعات الدولية في العالم.

2) وضع استراتيجية جديدة للتعاون في الإطار الدولي يلعب فيه الإعلام والتواصل وتبادل الخبرات دوراً أساسيا.

3) انتقاء الأطر والكفاءات في المهام الديبلوماسية وتوفير الإمكانيات والمتطلبات الضرورية لتسهيل تحركات أدواتنا الديبلوماسية.

4) إعادة النظر في أساليب التعامل مع قضايا جاليتنا في الخارج حتى تتمكن هذه الأخيرة من القيام بدورها الوطني والإشعاعي في بلدان المهجر، وإعطاء صورة مشرفة لبلادنا إلى أحسن ماهي عليه اليوم، وإيجاد حل لمشكلة الهجرة السرية. وبالمناسبة نسجل بارتياح مبادرة الحكومة في تشكيل لجنة وزارية لمتابعة هذا الملف. نعم إن الميزانية المرصودة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لا تسمح حاليا بتنفيذ كل الطموحات التي نريدها لسياستنا الخارجية ولكننا نأمل أن يتم تدارك الخصاص مستقبلا وذلك لتدعيم تطور المؤسسات الذي عرفته الهيكلة العامة للوزارة خاصة ما يتعلق بإحداث كتابة للدولة مكلفة بالتعاون ووزارة منتدبة للشؤون المغاربية والعربية والإسلامية، وكذا تحسين وضعية الأطر والموظفين في الإدارة المركزية والممثليات الديبلوماسية أنها مكتسبات ستعزز ولاشك أداء الديبلوماسية المغربية بخصوص صحرائنا المسترجعة لابد أن نشير إلى أن المغرب إلتزم باتفاقية «هوستمو» والمعايير المعتمدة في تحديد الهوية ولذا فإننا في الاتحاد الاشتراكي نعبر عن رفضنا لأي مناورة لخصوم وحدتنا الترابية وأن المغرب موجود في صحرائه المسترجعة وعلى ديبلوماسيتنا إطلاع الرأي العام بكل التطورات لمواجهة الإدعاءات التي تقف وراءها بعض أوساط الإعلاميات الأجنبية من حين لآخر.

ولابد من أن نثمن هنا الجهود أو المجهودات الجبارة التي تبذل من طرف الوزارة دفاعا عن وحدتنا الترابية والتي كما تعرض لها السيد وزير الدولة في عرضه أمام لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني.

بالنسبة للعلاقة المغربية الإسبانية لقد عرفت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة تطوراً هاما وعلى كافة المستويات وهي مرشحة لكي تشاهد في المستقبل نمواً أمسى أوسع في مجالات التعاون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما تعدد الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات إلا دليل على التنامي المتزايد لعلاقة البلدين الصديقين، إن موقع الدولتين على مضيق جبل طارق يفرض بكل تأكيد الذهاب بعيداً في تنمية هذه العلاقات ذلك لما ستعرفه المنطقة من تطورات عميقة في مجال التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الاتحاد الأوربي وبقية بلدان الجنوب.

إن التطور الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا وسياسة الانفتاح التي تسلكها حكومة التغيير والإصلاح سيشكلان عاملا جديداً لدعم التعاون الثنائي في الميادين المذكورة بين المغرب وإسبانية، واعتباراً لهذه العوامل وغيرها فإن إسبانيا يمكن لها أن تلعب دوراً رائداً في خلق شروط التنمية المشتركة لبلدان المغرب العربي في علاقته بالإتحاد الأوربي، غير أن نجاح كل تطور في العلاقات الإسبانية المغربية سيعرف دعما أكثر بتفهم إسبانيا للمطالب المشروعة للمغرب في استكمال وحدته الترابية بالشمال وانخراطها في الحوار اقتداءاً بصيغة الاقتراح الملكي السامي بخصوص تشكيل خلية تفكير حول مستقبل مدينتي سبتة ومليلية، وهو أسلوب حضاري يعتمد نداء العقل والحكمة لتجنب كل ما من شأنه أن يعرقل متانة العلاقة المتطورة بين البلدين الجارين.

وبخصوص المغرب العربي تشهد العلاقة بين دول المغرب العربي مبادرة إيجابية لإحياء التعاون، فيما بينها خاصة بين المغرب وكل من تونس وليبيا وموريطانيا ولقد أصبح من المسلم به أن لا مستقبل لنجاح العلاقات بالإتحاد الأوربي لمن يبقى خارج الفضاء المغاربي، لذلك فبالرغم من موقف جيراننا الجزائريين المعروف فإن ديبلوماسيتنا مدعوة لمتابعة الجهود من أجل فتح آفاق جديدة لإعادة الحياة إلى العلاقات المغربية الجزائرية، وعلى المستوى العربي والإسلامي فإنه بفضل حكمة وتبصرة جلالة الملك نصره الله فالمغرب بانتمائه العربي وهويته الإسلامية كان دائما محط الأنظار من قبل أشقائه في البلدان العربية والإسلامية، ولقد تعززت مكانته في ظل حكومة التناوب حتى أصبح المغرب يشكل نموذجا للاقتداء في العالم العربي والإسلامي، ونحن لا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا العميق لهذا المكتسب الجديد وعلى ديبلوماسيتنا تكريسه وتعزيزه.

على مستوى الإتحاد الأوربي على هذا الصعيد فإن ملفات كبرى يتعين على ديبلوماسيتنا الانكباب عليها لبناء شراكة حقيقية تحمي المصالح الحيوية لبلدنا والمساهمة في بناء سليم للفضاء الأورو المتوسطي، ملفات تهم مشاكل المديونية والتعاون الاقتصادي والصيد البحري وقضية الهجرة وتنمية الأقاليم الشمالية للمملكة، ونحن إذ نثير هذه القضايا لمتأكدون تمام التأكد بالرؤية الواضحة لدى حكومتنا إزاء هذه الملفات وكذا الجهود التي لا شك ستبذلها لتحقيق الأهداف المعلن عنها في التصريح الحكومي والقانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته في مجلس المستشارين أما على الصعيد الإفريقي فإن انتهاز سياسة التعاون مع الدول الإفريقية في المجالات التنموية والثقافية أعطت نتائج إيجابية ولمسنا انعكاسها الإيجابي على قضية وحدتنا الترابية،

ومصداقية المغرب التي فرضت نفسها خاصة في المؤتمرات الأخيرة على مستوى الوحدة الإفريقية ومؤتمر عدم الانحياز، لذا، فالمطلوب من ديبلوماسيتنا تعزيز مكانة المغرب والاستمرار في هذا النهج القويم مع تحفيز مقاولاتنا المغربية ومؤسساتنا الوطنية للاستثمار في هذه البلدان وتدعيم كل أشكال التعاون معها انسجاما والدور الذي يطلع به المغرب في إطار العلاقات الأوربية الإفريقية.

بالنسبة للدول الأمريكية فبالرغم من وجود علاقات تاريخية مع الولايات المتحدة، فإن الكثير من البلدان الأمريكية خاصة الجنوبية منها ما زالت علاقاتنا معها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، رغم المؤهلات المتوفرة لبناء علاقات تعاون معها، وهناك مؤشرات عديدة ترضح هذه العلاقات للمزيد من التطور وعلينا فتح آفاق جديدة مع هذه الدول التي تجمعنا معها الكثير من الضوابط التي ستؤثر إيجابيا في وثيرة تحركنا الديبلوماسي والتعاوني لبناء هذه العلاقات.

السيد الرئيس،

إن توفر الإرادة السياسية لحكومة التناوب برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وما تحظى به من ثقة من طرف جلالة الملك أيده الله، ليطمئننا على المستقبل ولذلك فإننا في الفريق الاشتراكي نصوت إيجابيا على هذه الميزانية، وشكراً لكم. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد محمد بلمين نقطة نظام.

* المستشار السيد محمد بلمين :

....بينما لم تقدم أمام المجلس إلا ميزانية إدارة الدفاع كان حري أن تقدم في آن واحد ميزانية إدارة الدفاع وميزانية وزارة الخارجية وبعد ذلك يلي التدخل لأن التدخلات مهيأة بالنسبة لقطاع واحد ككل، فما تنشوف شاي أنا كيفاش سيمكن تدارك هذه القضية، لأنه هل ستنادون على هؤلاء الناس مرة أخرى اللي تدخلوا في الخارجية لأنهم راهم مروا، بينما ميزانية الخارجية لم تدرج بعد أمام المجلس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الآن نحن في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدفاع. وأمامي لائحتان ونفس الأسماء في اللائحتين، ولكن أعتبر التدخل الذي تقدم به السادة المستشارين هو تدخل في قطاع الخارجية وفي قطاع الدفاع الوطني.

أعطي الكلمة للسيد.

* السيد المستشار :

شكراً، فقط نقطة نظام التي جاء بها الأخ هي فيما يخص تقرير لجنة الخارجية، لأنه فيما يخص الدفاع الوطني -السيد الرئيس- سبق أن أعفى المجلس من تلاوة التقرير فيما يخص الدفاع الوطني، والآن نلاحظ المداخلات تشمل ما بين الدفاع الوطني والخارجية كذلك علما أنه لم يتقدم لنا تقرير فيما يخص وزارة الخارجية. وشكراً.

* السيد الرئيس :

السيد المستشار.

بالنسبة للرئاسة، فالرئاسة أمامها الآن لائحة تتعلق بقطاع الدفاع الوطني، وإذا تدخل السادة المستشارون في القطاعين، فالرئاسة لاذنب لها، ولهذا فأمامي لائحة تتعلق بالدفاع الوطني، سأتابع المناقشة بالنسبة للدفاع الوطني.

نحن الآن في الدفاع الوطني، الكلمة للسيد المستشار محمد امليلي، فليتفضل، إذن غير حاضر في القاعة، أعطي الكلمة للسيد المستشار مولاي المهدي الدرقاوي، حتى هو غير موجود، إذن، بالنسبة للائحة المتعلقة بقطاع الدفاع الوطني كان السيد مولاي المهدي الدرقاوي هو آخر متكلم في هذه اللائحة، موجود، فليتفضل السيد الدرقاوي.

* المستشار السيد مولاي المهدي الدرقاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أتشرف أن أمتثل أمامكم باسم الفريق الكونفدرالي لنعبر عن موقفنا بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني، وأود أن أشير إلى أن كلمتنا في جوهرها هي بمثابة تحية تقدير ووقفة إجلال لقواتنا المسلحة الملكية على ما تبذله من تضحيات ومجهودات لحماية أمننا وللدفاع عن كرامتنا تحت القيادة السامية لجلالة الملك نصره الله، على عاداتنا وحرصا منا على استمرار إجماع أمتنا حول وحدة ترابنا وأمنه وأمن مواطنينا نزكي هذه الميزانية المخصصة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 98-99، ونأمل من السنوات المالية المقبلة أن نمكن ميزانية الدولة وميزانية هذه الإدارة مما يساعدها على تلبية الحاجيات الاجتماعية للعاملين تحت إشرافها.

السيد الوزير المحترم،

أذكركم مرة أخرى بأمرين اثنين نطمح أن توليه وزارتكم العناية بهما خدمة لمصالح كل مكونات قواتنا :

أولا : يتعلق الأمر الأول بالمستخدمين العرضيين والمياومين المشتغلين تحت إشراف إدارتكم، نأمل بخصوصهم أن ينتقلوا من دائرة العمل العرضي واليومي إلى دائرة العمل الدائم والمستمر وفقا لمقتضيات التشغيل المعمول بها في هذه الإدارة وذلك لعدة دواع يتعلق بعضها بهم وبأسرهم ويتعلق بعضها الآخر بسمعة دفاعنا الوطني.

ثانيا : أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بالجانب الإجتماعي للعاملين في هذا القطاع وبصفة خاصة موضوع السكن عند الإحالة على التقاعد وبعد الوفاة، نأمل أيضا بهذا الخصوص أن تجد هذه المشكلة حلا يؤكد استمرار الاعتراف بالمتقاعدين الأحياء منهم والمتوفين بنبل الخدمات التي أسدوها للوطن، وبالمناسبة، مناسبة مناقشة ميزانية الدفاع الوطني، نجدد كعمال ومأجورين تحياتنا لقواتنا المسلحة الملكية من جيش ودرك ملكي وقوات مساعدة تحت القيادة السامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وننحني بخشوع أمام أرواح شهداء وحدتنا الترابية الذين استرخصوا دمهم الزكي حماية لوحدة التراب وصيانة لحدود الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

والآن لقد انتهينا بالنسبة للائحة المتعلقة بقطاع الدفاع الوطني. ننتقل إلى الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية. إذن أعطي الكلمة للسيد المقرر لقراءة التقرير الذي أعدته اللجنة.

* السيد المستشار :

نقطة نظامنا السيد الرئيس باسم فريق الاتحاد الدستوري، جرت فيما يخص التصويت على المصاريف على مستوى 4 لجن، لجنة العدل، لجنة الفلاحة، لجنة الخارجية، لجنة التعليم، تم التصويت عليهم في ظروف نعتبرها غير صحيحة، لأنه تم التصويت عليهم قبل المصادقة على القانون المالي، وبهذا نريد أن نسجل موقفنا وتحفظنا من هذا التصويت، لتقديم أي طعون للمصالح المختصة وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

ليكن في علم السيد المستشار أوعزيز، أن في هذه الجلسة لم يكن أي تصويت، ولكن ليس لسبب الذي ذكرت، ولكن هذا هو البرنامج المقرر.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

نحن نسجل موقف من خلال التصويت على الميزانيات داخل اللجان، ليس هنا، ليس في القاعة، شكراً.

* السيد الرئيس :

الكلمة للسيد الزايدي.

نقطة نظام للسيد محمد الفاضلي.

* المستشار السيد محمد الفاضلي :

شكراً السيد الرئيس.

أردت أن أتناول الكلمة في إطار نقطة نظام لأؤكد للسادة المستشارين على أن اللجان التي صادقت على ميزانيتها الفرعية، قد صادقت عليها أولا باتفاق أعضائها لأن اللجنة سيدة نفسها، من الناحية القانونية السيد الرئيس صادقت على هذه الميزانيات طبقا لمقتضيات الفصل 260 من القانون الداخلي للمجلس. ونريد أن نؤكد على أنها صوتت طبقا للقانون، طبقا للأعراف البرلمانية المتراكمة. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً، الكلمة لـ... تفضل السيد المستشار نقطة نظام.

* السيد المستشار (صاحب نقطة نظام) :

من الحق، أنا طلبت الكلمة أقبل منك.

* السيد الرئيس :

الكلمة للسيد رئيس لجنة الخارجية. تفضل.

* المستشار السيد رئيس لجنة الخارجية :

بصفتي رئيس لهذه اللجنة، إذا سمحتم -السيد الرئيس- ملتمسي إذا أمكن غير تنتظروا يقرأ التقرير، ربما سيأتي بصورة آمنة للظروف التي مرت فيها الجلسة وربما سيعفينا من نقط النظام، لا من هذه الجهة ولا من جهة أخرى.

* السيد الرئيس :

شكراً.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

بالنسبة لإخوان المعارضة أنهم جميع اللجان شاركوا في التصويت وعندما رأوا بأن النتيجة ليست في صالحهم الآن يتحفظوا، لأن لو كان التحفظ، كانوا يعمله داخل اللجان. وشكراً.

* السيد الرئيس :

السيد التدلاوي.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس.

بدورنا فرق المعارضة، الله يخليكم نسجل تحفظنا فيما يخص وزارة الفلاحة بالأول التي كانت حظيت ببعض القرارات بالاجماع، وبالتالي فوجئنا بالتصويت الذي هو غير دستوري وغير قانوني، وتحفظنا وطلبنا باش تسجل في المحاضر كذلك في لجنة الخارجية كنا حاضرين السيد الرئيس فعلا، وتحفظنا ووضحنا موقف المعارضة نحن لسنا ضد التصويت، لكن، اللي كاين هو نلتمس تطبيق القانون، وخصوصا نحن في مؤسسة دستورية تشريعية ونتعامل هنا بالقانون وليس بالأعراف وبالعبر، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

الكلمة للمستشار السيد الأنصاري.

* المستشار السيد الأنصاري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كان بودنا تسهيلا لمأمورية الجميع أن لا ندخل في هذا النقاش، وخاصة أن هذا النقاش كان قد أخذ باهتمام الجميع في عدة ملتقيات كما يعمل السادة سواء منهم أعضاء المكتب أو رؤساء اللجان أو السادة رؤساء الفرق النيابية، ولكن بعدما أشارت المعارضة التي نحترمها إلى هذه الإشكالية، فمن حقنا كذلك كفرق الأغلبية أن نسجل بدورنا موقفنا الذي نعتقد أنه ينطلق من القانون وهذا أبدأ به لما أتم به زميلي السيد التدلاوي، فحرصا منا على تطبيق القانون في هذه المؤسسة ونحن نشرع أن ما قامت به اللجان من تصويت على الميزانيات الفرعية كان مستمداً من النظام الداخلي الذي هو مكمل للدستور، بل ملزم لنا جميعا، وبالتحديد من مقتضيات الفصل أو المادة 260 التي تشير صراحة إلى إمكانية التصويت على الميزانيات الفرعية بعد التصويت لجنة المالية على المداخيل، وكلمة التصويت هي كلمة جاءت مجردة ولم تكن متبوعة بالمصادقة أو التصويت الإيجابي أو السلبي، بل الواقعة المادية لعملية التصويت قد تمت وهذا لا ينكره أحد، هذا اختلاف في الرأي، لكم رأيكم ولنا رأينا وكل واحد متمسك برأيه، إذن، ونعتقد أنه في المجال الدستوري فإن القانون يفسر تفسيراً ضيقا ونحن مع حرفية النص، وحرفية النص هي مع فرق الأغلبية، وبالتالي نعتقد جازما أن التصويت في داخل اللجان كان يستند على المادة التي سبق لي أن أشرت إليها، كذلك الاشكالية الثانية التي أشار إليها الزميل المحترم السيد التدلاوي بخصوص لجنة الفلاحة، وهو يعني الادعاء بأن هناك كانت تعديلات ولم تقم الرئاسة على إدماجها وقفزت عليها للتصويت على الميزانيات الميزانية الفرعية :

أولاً : فيما يخص قضية التعديلات، فالتعديلات لها طريقتها المنصوص عليها في النظام الداخلي بصفة إجمالية فيما يخص لا المشاريع ولا المقترحات القوانين، وراجعت شخصيا وعليكم أن تراجعوا معي أنه بعد انتهاء المناقشة الفرعية لأية ميزانية وتعطى الكلمة للسيد الوزير للرد تعد المناقشة قد أقفلت بصفة نهائية، منذ أن أقفلت النقاش في اللجنة الفرعية للفلاحة لم يكن هناك أي مستشار أو أي فريق لم يتقدم، بصفة رسمية وحسبما ينص عليه النظام الداخلي لأي تعديل كيفما كان نوعه، وبالتالي نعتبر كذلك أن المسطرة التي ينبغي أن تسلك سلكت طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، وبالتالي نلتمس كذلك أن نسجل هذا الموقف بالنسبة للنقطتين كفرق الأغلبية، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً، إذن نتابع أعمالنا وأعطي الكلمة للسيد عادل المعطي، أعطي الكلمة للسيد التدلاوي.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

أنا فقط السؤال الذي أريد أن أطرحه على الرئاسة قبل ما ننهي المداخيل، السيد رئيس المجلس أخر الوزارة الفرعية للوزير الأول، لماذا أخرها؟ لأن ما زال لم يصادق عليه في لجنة المالية، وهذا شيء يعبر بأنما حتى هو راه منضبط مع القانون، بما أن لجنة الخارجية صوتت وصادقت، راه ما كندرس... نناقش ميزانيتها، هذا الشيء الذي أريد قوله.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد التدلاوي.

الكلمة للسيد المقرر.

* السيد المستشار مقرر لجنة الخارجية :

شكراً السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمين،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سأنقل كمقرر للجنة بأمانة ما راج داخل اللجنة.

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام المجلس الموقر بعرض تقرير لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون برسم السنة المالية لسنة 1998-1999.

لقد خصصت اللجنة لدراسة مشروع هذه الميزانية جلستي عمل برئاسة رئيس اللجنة وبحضور وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون وبعض مساعديه الأقربين حيث سادت خلالها روح من التعاون البناء والحوار المثمر بين السادة المستشارين والسيد وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون.

وأغتنم هذه الفرصة باسم أعضاء اللجنة أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على الإيضاحات والبيانات التي قدمها للسادة المستشارين بشأن التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، مما يجعل بلادنا ملزمة بتعبئة كل طاقاتها المادية والبشرية للتعامل مع هذا الوضع الجديد بما يخدم مصالحنا السياسية والاقتصادية في الخارج، مركزين على أن النفقات الخاصة بالتسيير وتجهيز البعثات الديبلوماسية المقيمة بالخارج تخضع لعوامل خارج عن إرادتها وبالرغم من ضعف الإمكانيات المخصصة لهذه الوزارة والتي سجلت انخفاضا شمل مختلف أبوابها بالمقارنة مع السنة الماضية، فإن السيد وزير الدولة وزير الخارجية والتعاون إلتزم من خلال عرضه بأن الوزارة ستعمل في المستقبل بالتغلب على هذه الصعوبات.

أما تدخلات السادة المستشارين فقد تناولت بنوع من التدقيق قضية وحدتنا الترابية مطالبين السيد الوزير باطلاع اللجنة عن آخر التطورات التي يعرفها مسار أقاليمنا الجنوبية، كما نبه السادة المستشارين الوزارة بأوضاع الجالية المغربية سواء عند عودتها إلى المغرب وفي هذا الإطار تمت المطالبة بمنحهم امتيازات وتسهيلات للقيام بالاستثمار بالمغرب، أو عند تواجدهم بأرض المهجر، كما نوه أعضاء اللجنة بالسياسة الخارجية لبلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، مسجلين التطورات الملموسة التي شهدتها البعثات الديبلوماسية، كما كانت هذه المناقشة مناسبة لإبداء بعض الملاحظات بشأن الاتحاد المغرب العربي ودوره في مواجهة التحديات الأورو المتوسطية موقف بلادنا من بعض قضايا عالمنا العربي والإسلامي وأخيراً ركز السادة المستشارين على علاقات المغرب مع أوربا واعتبروها من جملة الرهانات المطروحة التي يجب مقاربتها عن طريق تكثيف العمل الديبلوماسي وبعد انتهاء مناقشة الميزانية الفرعية من طرف أعضاء اللجنة، تقدم السيد وزير الدولة وزير الخارجية والتعاون بجواب تطرق فيه إلى جميع النقط التي كانت محط اهتمام السادة المستشارين، ويوم الإثنين 14-9-98 على الساعة 5 مساءاً، خصصت لجنة الخارجية والدفاع الوطني جلسة عمل للتصويت على مشروع الميزانية الفرعية، وفي البداية تدخل بعض المستشارين وأكدوا على ضرورة احترام جدول الأعمال ما دام الاستدعاء الذي وجه إلى أعضاء اللجنة يتضمن عملية التصويت والبث في أبواب الميزانية. إلا أن بعض السادة المستشارين تحفظوا بشأن عملية التصويت واعتبروها مسألة غير قانونية باعتبار أن رئاسة اللجنة برمجت جلسة التصويت عن المصاريف قبل

مصادقة مجلس المستشارين على المداخيل، وطلبوا تسجيل تحفظاتهم مع تقديم المسألة إن اقتضى الحال على المجلس الدستوري، وبعد ذلك انتقلت اللجنة لعملية التصويت، وصادقت على الميزانية كما يلي :

الموافقون : 21

المعارضون : 11

الممتنعون : لا أحد

وتوصي اللجنة بهذه المناسبة المجلس الموقر بالمصادقة على الميزانية الفرعية كما صادقت عليها اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المقرر.

والآن أعطي الكلمة للمستشار السيد أحمد البكار.

نقطة نظام للسيد عمر بومقص تفضل.

* المستشار السيد عمر بومقص :

السيد الرئيس،

إذا سمحتم، غير باعتباركم عضو في اللجنة، يظهر لي السيد المقرر، غير في الطرح الذي طرحه السادة الأعضاء الذين طلبوا إرجاء عملية التصويت، ليس لكون المجلس لم يصادق على الميزانية، ولكن لكون لجنة المالية في اعتقادهم لم تصادق، ليس المجلس اعتبار الذي أعطي أنه لجنة المالية لم تصادق، إذن، أطلب تصحيح في التقرير هذه الإشارة. إنه الإخوان الذين طرحوا قالوا لم نصوت، لأنه لجنة المالية لم تصادق، ليس المجلس. وشكراً.

* السيد الرئيس :

نقطة نظام، تفضل.

* السيد المستشار مقرر لجنة الخارجية :

إن السادة الأعضاء، أعضاء اللجنة تقدموا وطلبوا من الرئاسة، رئاسة اللجنة أن يتم التصويت ما دام أن اللجنة تم استدعاؤها لقصد التصويت، هذا هو الهدف الذي كان للتدخلات، أنا نقلت ذاك الأشياء بأمانة لمجلسكم الموقر.

* السيد الرئيس :

ليس هذا هو الموضوع.

* السيد المستشار (صاحب التدخل) :

السيد الرئيس،

بالنسبة للمقرر أعتقد أنه ذلك الأشياء التي راجت في اللجنة هي الأشياء التي ذكرها، التحفظ، تحفظ فرق المعارضة كان سببه أن المصادقة لم تتم على مستوى المداخيل في مجلس المستشارين لكون لجنة المالية تصويتها لم يسمح بالمصادقة على الميزانية، هذا هو بيت القصيد.

* السيد الرئيس :

السيد أحمد بنا.

* المستشار السيد أحمد بنا :

تحفظ الذي سجلناه داخل اللجان جاء على الشكل الآتي : بما أنه تم التصويت داخل لجنة المالية بالتعادل وأصبح القانون المالي برمته يعني ملزما بالرجوع إلى الجلسة العامة للمصادقة عليه، لهذه الأسباب قلنا على أننا نتحفظ لأنه نعتبر أن القانون المالي لم يصادق عليه، فلهذه الأسباب هي التي جعلتنا نرفض أن نصوت على مصاريف لم يتم المصادقة على مداخيلها، هذا هو الطرح، وكنا نرفع على ... نطلب تأجيل التصويت على هذه المداخيل، على المصاريف إلى غاية المصادقة داخل الجلسة العمومية في المجلس. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد أحمد البكار.

* المستشار السيد أحمد البكار :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يغتنم التجمع الوطني للأحرار مناسبة مناقشة قطاع الشؤون الخارجية ليعلنوا أن المغرب يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه ويواجه تحديات خطيرة وعلينا أن ندرك أبعادها وما تشكله من تحديات لوحدتنا الترابية لمستقبل خال من الجبن، إذا كنا نسجل بارتياح ما أعرب عنه السيد الوزير الأول أثناء تقديمه للبرنامج الحكومي، في هذا الشأن من حرص على أن لا يتعرض استرجاع المغرب المشروع لأقاليمه الصحراوية أي عائق ومن عزم على مواصلة الحكومة مجهودات تنمية هذه الأقاليم، فبأننا نطالب بأن تعمل الحكومة على تحسيس الشعب بخطورة المرحلة وبضرورة تحديد التعبئة من أجل إفشال

مناورات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، وإجهاض مؤامرات المرتزقة، خاصة ونحن على أبواب الاستفتاء وفي خضم إعداد وتسجيل إخواننا الصحراويين المنحدرين من الأقاليم الصحراوية والمؤهلين للمشاركة في الاستفتاء التأكيدي، ونحن في حزبنا التجمع الوطني للأحرار أعربنا في كثير من المناسبات عن هواجسنا ووجود تيقظنا لدسائس الخصوم، ومن وراءهم من الحاقدين والحساد، واليوم نؤكد مخاوفنا ونصر على التزامنا جانب الحذر واليقظة الدائمة، لأن أعداء وحدتنا الترابية يستعملون جميع أساليب الكيد، ولا يدخرون أي جهد للنيل من مكتسباتنا الوطنية، فلقد ضحى المغرب والمغاربة بالكثير وتسلحوا على الدوام بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بالحكمة والرزانة والصبر الجميل والتجؤوا إلى الشرعية والمنطق والعقل، ولكنهم قوبلوا في كل الحالات بالمراوغات العنيدة والمناورات الدنيئة، ولم يعد في الإمكان أن نستمر في التضحية إلى غير انتهاء.

السيد الرئيس،

إن الاستفتاء الحقيقي للصحراء هو النماء والطمأنينة التي تعمها وأن المغاربة يروحون ويجيئون ويصنعون ويباشرون حياتهم داخل المؤسسات الخاصة والعامة والمؤسسات الدستورية لبناء بلدهم في ظل الملكية الدستورية منذ من الله عليهم بصلة الرحيم يوم 6 نوفمبر 1975، فذلك هو الاستفتاء، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

السيد الرئيس،

بهذه المناسبة، أتوجه بكل افتخار واعتزاز إلى قواتنا الباسلة المرابطة على الحدود والتي أنزل الله بها سكينته فإن قواتنا الملكية المسلحة بقيادة رئيسها وقائدها الأعلى جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، تستحق منا كل التقدير ونعتبر أن ما خصص من ميزانية الدفاع عن وحدتنا الترابية، فنعتبره من أولى الأولويات ويستحق دعمنا ومساندتنا كمغاربة جميعا، وإننا إذ نحيي جنود الأساويس فإننا نقف وقفة إجلال أما أرواح شهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس،

إننا كذلك بهذه المناسبة نوجه نداء إلى الضمير العالمي وإلى دعاة الدفاع عن حقوق الإنسان أن تتجه أنظارهم وتحنى قلوبهم بالاسراع بالمطالبة بالإفراج عن إخواننا المغاربة الصحراويين المعتقلين بمخيمات الذل والعار بتندوف - الحماد، وكذلك نطالب أن تستيقظ منظمة الوحدة الإفريقية من غفلتها وتصحح خطأها وتتقى مجمعها من كيان وهمي تسلل إلى صفوفها الشيء الذي جعلها تتناقض مع قوانينها وأعرافها التي لا تنص على التعامل بالأحرى قبول من لا صفة له الارتزاق.

السيد الرئيس،

أود أن أدعو إلى ضرورة استثمار التحول السياسي الذي تعيشه بلادنا في فتح علاقات دولية جديدة وبأسلوب جديد ولغة جديدة وديبلوماسية يقظة وحاضرة في كل المحافل والمنتديات الدولية، خاصة أن المغرب يحظى بسمعة ملكه وبلده وأصالته وتاريخه ومواقفه الدولية في ميدان تحقيق السلم والأمن العالمي مما جعله محطة اهتمام العديد من الدول وهو الاهتمام الذي ترجمه جملة من المبادرات والاشارات والمواقف، وفي هذا الصدد فإن العلاقات المغربية الأمريكية تشهد تطوراً إيجابياً كشفت عنها رسالة 90 عضواً من الكونغريس الأمريكي، وهذا التطور الإيجابي على مستوى العلاقات الدولية، تطور لا يمكن لنا إلا تسجيله والدفع به واستثماره على المستوى الديبلوماسي ومع علاقاتنا مع الدول الأوربية على الخصوص فإن روابطنا في أوربا في مختلف المجالات أمر لا غنى عنه، بحكم مواقفنا وتاريخنا فإننا نريد أن يرقى تحاورنا مع الدول الأوربية وغيرها إلى مستوى لا يقبل التفاوض أو التعامل بروح من التعالي والتمييز. وفي الختام أعلن مساندتنا لمشروع القانون المالي وما تعهد بتحقيقه لبلوغ الغايات المنشودة، وفقنا الله جميعا. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار السيد ابراهيم الوعداني.

إذن، الكلمة السيد محمد بورقية.

* المستشار السيد محمد بورقية :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الاتحاد الدستوري أن أتناول بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وهي مناسبة تمكننا من طرح تصورات فريقنا بخصوص أداء الديبلوماسية المغربية بصفة عامة سواء داخل المحافل الدولية أو على مستوى الدول الشقيقة، وبالرغم من كوننا نبدي نوعا من الارتياح لأداء سياستنا الخارجية، فإننا مع ذلك نطمح إلى تطوير الأساليب الموظفة في إدارة ممثلياتنا الديبلوماسية لدى الدول الشقيقة والصديقة وكذا البعثات الانتدابية لدى الهيآت، والمنظمات والمحافل الدولية، لأن شخصيتنا الوطنية وهيبتنا وسمعة بلادنا مرتبطة أشد الارتباط بمدى فعالية الأداء الديبلوماسي لأطر وزارة الشؤون الخارجية، في هذا الصدد ومن خلال استقرائنا

الميزانية المرصودة، يتبين جليا أنها لا ترقى إلى مستوى المهام الاستراتيجية المنوطة بهذا القطاع، خاصة وأننا نواجه عدة تحديات إقليمية وجهوية ودولية في مقدمتها المناورات المتعددة التي يفتعلها خصوم وحدتنا الترابية لإفشال مسلسل التسوية الأممي بعدما تبين لشرذمة البوليزاريو ومن يعمل على تحريكها أن تنفيذ مقتضيات اتفاقية هوسطن لن تكفيه أطروحتهم، وبالنظر لكون وحدة البلاد فوق كل حسابات، فإنه يبقى من الضروري تجديد كل الإمكانيات المادية والبشرية ووضعها رهن إشارة هذه الوزارة حتى تتمكن من التصويت وبفعالية كبيرة لكافة أشكال المناورات التي تسعى إلى النيل من السيادة المغربية خاصة بعدما سجلنا كمواطنين عند المنتظم الأممي يسعى من خلال تقاريره إلى وضع المغرب وما يسمى بالبوليزاريو على قدم المساواة متهربا من تحديد المسؤولية في تقويض مسلسل التسوية، لذلك فإننا ندعوا إلى تعبئة ديبلوماسية شاملة سواء اتجاه الاتحاد الأوربي وكذا لدى باقي دول العالم بدون استثناء حتى يتعزز حضورنا التمثيلي في جميع أرجاء العالم.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد الدستوري واعون كل الوعي بأهمية اتخاذ المغرب العربي الذي يشكل آمال شعوب المنطقة نحو إرساء أسباب مناعتهم الحضارية والأمنية، نتمنى توجهات الحكومة الوحدوية خاصة وأننا سجلنا في كثير من المناسبات غموض المواقف الجزائرية اتجاه هذا الملف، وعن علاقتنا بالاتحاد الأوربي، فعلى الرغم من علاقتها فإن الديبلوماسية المغربية مطالبة بتفعيل أدوارها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية لدى دول الاتحاد الأوربي، وكذا مؤسساته، لأن المغرب تربطه بهذا الفضاء مجموعة من المصالح الاستراتيجية تفرض الانخراط التام في التعاون الشامل على جميع المستويات، وتبقى إشكالية سبتة ومليلية تلقي ظلالها على السير الطبيعي لهذا التعاون، وعلى القضايا العربية المشتركة فإننا في الفريق الاتحاد الدستوري نسجل خطورة الوضع في منطقة الشرق الأوسط كبؤرة للتوتر. بالنظر إلى تمادي إسرائيل في تطبيق سياستها الاستيطانية وعدم احترامها لمسلسل السلام المتوافق بشأنه جميع أطراف مكونات المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد فإننا ندعو الأطراف العربية إلى المزيد من التكتل وتوحيد المواقف لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها راعية السلام بالشرق الأوسط على الضغط على الطرف الإسرائيلي لاحترام إرادة الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة، بعاصمتها القدس العربية في نفس السياق واحتراما للكرامة العربية فإننا في الاتحاد الدستوري يدعو إلى فك الحصار العسكري والاقتصادي على الشقيقين العراق والجماهيرية العربية الليبية، كما تناشد الاتحاد الأوربي إلى عقد العزم قصد الحسم في النزاعات التي تعرفها منظمة البلقان ما بين القبارصة والأتراك واليونانيين، لهذا السيد الوزير فإن الميزانية التي خصصت لقطاع الخارجية غير كافية بالتالي فإننا سنصوت ضدها. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد محمد أوحلو.

* المستشار السيد محمد أوحلو :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون والتي هي فرصة استثنائية لتفحص أوضاع المغرب على الصعيد الدولي، ففي عصر العولمة الطاغية والانفتاح وتراجع الحدود، سارت العلاقات الدولية أكثر من ذي قبل تكتسي أهمية بالغة وأصبحت الديبلوماسية تلعب دوراً أساسيا إذ اتسعت مجالات اهتمامها لتشمل ميادين جديدة تهم الاقتصاد والتواصل والإعلام وغيرها من الميادين، مما اقتضى إعادة النظر في طرائق العمل التقليدية وانتهاج أساليب مبتدعة وإعادة ترتيب الأولويات وإعطاء الأهمية اللازمة للفاعلين الجدد في الحقل الديبلوماسي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية وجماعات طاغطة ولكل الجهات التي تؤثر في الرأي العام، بل وتصنعه بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

تبقى قضية صحرائنا المسترجعة وصيانة وحدتنا الترابية والدفاع عنها القضية المركزية والانشغال المحوري للديبلوماسية المغربية كما أنها القضية الأساس لشعبنا الأبي، فهذه القضية المقدسة هي بالنسبة لشعبنا المرجع والمعيار في تعاطينا مع سائر القضايا الدولية. إن المغرب متمسك بمخطط التسوية الأممي ويبذل كل الجهود لتنظيم الاستفتاء التأكيدي في أقرب الآجال، وكل الملاحظين الموضوعيين يشهدون له بالنزاهة والاريحية في تعامله مع الأمم المتحدة والتزامه الدقيق بكل الالتزامات والتعهدات التي قطعها على نفسه بطاوعية

واختيار، واليوم وقد تأكد أن خصوم المغرب وعملاءهم الانفصاليين يتفننون في اختلاق العراقيل أمام عملية تحديد الهوية، ينبغي وضع المنتظم الدولي أمام مسؤولياته، فالمغرب غير مستعد لتزيية العبث ولا يمكنه أن يفرط في حقوقه وان يقبل أن يجري أي استفتاء لا يشارك فيه جميع أبناء الصحراء طبقا للمعايير 5 المتفق عليها في اتفاقية أوسلون. إننا نسجل بارتياح التطور الإيجابي الحاصل لدى العديد من الدول بإفريقيا وخارج القارة والتي سارت تدرك الوضع بمنطقتنا على حقيقته، وتستخرج الخلاصات اللازمة. إن سحب العديد من الدول لاعترافها بالجمهورية الوهمية ليعد مكسبا عظيماً لبلادنا ولديبلوماسيتنا، وإذ نهنئ أنفسنا على ذلك، ندعو إلى تكثيف الجهود لتعزيز هذا المنحنى وتوسيع مداه وتزويد كل الدول التي تأثرت في وقت من الأوقات بصروحات أعدائنا بالمعطيات اللازمة لتتمكن من إعادة التقييم مواقفها، وذلك لتضييق الخناق على المرتزقة وأحكام طوق العزلة عليهم إننا مقتنعون بأن شعوب المغرب العربي في حاجة ماسة إلى توحيد الجهود وإقامة علاقة تعاون متين فيما بينها ونبد الخلافات التي لا تخدم مصالحها وتسبب في هدر طاقات ثمينة ما أحوج هذه الشعوب إلى توظيفها فيما يعود عليها بالنفع والفائدة، لذلك نسجل بارتياح أيضا كل المبادرات التي ما فتئ المغرب يقوم بها لتطبيع علاقاته مع الجزائر وسعيه الحثيث لتقوية علاقات التعاون المتعدد الأشكال مع الأشقاء التونسيين والموريطانيين والليبيين، وبديهي أن إعادة الروح لاتحاد المغرب العربي يبقى أحد المطامح الغالية لدينا، لكننا مدركون من جهة أخرى أن ذلك لن يتم إلا على أساس احترام المبادئ والمواثيق التي قام عليها هذا الاتحاد.

أيها السادة،

إن علاقتنا مع أوربا تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا وإقامة الشراكة حقيقية يقتضي العمل على ربط علاقة متوازنة مبنية على المصلحة المتبادلة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية. إن إقامة منطقة التبادل الحر تطرح على الاقتصاد الوطني تحديات ومهام جديدة، يستعد المغرب لمواجهتها عن طريق القيام بإصلاحات متعددة تهدف إلى تأهيل نسيجه الاقتصادي لجعله قادراً على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي، وهذه العملية تتم في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، ويزيد ثقل الديون الخارجية من تعقيد الوضع، لذا، ننتظر من أوربا أن تتفهم هذه الظروف وتأخذها بعين الاعتبار.

السيد الرئيس،

إن سياستنا الخارجية يجب أن تبقى مستقلة ومقتصرة على عدم الانحياز الإيجابي، مساندة لكل القضايا العادلة وعلى رأسها القضايا العربية التي يلعب فيها المغرب بقيادة صاحب الجلالة نصره الله وأيده دوراً متميزاً من أجل توفير الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني ولكل شعوب المنطقة في نظامها من أجل إحلال سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط ولوضع حد لمعاناة الشعب العراقي والشعب الليبي الذين لا زال يعانيان من حصار قاس وجائر.

السيد الرئيس،

إن المغرب يعيش تجربة سياسية جديدة وواعدة كان لها صدى دولي إيجابي وهذه التجربة المتميزة تستحق أن تبذل الجهود اللازمة للتعريف بها إذ من شأن ذلك أن يحسن صورة بلادنا لدى قطاعات واسعة من الرأي العام ويكسب له مزيداً من التفهم والتعاطف، ولما نحتاج إلى التأكيد على الفوائد الجمة التي يمكن أن يجنيها المغرب من ذلك وعلى جميع المستويات، ولا نشك في أن ديبلوماسيتنا ستواجهه هذه المهام بالمهمة اللازمة والديناميكية والحيوية المطلوبة لما فيه مصلحة وطننا وشعبنا. وشكراً على انتباهكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار السيد أحمد احصايني.

* المستشار السيد أحمد احصايني :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل كل شيء، عندي ملاحظة، سمعت عدة مرات إننا حريصون على مصداقية مجلس المستشارين، وأقول من مصداقية مجلس المستشارين حضور المستشارين، وتتبع التدخلات.

ثانيا حضور الوزراء المعنيين، لم يبن لي السيد وزير الدولة، ونحن نريد رؤيته ويستمع لنا كمستشارين لأن وزارة الخارجية، وزارة استراتيجية، تتحمل مسؤولية كبيرة في الجانب الديبلوماسي وفي الجانب الاقتصادي وأيضا في الجانب المتعلق بالاستثمارات.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي وأقول أن التحولات الداخلية التي تعرفها بلادنا خصوصا على مستوى المشهد السياسي الذي تميز بانطلاق تجربة التناوب السياسي كتعزيز للمؤسسات الدستورية ولدولة الحق والقانون والانخراط الفعلي للقوى الديمقراطية لتسيير شؤون البلاد، هذه البلاد التي تعرف وللأسف الشديد تردي قويا للأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للسياسات الحكومات السابقة اللاشعبية، فالمغرب وحسب تقرير البنك الدولي مصنف على مستوى المؤشرات الاجتماعية في خاتمة لائحة دول العالم، إنه تصنيف يؤثر على هول المأساة الاجتماعية التي تعيشها الفئات العريضة من المجتمع والذي يتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى العمل على كل المستويات لإخراج البلاد من هذا المأزق والانخراط الفعلي والصادق من كل الجهات في برنامج التغيير المسطر والذي ماهو إلا ترجمة ولو غير مكتملة لطموحات الفئات العريضة من هذا المجتمع.

إن ديبلوماسيتنا مدعوة الآن إلى الانخراط الفعلي في برنامج التغيير للمساهمة في بلورته اعتباراً أن هذا البرنامج يعتمد في جزء كبير منه على التمويل الخارجي، فالاستثمارات الخارجية لا يمكن أن تتدفق على بلدنا بدون أن تعمل ديبلوماسيتنا على تصحيح سمعة بلدنا والتعريف بطاقاته وإمكانياته واستقراره على المستوى الداخلي، فقبل الدخول في مناقشة ميزانية هذه الوزارة لابد من الوقوف على ما تشهده الساحة الدولية والعربية والمحلية من تحولات وما يفرضه ذلك على ديبلوماسيتنا فأهم ما أصبح يميز نهاية القرن من تحولات على مستوى المشهد الدولي والسيادة القطب الواحد وما خلفه ذلك من انعكاسات سلبية وإيجابية على العديد من القضايا المطروحة على الساحة الدولية ومن صراعات على المنافذ ومصادر الطاقة والأسواق الخارجية، وبروز منطقة التكتلات الاقتصادية بشكل قوي وعلى رأسها السوق الوحدة الأوربية كأكبر منافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية والسوق الآسيوية والسيادة نوع من الاستقرار الدولي النسبي الذي لم يمنع من استمرار العديد من بؤرة التوتر كالصراع في أفغانستان وما أصبح له من انعكاسات حاليا على دول المنطقة واستمرار الحصار على العراق والسودان وليبيا وهي كلها دول عربية واستمرار التعنت الإسرائيلي إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط واشتعال الصراع بين دول وسط افريقيا وما له من انعكاسات على العديد من الدول المجاورة. كما شهدنا مؤخراً بروز هشاشة الأنظمة المالية للعديد من الدول وعلى رأسها روسيا وما خلفه انهيار سوقها المالي من متبوعات على اقتصادية العديد من الدول والتي ربما لم ينجو منها المغرب كذلك.

أما على المستوى العربي وفي غياب تصور موحد والذي يأت كنتيجة لمخلفات حرب الخليج والحصار المفروض على ليبيا والمأزق الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية وفي غياب إعطاء الكلمة لشعوب بلداننا للبث في قضاياها ترسيخا للديمقراطية الحقيقية، فإن ما يعرفه المشهد العربي هو استمرار منطق التشرذم، بل وانشغال بالقضايا المحلية في غياب البحث عن إطار التكاملي استراتيجي حقيقي لمسايرة التحولات العالمية وما تفرضه من تحديات.

أما على مستوى المغرب العربي فإن ما يميزه هو سياسة شبه قطيعة بين مكونات، في إطار الاتحاد المغرب العربي هو شبه ميت نتيجة لموقف الجزائر من وحدتنا الترابية وفي غياب إعطاء الكلمة لشعوب المنطقة للبث في قضاياها المستعجلة. إنه وضع يحتم مقاربة جديدة تتعالى على ما هو ظرفي خدمة للأجيال المقبلة للمنطقة.

إن من موقعنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل واعتباراً لنوعية المرحلة التاريخية التي تعيشها المنطقة من تحملات نطالب بإعادة فتح الحدود بين دول المنطقة ليستمر التواصل بين شعوبنا التي تتشارك في التاريخ الواحد واللغة واحدة والثقافة والإسلام والجغرافية، وحتى نوعية المشاكل وعلى رأسها انعكاسات العولمة وما تفرضه السوق الأوربية وتوحيد عملتها من تحدي على دول المنطقة.

أما على المستوى الداخلي فإن بلدنا بصدد القيام بقفزة نوعية نحو ترسيخ الديمقراطية المؤسساتية وترسيخ دولة الحق والقانون في إطار ملكية دستورية، إن تجربة التناوب السياسي التي دخلتها بلدنا والمدعومة بإرادة ملكية قوية والتي تعتبر فريدة من نوعها على مستوى العالم العربي ودول العالم الثالث يجب أن تستفيد منها ديبلوماسيتنا لتعزيز مكانة بلدنا على الساحة الدولية خدمة لقضاياها. فديبلوماسيتنا مدعوة هي الأخرى أن تستفيد من مرحلة التغيير لإصلاح أوضاعها ولتنتقل من ديبلوماسية رد الفعلي اتجاه القضايا الحيوية إلى ديبلوماسية مبادرة ديبلوماسية تتسم بالديناميكية.

إن أوضاعنا السابقة التي تميزت بغياب مؤسسات حقيقية ومشاكل حقوق الإنسان وبحكومات ضعيفة جعلتنا نناقش الكثير من القضايا وملفاتنا الحيوية في وضع غير مريح، فعلاقتنا مع أوربا في إطار تكتلها الاقتصادي لا تتميز بالتكافؤ ولا تخدم مصالحنا ولا زال يطغى عليها الهاجس الأمني والامتداد الجوستراتيجي في غياب شراكة حقيقية

متوازنة تخدم على حد سواء التنمية في كلا الضفتين اللتين يجب أن تصبح فعلا امتداداً حقيقيا لبعضهما البعض على مستوى تكافؤ الفرص لكلا شعوبها، لأنه لا يعقل أن تكون الشعوب أخرى تئن تحت وطأة الفقر، إن العلاقات بين الضفتين يجب أن لا تستمر بنفس المنطق السابق بدون الأخذ بعين الاعتبار التحولات الداخلية النوعية التي تعيشها المناطق الجنوبية، فالمغرب أصبح يعرف أكثر من عديد من الدول استقراراً سياسيا مرهونا بطبيعة الحال بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهناك الآن تيار كبير في أوربا يدعم تجربة الديمقراطية وهذا يتطلب فعلا من ديبلوماسية الأخذ المبادرة لفتح حوارات حقيقية مع مكونات مجتمعها المدني وأحزابها ونقاباتها وفاعليها الاقتصاديين لحل بعض المعضلات كالهجرة التي أصبحت تشكل أكثر من أي وقت مضى هاجسا كبيراً لكلا الطرفين، والتي يجب أن ننظر في إطارها الحقيقي المتسم كما سبق وأن قلناه بعدم تساوي الفرص بين شعوب الضفتين، فإذا كان هذا المشكل الذي يجد عمقه الحقيقي في انتشار الفقر والبطالة وفي غياب آفاق للتنمية على المدى المتوسط نتيجة لضغوطات الأزمة المالية المتفاقمة وثقل المديونية، فإن حله لا يمكن أن يكون إلا في إطار شراكة حقيقية لدول ضفة البحر الأبيض المتوسط.

السيد الرئيس،

إن لقاءات برشلونة وإيطاليا لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لم يرقيا إلى طموحات دول جنوب الضفة، لذا يجب البحث عن إطار جديد لحوار حقيقي خدمة للتنمية المستديمة ودعما لأمنها وسلم شعوبها إنما يجب أن يقتنع به شركاؤنا الأوربيون هو أن المغرب لا يمكن أن يواجه لوحده انعكاسات العولمة ومشكل تخلف مناطقه الشمالية وأزماته المزمنة الداخلية ولا يمكن أن يستمر في التفاوض بنفس المقاربات السابقة بخصوص ثرواته البحرية وفي توجيه فلاحته التصديرية، إنها فقط تذكير بإحدى القضايا الحيوية التي على ديبلوماسيتنا التي لا نشك في كفاءة أطرها أن تعمل جاهدة في إطار ديناميكية تعتمد على المبادرة والصدق لابتكار المقاربات الجديدة لحلها، نعم إننا واعون بضيق هامش التحرك المتاح والذي نتأسف له إلا أن مرحلة التغيير الحالية وما تطرحه من تحديات على كل واجهات الداخلية منها وخصوصا الخارجية والتي يراهن عليها البرنامج الحكومي الحالي، أصبحت تحتم على ديبلوماسيتنا أن تتحرك أكثر من أي وقت مضى، وبهذه المناسبة نذكر بموقفنا الذي سبق لمركزية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أعلنت عنه والمتمثل في إدانتنا الشديدة للاعتداء الذي تعرضت له السودان وأفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار الحصار من قبل نفس القوة على كل من شعوب العراق وليبيا وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد وتقتيل يومي من قبل إسرائيل، كما نذكر بخصوص ملف مغربية الصحراء إن لارجعة فيها بإدانتنا للمؤامرة الحالية التي تستهدف تقليص الهيأة الناخبة من خلال إقصاء آلاف الصحراويين من التسجيل في لوائح الناخبين.

وفي الختام يجب التذكير أنه بخصوص ميزانية هذه الوزارة، فالأمر هنا لا يتعلق بالمصادقة أو عدم المصادقة على ميزانيتها، باعتبار خصوصية هذه الوزارة التي تتعدى رمزيتها ماهو رقمي. نظراً لجسامة المهام الوطنية الكبرى المطروحة وما تشكل من تحديات على ديبلوماسيتنا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

إن فريقنا الكونفدرالي وفق منظور مركزيتنا النقابية المناضلة يعتبر أن حكومة التناوب التي رفعت شعار التغيير مطالبة في إطار نفس الشعار بإعداد النظر كليا في منهجية التعامل مع قضايا الهجرة على قاعدتين الضابطتين، قاعدة الإقلاع النهائي على الفكرة التي تختزن هؤلاء المغاربة في مجرد النظر إليهم كمصدر للعملة إلى التعامل الشمولي الذي يلبي طموحاتهم ويحقق آمالهم قاعدة التفاوض مع البلدان المحتضنة لحل مشاكلهم في الهجرة من منظور التعاون والتآزر المفروض في نجاح الشراكة مع الاتحاد الأوربي، لكي تتحول المشاكل الصادرة عن الهجرة إلى جسور تعاون وتقارب بين الشعوب، وعلى ضوء القاعدتين نقترح إبرام وتفعيل اتفاقية تهم الهجرة مع الدول المستقبلة تستهدف كأولوية التنمية المحلية التي بدونها لا يمكن خلق فرص شغل في البلدان المصدرة للهجرة. إبرام وتفعيل اتفاقية تهم المهاجرين خصوصا بالنسبة للمتجهين نحو الاستقرار النهائي في وطن الهجرة، بغاية مساعدتهم على الاندماج مع المحافظة على الهوية.

إعادة النظر في كافة الاتفاقيات المغربية الفرنسية لإزالة الفروقات المتباينة التي تميز نفس الاتفاقيات الجزائرية والتونسية وذلك بخصوص التعويضات العائلية، تعويضات التقاعد، تعويضات البطالة.

- آلية الالتحاق بالعائلة.

- إبرام وتفعيل اتفاقيات بخصوص الأحوال الشخصية لإزالة التضارب الحاصل بين بلد الهجرة وبلد الاستقبال.

- إبرام اتفاقية مع الجماعات المحلية قروية وبلدية في المناطق المصدرة للهجرة، بخلق تنمية تساعد على إيقاف هذه الظاهرة والحد منها.

- تخصيص مساعدات استثنائية للمهاجرين الذين قرروا العودة النهائية إلى أوطانهم وتقديم مساعدة مادية لمن يرغبون في استمرار رؤوس أموالهم في وطنهم.

السيد الرئيس،

إننا قلنا وما زلنا نقول إننا مع المصلحة العامة، مع مصلحة بلدنا، إذن سنصوت لفائدة الوطن وليس لفائدة الأرقام. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار عادل المعطي، فليتفضل.

* المستشار السيد عادل المعطي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الديمقراطي والعمل بهذه المداخلة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون. ولا يخفى على أحد أهمية هذا القطاع وماله من دور في التعريف ببلادنا على المستوى الديبلوماسي، نظراً لموقع المغرب الاستراتيجي، وتاريخه الأصيل وما لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من دور فعال في توطيد العلاقات الدولية واستتباب الأمن والسلم العالمين.

السيد الرئيس،

إن القضايا الدولية أصبحت في الوقت الراهن متعددة الجوانب، وهذه الخصوصية تقتضي تفعيل الآلة الديبلوماسية المغربية لاكتساح الساحة الدولية والمساهمة في ترسيخ المفهوم الحوار الدولي المبني أساساً على حماية حقوق الدولة ووصولا لهذه الغاية لابد من خلق الدينامية من أجل كسب رهانات تجعل المملكة المغربية رائدة في التعايش والتساكن الديبلوماسيين. وانطلاقا من هذه المبادئ فإن بلادنا تشق طريقها بالاصرار نحو صنع القرارات الدولية والقارية والجهوية، وبهذه المناسبة نشكر السيد وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون على الشروحات التي أعطيت لنا داخل اللجنة المختصة حيث استطعنا الإحاطة بكل الاختيارات في المجال الديبلوماسي من خلال ما يقوم به المغرب من تحركات على المستوى الإفريقي والعربي والإسلامي والدولي وكذلك المستوى الاقليمي، ونظراً لكون المغرب محط للاستقطاب الرأي العام الدولي من خلال المؤسسات الدولية وما يتميز به من خصوصيات تاريخية وجيو سياسية، فإن الديبلوماسية المغربية تعد الأداة الفاعلة لتاكيد هذا الدور وموازاة لذلك فإن آلية العمل لا زالت لم ترق إلى مستوى الطموحات التي ينتظرها المغاربة، خصوصا وأن بلادنا تعيش مشكل مفتعل يتعلق بقضيتنا الوطنية، قضية الصحراء المغربية. هذه القضية التي تعتبر في نظر المغاربة قد تم الفصل فيها منذ انطلاق المسيرة الخضراء سنة 1975، حيث تعانق الشمال والجنوب إلا أن حكمة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله اقتضت تنظيم الاستفتاء التاكيدي وقد ضم المغرب في شخص العاهل الكريم كل التسهيلات للمنتظم الدولي لإنهاء هذا المشكل تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أنه ظهر عندنا أعداء وحدتنا الترابية لا زالوا ينهزون كل أساليب التضليلية لمعاكسة المغرب في حقوقه المشروعة، ومن أجل التسفيل بهؤلاء فإنا نطلب من الديبلوماسية المغربية أن تتواجد في كل المنتديات لفضح دعاة الانفصال الذين استنفذوا كل الطروحات ولم يبق أمامهم إلا الإعلان عن إفلاسهم، والانصياع لقرارات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إجراء الاستفتاء في الآجال المحددة، ومن جهة أخرى فعلى الحكومة أن توفر كل الظروف الملائمة للسلك الديبلوماسي المغربي المادية والمعنوية وأن تعمل على إعادة النظر في الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي من أجل تمكين الآلة الديبلوماسية من التحدق والتكثيف الاتصالات داخل كل النقط الأساسية إما في المحيط القريب لنا أو في المحيط الدولي بصفة عامة كأعضاء فاعلين في المؤسسات الدولية.

السيد الرئيس،

بمناسبة مناقشتنا لقطاع الخارجية والتعاون ليسعنا إلا أن نؤكد على ضرورة مد جسور التواصل مع بلدان القارة الإفريقية التي كان للمغرب الشرف في احتواء أول اجتماع تأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية بالدار البيضاء، ومنذ ذلك التاريخ والمغرب يعمل على توطيد العلاقات بين الدول الافريقية وتوسيع مجالات التعاون من أجل الارتقاء بالقارة السمراء، لذلك فإن الديبلوماسية المغرب مطالب منها أن تركز على ضرورة طرد المرتزقة من هذه المنظمة كشرط أساسي لعودة المغرب إلى حظيرة منظمة الوحدة الإفريقية.

السيد الرئيس،

إن قضية اتحاد المغرب العربي الذي يعد المغرب أحد مكوناته الأساسية لازال لم تتضح آفاقه المستقبلية نظراً لتوقف آليات في الوقت الذي كنا ننتظر من شعوب المنطقة مواجهة كل التحديات، للتفكير في خلق وحدة مغاربية والتعامل المثمر وبلورة الكفاح المشترك الذي خاضته هذه الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي، لذلك فعلى كل الأطراف التي تعرقل مسار هذا الاتحاد أن تعود إلى جادة الصواب لتفعيل آليات العمل المشترك من أجل بناء اتحاد مغربي مغاربي حقيقي، خالي من النزاعات الهامشية لأن المغرب لا يمكن أن يتفق على وحدة مغاربية دون الاعتراف بحقوقه التاريخية والشرعية على صحرائه المسترجعة. أما على مستوى العالم العربي والإسلامي فإن الشعب المغربي يؤيد كامل التأييد الخطوات الإيجابية التي يخطوها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، من أجل تحرير القدس من أيدي الصهاينة الغاشمين لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية. كما أننا الفريق الديمقراطي والعمل نطالب من الديبلوماسية التحرك في اتجاه المطالبة بتسوية الأوضاع في كوسوفو المسلمة ورفع الحصار المضروب على القطرين الشقيقين العراق وليبيا، ونسجب الهجوم على القطرين المسلمين السودان وأفغانستان.

السيد الرئيس،

إن علاقتنا مع أوربا على ضوء اتفاقية الشراكة تتطلب من الآلة الديبلوماسية ربح رهانات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا باختيار كفاءات للقيام بهذه المهمة مع مراعاة سفرائنا الذين يعملون ليلا ونهار، ويتعلق الأمر بجاليتنا المقيمة بالخارج والتي أبانت عن حسن السلوك واحترام قوانين الدول المضيفة إلا أنها تبقى دائما في حاجة إلى العناية والرعاية، وحث القنصليات على مصالح جاليتنا وتحسيسهم بالدور المنوط بهم خارج الوطن وتحفيزهم على الاستثمار داخل الوطن، وكذا إعفاء الذين دخلوا بصفة نهائية إلى أرض الوطن من الضريبة على الدخل بالنسبة لمعاشاتهم التي تحول لهم عن طريق مكاتب البريد.

السيد الرئيس،

هذه مجموعة من الأفكار نطرحها على الحكومة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون متمنيين من الحكومة أخذها بعين الاعتبار. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد المستشار السيد الصوالحي بوزكري.

* المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

كذلك كنا نتمنى أن يكون حاضراً معنا السيد وزير الدولة وزير الخارجية ونحن نناقش هذا القطاع هذا القطاع المهم والاستراتيجي، ونحن نحمل بعض الأفكار والملاحظات المتواضعة علها تكون مفيدة، ولكن مع الأسف لم يحضر ونتمنى أن يتدارك السادة الوزراء لستقبالا هذه الحالة لما تكون ميزانيتهم الفرعية معروضة على المناقشة.

السيد الرئيس،

جرت العادة أن تكون مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون مناسبة لمناقشة جهاز الديبلوماسية المغربية والوقوف على منجزاته ومشاكله وآفاقه، وإننا في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بعد أن ساهمنا بكل مسؤولية في مناقشة مشروع الميزانية المرصدة لهذا القطاع الحيوي داخل لجنة الخارجية، وبعد استماعنا إلى العرض القيم الذي قدمه بالمناسبة السيد وزير الدولة في الخارجية والتعاون ووقوفها على حجم هذه الميزانية، نسجل أسفنا الكبير لضآلتها وشحها خاصة وأنها جاءت أقل من التي تم رصدها في السنة الفارطة. وهذا شيء نرفضه ونعتبره دليلا آخر يؤكد لنا أن ما كنا نسمعه عن التغيير وعن البديل في تسيير شؤون البلاد هو مجرد شعار أجوف والأكيف يمكن لهذه الحكومة أن تفسر لنا دعمها لهذا القطاع الهام والاستراتيجي الذي يمثل واجهة المغرب أمام المحافل الدولية بمثل هذه الميزانية لذلك فإن فريقي سيتجنب الخوض في نقاش أرقام هذه الميزانية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، وسيحاول قدر المستطاع مناقشة السياسة العامة للديبلوماسية المغربية.

إن السياسة الخارجية لأية دولة كانت لابد وأن تخضع لثوابت تمليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لتلك الدولة، وتتأثر في نفس الوقت بمغيرات المحيط الدولي بشكل يفرض عليها إعادة ملاءمة وممارستها باستمرار خدمة لمصالح البلد التي تمثله، فالسياسة الخارجية لم تعد تعنى فقط ذلك المفهوم الضيق المتعلق بالقطاع السياسي مجرد، بل أصبحت في عالمنا المعاصر تمثل أحد

العناصر الأساسية للتنمية ولها علاقة وطيدة بكل المجالات الأخرى ثقافية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية فالجهاز الديبلوماسي أصبحت له وظائف متطورة تجاوزت مهام التمثيل على المستوى السياسي، فتحولت إلى أداة تواصل مع مختلف القطاعات ترعى المصالح الاقتصادية والتجارية والمالية للبلد الذي تمثله، وتبحث دائما عن السبل الكفيلة بتوسيع التعاون والاستفادة أكثر من تجارب الغير، ونستحضر بهذه المناسبة تأكيد جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، في إحدى خطبه السامية على أن حروب المستقبل سوف لن تكون بالجيوش النظامية، بل ستكون حروب اقتصادية وتجارية بالدرجة الأولى، وهذا ما يجب أن تلعب في الديبلوماسية المغربية دوراً بارزاً ومتميزاً لرصد الفرص وأحكام التواصل مع الأسواق والمنظمات الاقتصادية عبر مختلف أنحاء العالم لتوسيع دائرة التعامل الاقتصادي والتجاري والبحث عن منافذ لتصريف إنتاجها الوطني، عبر الأسواق الدولية والاستفادة من كافة الفرص المتاحة في هذا الإطار.

السيد الرئيس،

لقد استبشرنا خيراً بالمجهودات الجبارة التي بذلها أو بذلتها الوزارة خلال السنوات الأخيرة والتي تجلت من جهة في إصلاح الأوضاع المادية للسفراء والقناصلة والموظفين المعتمدين وفي تنمية العقار الديبلوماسي من جهة ثانية حيث بذل كراء مقرات السفارات تم اللجوء إلى الأبناك المغربية المعتمدة في أوربا التي أصبحت تقدم قروضاً لشراء هذه العقارات بشكل نهائي، وهي تجربة جد إيجابية نرجو السير فيها حتى يتمكن هذا القطاع من مواجهة التحديات والتكيف مع المعطيات الجديدة التي يفرضها النظام العالمي الجديد. فبلادنا التي تحظى بموقع جغرافي متميز عليها أن تستفيد من هذا الموقع ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال جهاز ديبلوماسي نشيط متحرك ومتواصل يتفاعل مع محيطه ويستقطب الفرص لخدمة قضايانا مستغلا في ذلك مكانة جلالة الملك أمام المنتظم الدولي ومستعينا بتوجيهاته النيرة، وذلك من أجل مواجهة المستجدات التي يعرفها ملف أقاليمنا المسترجعة الذي لا زال خاضعا للعراقيل، ومن أجل التصدي بكل قوة وحزم لكل المناورات التي يحركها ويحيكها أعداء وحدتنا الترابية بمساعدة من لهم مصلحة استمرار الحالة على ماهي عليه، فسفاراتنا وقنصلياتنا عليها أن تتعبأ أكثر من أي وقت مضى من أجل ربح الرهان وتصفية هذا الملف بما يراعي حقوق بلادنا، فالتفاعلات الأخيرة لهذا الملف تفرض علينا مزيداً من الحذر واليقظة فلا زالت المناورات والدسائس تحال ضدنا وتقف في وجه حقوقنا الثابتة فالمعركة هي معركة ديبلوماسية ودفاعنا يجب أن يكون عبر القنوات الديبلوماسية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد العناية الفائقة والخاصة التي يوليها صاحب الجلالة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج ويكفينا أن نستشهد بجزء من خطابه السامي الذي ألقاه بتاريخ 25 فبراير 98، عند تعيينه لعدد من السفراء المغاربة الجدد حيث قال حفظه الله : «فكونوا رعاكم الله قريبين جداً من رعايانا أينما وجدوا وهم كثيرون في الخارج، أي في جميع القارات، وكونوا قريبين إذن من رعايانا وأبنائنا وفلذات أكبادنا المغاربة في الخارج، وكونوا منفتحين على العالم التواقين إلى التعرف عليه». انتهى كلام صاحب الجلالة.

إن الجالية المغربية تعيش ظروفا صعبة بسبب أجواء التسمم التي يخلقها المنظمات والجمعيات العنصرية المتطرفة المناهضة للأجانب، ونحن في فريقنا فريق الحركة الشعبية نعتبر مشاكل جاليتنا بالمهجر من صميم قضايا بلادنا الأساسية ومن صميم المسؤوليات الملقاة على عاتق سفاراتنا وقنصلياتنا التي عليها أن تتفاعل مع هذا الموضوع بشكل يجعلها قريبة جداً من هموم ومشاكل هذه الشريحة من المواطنين، فالتحسيس بالرعاية المستمرة من طرف بلادهم ضروري حتى لا يتولد لديهم أي شعور اتجاه وطنهم، فمهمة السفارات والقنصليات المغربية اتجاه جاليتنا لم تعد تنحصر فقط في تسليم بعض الوثائق والأوراق، بل عليها أن تذهب إليهم في مقر سكناهم وتوجههم وتحميهم وتقدم لهم كل العون حتى يشعرون بدفئ وطنهم وملكهم وإخوانهم هنا في المغرب، ونغتنم هذه المناسبة لنؤكد أن الحفاظ على الهوية الوطنية في نفوس أبناء جاليتنا بالمهجر يجب أن يكون من خلال برامج تعليمية هادفة تتلاءم مع الظروف الاجتماعية التي يعيشونها هناك وقادرة على وقايتهم من كل أنواع الانحرافات، فالأسلوب المعتمد على إيفاد بعض المدرسين ليدرسوا اللغة العربية وبعض مواد التربية الإسلامية دون مراعاة لأوقات وبرامج التعليم الخاصة بالدول المستقبلة أسلوب غير مجدي، فجل هؤلاء المدرسين الآن يمتهنون مهنا أخرى غير التدريس لذلك فالحكومة مطالبة بشكل مستعجل لمعالجة هذا الموضوع، ولا تفوتنا هذه المناسبة للإشادة بالمجهودات الجبارة التي تبذلها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج برئاسة الأميرة الجليلة للامريم وذلك على مستوى تحسين ظروف العبور ومساعدة أفراد الجالية على حل مشاكلهم الاجتماعية من طرف متطوعات الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، وهذا ما وقفت عليه اللجنة البرلمانية خلال زيارتها الميدانية التي قامت بها إلى مناطق العبور في أواخر يوليوز الماضي، كما كان لهذه اللجنة آراء واقتراحات تمت إحالتها في وقتها على الجهات

المختصة سعيا وراء المزيد من تحسين ظروف العودة والإقامة لجاليتنا على أرض الوطن، أما بخصوص التعاون فنعتبره المحرك الأساسي للعمل الديبلوماسي، وأنا أتمنى أن يستعد عافيته، خصوصا وأن ها هناك العديد من الدول، خاصة الإفريقية التي يجب أن نعزز علاقاتنا وتعاوننا معها، ونتأسف لكون الحكومة غيبت هذا الموضوع إلهام من اهتماماتها فلم نعثر في ميزانية الخارجية والتعاون ما يوحي لنا بهذا الاهتمام باستثناء ما يتعلق بالوكالة المكلفة بالجانب الثقافي التي تبقى في نظرنا شكل من أشكال التعاون المحدود، فالميزانية المرصدة لهذه الوزارة كما قلنا في بداية هذا التدخل لا ترقى إلى مستوى هذا القطاع الهام الذي نعتبره جزءاً من سيادة بلادنا ونخشى أن يكون ذلك عائقا أمام تطوره ونموه، وحكومة التغيير تبقى مسؤولة على ذلك ولأجل هذا سنصوت ضد هذه الميزانية. وشكراً لكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

آخر متدخل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية هو المستشار السيد محمد خليفة.

* المستشار السيد محمد خليفة :

بسم الله الرحمان الرحيم، الصلاة والسلام على آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلسنا هذا المناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية.

إن الدور الأساسي الذي تلعبه وزارة الخارجية والتعاون في الدفاع عن مصالح المغرب العليا في الحقل الدولي وبالخصوص إما التطورات العالمية الكبرى، التحديات الاقتصادية الجهوية والعالمية.

إن التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث في العالم وكذلك التطورات التكنولوجية والاعلامية والاتصال والطرق السيارة والأنترنيت والدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد والعولمة، كلها تحديات لبلادنا وبالخصوص أن موقعه الجغرافي والاستراتيجي يحثه على تهييئ نفسه خصوصا والمكانة التي يحتلها بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية للجهود الديبلوماسية تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، إن هذه المنافسة الاقتصادية توجب علينا التسلح بالأطر العليا المتخصصة في جميع علوم الاقتصاد والمال وعالم البورصات والإلمام بالأسواق العالمية والتصدير في التصدير والإيراد والتنافسية، وكذلك بتطعيم سفاراتنا بملحقين تجاريين، وكذلك بأطر عليا في عالم الاقتصاد والمال والأعمال، ونرسم استراتيجية جهوية وعالمية للتواجد في جميع ميادين الأعمال حتى نربح الرهانات العالمية التي هي الآن ونقدر الأعباء التي تتحملها وزارة الخارجية في الدفاع عن حقوق المغرب ومصالحه في هذا العالم المتطور، لكن الوعي بما سلفت الإشارة إليه يفرض أن نشهد أن هذه الوزارة تطورت ليس فقط من ناحية أطرها ولكن من حيث التنظيم والتكوين المستمر للأطر، وكذلك نتمنى تزويد السفارات والممثليات والقنصليات بكل الإمكانات التي تساعد على أن تكون فعالة وفاعلة في تنفيذ أهداف بلادنا في الساحة الدولية سواء فيها ما يتعلق بوحدتنا الترابية بمصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية بما يكفي من الوعي لتلك الأهداف وبقدر عال من الكفاءة.

إن السياسة الخارجية مطالبة أن تعمل جاهدة على ربح المغرب لتأكيد وحدته الترابية، بتزكية الاعتراف الدولي، وإننا في الفريق الاستقلالي نفتخر بتراثنا الجهاد في الدفاع عن وحدة الوطن في حدوده الحقة ونعتز بتشبث الشعب المغربي بالوحدة الترابية واستعداده الدائم للبذل والعطاء حتى استرجاعه لكل أراضيه المغتصبة ونجدد موقفه الثابت على أن تحرير الصحراء مكتسب وطني حققه الشعب المغربي بنضاله المستميت، وإن الفريق الاستقلالي يستنكر التعثر الذي يعرفه مخطط التسوية الأممي من طرف خصوم وحدتنا الترابية، إن وعي الشعب المغربي وتشبثه بأقاليمه الصحراوية والتي قدم من أجلها تضحيات كثيرة ملبيا وملتحما مع جلالة الملك نصره الله نداءه المبدع لمسيرة الخضراء المظفرة، وأن حكمة صاحب الجلالة وتفكيره المبدع أعطى لبلادنا في الساحة الدولية المكانة المتميزة وأفشل مخططات الخصوم وإحباط الانفصاليين وإحباط أطروحات الانفصاليين ونحن في الفريق الاستقلالي نعتز بصمود إخواننا في أقاليمنا الصحراوية والمنحدرين منها الذين لم تفتهم أية فرصة للبرهنة على وطنيتهم وصمودهم أمام كل مناورة، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بقواتنا المسلحة الملكية من ضباط وضباط الصف البرية والبحرية والدرك والأمن حتى التي حصنت جميع أطراف البلاد، وأننا نعتبر أن الاستفتاء هو استفتاء تأكيدي ونعتبر أنه أصبح متجاوزاً وغير ذي موضوع لما أبان عنه سكان أقاليمنا الصحراوية من تشبث مستمر بأواصر البيعة والصمود في الحظ الوحدوي وإننا كذلك نشيد بجميع إخواننا العائدين إلى وطنهم استجابة لنداء جلالة الملك نصره الله، إن

الوطن غفور رحيم، ونهيب بإخواننا الذين لا زالوا في احتجاز في قبضة آلية القمع بالالتحاق بأهلهم وذويهم ليتمتعوا بالحرية والكرامة كما نطلب من المنتظم الدولي والمنظمات الإنسانية لتتدخل لفك الحصار على إخواننا المحتجزين في مخيمات احمادة، والذين يعانون من شتى أنواع القمع والحرمان من أبسط حقوق الإنسان لجمع الشمل من قبائل وعائلات وأسر.

والخلاصة فإننا نرفض جميع المناورات التي تقصي جميع أبناء القبائل الصحراوية من حقهم المشروع في المشاركة في الاستفتاء، ونعتقد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن سياسة الحكومة إزاء الاتحاد المغرب العربي يجب أن تتسم بالإيجابية والمسؤولية ويجب أن يساهم اتحاد المغرب العربي في تذليل الصعوبات لحل هذه المشاكل ليتأتى له أن يسعى بعد ذلك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجهوية والعالمية الكبرى. كذلك إننا نناصر المواطنين الصامدين في سبتة ومليلية ونستنكر كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التجنيس القصري أو القمع أو الإبعاد.

ونرى في الفريق الاستقلالي بأن الحكومة لابد أن تفتح نقاشا لتبني استراتيجية تحريرية في إطار إجماع وطني يؤدي إلى إنهاء الاستعمار بالمدينتين في إطار مراعاة حسن الجوار مع إسبانيا وحتمية تطوير التعاون والتواصل والحوار معها التي تؤكدها اعتبارات التاريخ والحاضر والمستقبل.

إن الأهمية التي يحظى بها المغرب لدى بعض المتحكمين في ميزان القوة ومركز المغرب لدى المجموعة الأوربية ومركزه العربي والإسلامي يجب أن يدفع بديبلوماسيتنا لتكون أكثر تحركا في الدفاع عن ملفات وحدتنا الترابية، وعن المصالح الاقتصادية لبلادنا وكذلك ينبغي استثمار الجهود التي بذلها جلالة الملك نصره الله شخصيا على مستوى القضية الفلسطينية وقضايا دولية أخرى في تفعيل الدور الديبلوماسي للمغرب ولإعادته للواجهة، وينبغي أن تلعب الديبلوماسية دوراً بارزاً في تفعيل مواقف المغرب إزاء الملفات الساخنة وخاصة القضية الفلسطينية ضد الطغيان الإسرائيلي وإزاء معاناة الشعبين العراقي والليبي من الحصار الظالم، وإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد تضامننا مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل بناء دولته المستقلة عاصمتها القدس الشريف ونسجل بفخر واعتزاز مضامن التوصيات لجنة القدس في اجتماعها الأخير بالدار البيضاء تحت رئاسة جلالة الملك نصره الله، وندعو كذلك الشعوب والحكومات العربية والاسلامية للمزيد من دعم الشعب الفلسطيني بالخصوص في هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي تجتاز الأمة العربية والإسلامية.

وإن افتخارنا نحن في الفريق الاستقلالي لعظيم وكبير بالمجهودات التي قام ويقوم بها جلالة الملك على طوال السنين والدعم المادي والمعنوي والسياسي بمساندته للشعب الفلسطيني وكذلك بالاتصال المستمر بالمجتمع الدولي على العمل لتحقيق السلام العادل في المنطقة، ولا يفوتنا هنا قبل أن أنهي تدخلي هذا بأن نتكلم على جاليتنا في الخارج وكذلك الاعتناء بها ولا يفوتنا هنا إلا أن ننوه بما تقوم به مؤسسة الحسن الثاني نحو جاليتنا بالخارج وبالخصوص بالجيل الثاني والثالث الذي أصبح يجهل الكثير عن هويته وإنسيته المغربية ودينا الحنيف.

وكذلك لابد أن نذكر ما قامت به هذه المؤسسة في حل المشاكل الكثيرة والعويصة من الناحية الاجتماعية والقانونية والأحوال الشخصية، ولا يفوتنا هنا أن نطلب من تشجيع المهاجرين للاستثمار في بلادهم وفك هذا. وشكراً لإخواني جميعا، والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

بعد نهاية المناقشة بالنسبة لميزانية الفرعية لوزارة الدفاع ووزارة الخارجية تخبر الرئاسة أنه نظراً لكون لجنة المالية ستصوت غداً على الساعة العاشرة والنصف على الميزانيات الفرعية المرتبطة بها، يقترح المجلس أو يقترح على المجلس الموقر أن يكون برنامج الغد كالتالي :

ابتداء من الساعة التاسعة صباحا مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاصات اللجان التالية :

1 - العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

2 - التعليم والشؤون الاجتماعية كما هو مسطر في البرنامج الموزع عليكم.

3 - الميزانية الفرعية لوزارة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية.

وستبرمج هذه الميزانيات مباشرة بعد العدل والتشريع والتعليم.

شكراً لكم، ورفعت الجلسة.